

عنان من شافع (الشافعي) وفيه مائة سنة وخمسين سنة وثمان مائة (رواية لامة تعالى عليه ورضوانا) يوم ايامه مسالخ
 رجب سنة اربع مائة وخمسين ووصف المصنف مختصره واصفاً بها أنه (في غاية الاستصار وفيه لا ينز) والعبارة
 واسماوية تدبر بان وكما الاختصار والابتصار ومنها أنه (يقرب على المقصود) لمدروغ اختصاره (درجه ويسر
 على المبتدئ سنة) أي استعجازه على مظهر قلب ابن برغب في حفظ مختصر في سنة (و) حاشي على أي
 بعض الاصناف (ان أكثر فيه) أي التفسير (من الشفيعات) للاحكام الشفيعية (و) من (حس) أي
 ضيقا (الخدال) الواجبة وتندرج في كثيرها (فجبتة الى) سؤالي في (ذلك ما بالانواب) من استجزاء
 على نسيف هذا المختصر (راغب الى الله سبحانه وتعالى) في انعامه من فضيلته على تمام هذا المختصر و (في
 التوفيق للانواب) وهو هذا الخطأ (انه) تعالى (على ما يشاء) أي يريد (قدير) أي قادر (وعبادته لطيف
 خبير) بأسوال عبادته والاول متمسك من قوله تعالى الله لطيف بعباده والثاني من قوله تعالى وهو الحكيم
 الخبير والله لطيف بالخبر ايمان من أسمايته الى ومعنى الاول العالم بدقائق الامور ومسكالاتها ويطلق أيضا بمعنى
 الرفيق بهم فانه تعالى عالم بعباده وبمواضع حوائجهم رفيق بهم ومعنى الثاني قريب من معنى الاول ويقال خبرت
 الشيء أخبرته فاما به خبير أي عالم قال المصنف رحمه الله تعالى

(كتاب) أحكام (الطاهرة)

والكتاب لغة مصدر بمعنى الضم والجمع واصطلاحاً اسم الجنس من الاحكام أما الباب فاسم لنوع مما دخل تحت
 ذلك الجنس والمهارة بفتح الباء لغة النظافة وأما مرعافتها فتعابير كثيرة منها قوطم فعل ما يستباح به الصلاة
 أي من وضوء وغسل وتيمم وإزالة نجاسة أما الطهارة بالضم لبقية الماء ولما كان الماء آلة الطهارة استطرده
 المصنف لانواع المياه فقل (المياه التي يجوز) أي يصح (الطهائر بها سبع مياه السماء) أي النازل منها وهو
 الماطر (وماء البحر) أي المالح (وماء النهر) أي الحلو (وماء البئر وماء العيون وماء الثلج وماء البرد) ويجمع هذه
 السبعة قولك ما نزل من السماء أو نبع من الارض على أي صفة كان من أصل الخلقة (ثم المياه) تنقسم (على
 أربعة أقسام) أحدها (طاهر) في نفسه (طاهراً) غيره (غير مكره استعماله وهو الماء المطاقي) عن قيد لازم
 ولا يضر القيد المنك كماء البئر في كونه مطلقاً (و) الثاني (طاهر) في نفسه (مطهر) لغيره (مكره استعماله)
 في البدن لافي الثوب (وهو الماء المشمس) أي المسخن بتأثير الشمس فيه وإنما يكره شرعا بقطر حال في اماء
 منطابع الالاء القديين لصفاء جوهرهما واذا برد زالت الكراهة واختار النووي عدم الكراهة مطلقاً ويكره
 أيضا شرب السخونة والبرودة (و) القسم الثالث (طاهر) في نفسه (غير مطهر لغيره وهو الماء المستعمل)
 في رفع حدث أو إزالة نجس ان لم يتغير ولم يزد وزنه بعد انفصاله عما كان بعد اعتبار ما ينشئ به المغسول من الماء
 (والتغير) أي ومن هذا القسم الماء المتغير أحد أوصافه (بما) أي بشئ (خالطه من الطاهرات) تغير لا يمنع
 اطلاق اسم الماء عليه فانه طاهر غير طهور حسياً كان التغيراً وتقديراً كان اختلاط الماء ما يرافقه في صفاته
 كماء الورد المقطوع الرائحة والماء المستعمل فان لم يمنع اطلاق اسم الماء عليه بان كان تغيره بالطاهر يسيراً أو بما
 يوافق الماء في صفاته وقدر مخالطه لم يتغير فلا يساب طهوريته فهو مطهر لغيره واسترز بقوله خالطه عن
 الطاهر المجاور له فانه باق على طهوريته ولو كان التغير كثيراً وكذا التغير بمخالطه لا يستغنى الماء عنه كطين
 وطحلب وما في مقده ومثله والمتغير بطول المكث فانه طهور (و) القسم الرابع (ماء نجس) أي متنجس وهو
 قسبان أحدهما (وهو الذي حلت فيه نجاسة) تغيراً أم لا (وهو) أي والخال أنه ماء (دون الثنتين) ويستثنى من
 هذا القسم الميتة التي لادم لها سائل عند قتلها أو وثق عضو منها كالذباب ان لم تنطرح فيه ولم يتغير وكذا النجاسة
 التي لا يدر كمالها الطرف فيمكن منها لا ينجس الماء ويستثنى أيضاً صورته كوراث في المبطوطات وأشار إلى قسم

الشافعي رحمه الله في
 عليه ورضوانه في غاية
 الاختصار وفيه لا ينز
 يقرب على المقصود
 ويسهل على المبتدئ
 حشاه وان أكثر فيه
 من التفسيرات وحصر
 الحصول لأبوابه الى
 ذلك طالبا لما يوب
 راغباً الى الله سبحانه
 وتعالى في التوفيق
 للانواب انه يدل ما يشاء
 قدير بعباده لطيف
 خبير
 كتاب الطهارة
 المياه التي يجوز النظائر
 بها سبع مياه السماء
 وماء البحر وماء النهر
 وماء البئر وماء العين
 وماء الثلج وماء البرد
 المياه على أربعة أقسام
 طاهر مطهر غير مكره
 استعماله وهو الماء
 المطاقي وطاهر مطهر
 مكره استعماله وهو
 الماء المشمس وطاهر
 غير مطهر لغيره وهو
 الماء المستعمل والتغير
 بما خالطه من الطاهرات
 وماء نجس وهو الذي
 حلت فيه نجاسة وهو
 دون الثنتين

الثاني من القسم الرابع بقوله (أو كان) كثيرا (قلتين) فأكثر (فنفير) يسيرا أو كثيرا (والقلتان خفستان)
 وعلى البغدادى تقرىبا في الأصح) فيهما والرجل اليسرى عند النوى مائة وعشرون درهما
 وأربعة أسباع درهم وترك المصنف قسما غريبا وهو الماء الطاهر الحرام كالوضوء بماء مغسول أو مسيل للشرب
 فصل في ذكر كثر من الأعيان المتنجسة وما يطهر منها بالدياغ وما لا يطهر (وجلود الميتة) كلها (تطهر
 بالدياغ) سواء في ذلك ميتة ما كوى اللحم وشبهه وكيفية الدياغ أن يترفع فقبول الجلد ما يغتفر من دم ونحو
 بشئ حريف كغصن ولو كان الحريف نجسا كزرق حمام كفي في الدياغ (الاجلد السكب والخنزير وما نوله
 منهما أو من أحدهما) مع حيوان طاهر فلا يطهر بالدياغ (وعظم الميتة وشعرها نجس) وكذا الميتة أيضا نجس
 وأربدها الزائدة الحياطة بغير ذكاة شرعية فلا يستثنى حينئذ جنين للذكاة إذا خرج من بطن أمه ميتا لأن ذكاة
 في ذكاة أمه وكذا غيره من المستثنيات المذكورة في الميسر وطالت ثم استثنى من شعر الميتة قوله (الا لأدى) أي
 فإن شعره طاهر كبقية

أو كان قلتين فنفير
 والقلتان خفستان
 بالبغدادى تقرىبا في
 الأصح

فصل في بيان ما يحرم استعماله من الأواني وما يجوز وبدا بالاول فقال - (ولا يجوز) في غير ضرورة (لرجل
 أو امرأة) (استعمال) شئ من (أواني الذهب والفضة) لآنى أكل ولا فى شرب ولا غيرهما كما يحرم استعماله
 ذكر يحرم اتخاذ من غير استعمال في الأصح ويحرم أيضا الأناء المطلى بدنه وفضة إن حصل من الطلاء
 بعرضه على النار (ويجوز استعمال) اناء (غيرهما) أي غير الذهب والفضة (من الأواني) النقيصة كانا
 ياقوت ويحرم الأناء المصنوب بفضة فضة كبيرة عرفا زينة فإن كانت كبيرة لحاجة جاز مع الكراهة أو صغير
 عرفا زينة كرهت أو لحاجة فلا تتركه أما صبغة الذهب فتحرم مطلقا كما صححه النووى

(فصل) وجلود الميتة
 تطهر بالدياغ الاجلد
 السكب والخنزير وما
 تولد منهما أو من
 أحدهما وعظم الميتة
 وشعرها نجس الا لأدى

فصل في استعمال آلة السواك وهو من سنن الوضوء ويطلق السواك أيضا على ما يستاك به من أرا
 ونحوه (والسواك مستحب في كل حال) ولا يكره تنزيها (الا بعد الزوال للصائم) فرضا أو نفلا ونزول السواك
 بغروب الشمس واختار النووى عدم الكراهة مطلقا (وهو) أى السواك (في ثلاثة مواضع أشد استحبابا
 من غيرها أحدها) عند تغير الفم من أزم) قيل هو سكوت طويل وقيل ترك الأكل وإنما قال (وغيره) ليشتم
 تغير الفم غير أزم كذا كل ذي ريح كريه نوم وبصل وغيرهما (و) الثاني (عند القيام) أى الاستيقاظ (م)
 (السوم) الثالث (عند القيام إلى الصلاة) فرضا أو نفلا ويتأكد أيضا في غير الثلاثة المذكورة مما هو مذكور
 المطولات كقراءة القرآن واصفرار الأسنان ويسن أن ينوى بالسواك السنة وأن يستاك بميتة ويبدأ بالجملة
 الأيمن من فمه وأن يمر على سقف حلقه امرار الطيقا وعلى كراسى أضراسه

غيرهما من الأواني
 (فصل) والسواك
 مستحب في كل حال الا
 بعد الزوال للصائم وهو
 في ثلاثة مواضع أشد
 استحبابا عند تغير الفم
 من أزم وغيره وعند
 القيام من النوم وعند
 القيام إلى الصلاة

فصل في فروض الوضوء وهو يضم الواو في الأشهر اسم للفعل وهو الراد عننا وفتح الواو اسم لما يتوضأ
 واشتمل الاول على فروض وسنن وذكر المصنف الفروض في قوله (وفروض الوضوء ستة أشياء) أحدها
 (النية) وحقيقة تها شرعا قصد الشئ مقترنا بفعله فان تراخى عنه سمي عزما وتكون النية (عند غسل) أول
 من (الوجه) أى مقترنة بذلك الجزء لا بجميعة ولا بما قبله ولا بما بعده فينوى للتوضوء عند غسل ما ذكر
 حدث من أحواله أو ينوى استحباحة مقترنا إلى وضوء أو ينوى فرض الوضوء أو الوضوء فقط أو الظاهرة
 الحدث فإن لم يقل عن الحدث لم يصح وإذا نوى ما يعبر من هذه النيات وشركه مع نية تنظاف أو تبرص صح وضوء
 (و) الثاني (غسل) جميع (الوجه) وحده طولا ما بين منابت شعر الرأس غالبا وآخر الحاجبين وهما التقطعا
 اللذان ثبت عليهما الأسنان السفلى يجتمع مقدمهما في الذقن ومؤخرهما في الأذن وحده عرضا ما بين الأذنين
 وإذا كان على الوجه شعر خفيف أو كثيف وجب إيصال الماء اليه مع البشرة التي تحته وأما الحية الرجل السكتي
 بأن لم ير المخاطب بشرتها من خلطها فيسكتى غسل ظاهرها بخلاف الحقيقة وهي ما يرى المخاطب بشرتها فيجوز

فصل في فروض
 الوضوء ستة أشياء
 النية عند غسل الوجه
 وغسل الوجه

يسال الماء لبشرتها وبخلاف لحية امرأة وخنثى فيجب يسال الماء لبشرتهما ولو كشفوا ولا بد مع غسل الوجه
 من غسل جزء من الرأس والرقبة وما تحت الذقن (و) الثالث (غسل اليدين الى المرفقين) فان لم يكن له
 مرفقان اعتبر بقدرهما ويجب غسل ما على اليدين من شعر وسلعة وأصبع زائدة وظافر ويجب ازالة ما تحتها من
 وسخ عنق وصول الماء (و) الرابع (مسح بعض الرأس) من ذكر وأُنثى أو خنثى أو مسح بعض شعر في حد
 الرأس ولا تعين اليد للمسح بل يجوز بخرقة وغيرها ولو غسل رأسه بدل مسحها جاز ولو وضع يده المبسوطة
 ولم يحر كها جاز (و) الخامس (غسل الرجلين الى الكعبين) ان لم يكن المتوضئ لابس اللخفين فان كان لا يسهما
 وجب عليه مسح الخفين أو غسل الرجلين ويجب غسل ما عليهما من شعر وسلعة وأصبع زائدة كما سبق
 في اليدين (و) السادس (الترتيب) في الوضوء (على ما) أي الوجه الذي (ذكرناه) في عدد الفروض فالونسي
 الترتيب لم يكف ولو غسل أربعة أعضاء دفعة واحدة باذنه ارتفع حديث وجهه فقط (وسننه) أي الوضوء (عشرة
 أشياء) وفي بعض نسخ المان عشر خصال (التسمية) أوله وأولها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم فان ترك
 التسمية أوله أنى بها في أثناءه فان فرغ من الوضوء لم يأت بها (وغسل الكفين) الى الكوعين قبل المضمة
 وبغسلهما ثلاثان ترد في طهرهما (قبل ادخالهما الاناء) المشتمل على ماء دون القلتين فان لم يغسلهما كرده
 غمسهما في الاناء وان نيقن طهرهما لم يكرهه غمسهما (والمضمة) بعد غسل الكفين ويحصل أصل السنة فيها
 بادخال الماء في الفم سواء أداره فيه ومجه أم لا فان أراد الاكمل بحجه (والاستنشاق) بعد المضمة ويحصل أصل
 السنة فيه بادخال الماء في الانف سواء جذب به بنفسه الى خياشيمه ونثره أم لا فان أراد الاكمل نثره والمباغته طالوبة
 في المضمة والاستنشاق والجمع بين المضمة والاستنشاق بثلاث غرف يتمضمض من كل منهما ثم يستنشق أفضل
 من الفصل بينهما (ومسح جميع الرأس) وفي بعض نسخ المان واستيعاب الرأس بالمسح أمام مسح بعض الرأس
 فواجب كما سبق ولولم يرد نزع ما على رأسه من عمامة ونحوها بكل بالمسح عليها (ومسح) جميع (الاذنين
 ظاهرهما وباطنهما بما جاء جديد) أي غير بلل الرأس والسنة في كيفية مسحهما أن يدخل مسبحته في صماخيه
 ويديرهما على المعاطف ويمرهما به على ظهورهما ثم يلقى كفيه وهما بولتان بالاذنين استظهارا (وتخليل
 اللحية الكثة) بمثلثة من الرجل أما لحية الرجل الخفيفة ولحية المرأة وخنثى فيجب تخليلهما وكيفية أن يدخل
 الرجل أصابعه من أسفل اللحية (وتخليل أصابع اليدين والرجلين) ان وصل الماء اليهما من غير تخليل فان لم يصل
 الابه كالأصابع الملتفة وجب تخليلها وان لم يأت بتخليلها لالتحامها حرم فتحها للتخليل وكيفية تخليل اليدين
 بالتشبيك والرجلين بان يبدأ بخنصر يده اليسرى من أسفل الرجل مبتدئا بخنصر الرجل اليمنى خاتما بخنصر
 اليسرى (وتقديم اليمنى) من يديه ورجليه (على اليسرى) منهما ما الما العضوان اللذان يسهل غسلهما معا
 كالخدين فلا يقدم اليمنى منهما بل يظهر ان دفعة واحدة وذكر المصنف سنة ثلاث العضو المغسول والمسح
 في قوله (والطهارة ثلاثا ثلاثا) وفي بعض النسخ والتكرار رأى للغسول والمسح (والموالة) ويعبر عنها
 بالتتابع وهي ان لا يحصل بين العضوين فتريق كثير بل يظهر العضو بعد العضو بحيث لا يجف المغسول قبله
 مع اعتدال الهواء والمزاج والزمان واذ اثبات فالاعتبار لا يخرج غسلة وانما تندب الموالة في غير وضوء صاحب
 الضرورة أما هو فالموالة واجبة في حقه بقى للوضوء سنن أخرى مذكورة في المطولات

وغسل اليدين الى
 المرفقين ومسح بعض
 الرأس وغسل الرجلين
 الى الكعبين والترتيب
 على ما ذكرناه وسننه
 عشرة أشياء التسمية
 وغسل الكفين قبل
 ادخالهما الاناء والمضمة
 والاستنشاق ومسح
 جميع الرأس ومسح
 الاذنين ظاهرهما
 وباطنهما بما جاء جديد
 وتخليل اللحية الكثة
 وتخليل أصابع اليدين
 والرجلين وتقديم اليمنى
 على اليسرى والطهارة
 ثلاثا ثلاثا والموالة
 فصل في الاستنجاء
 واجب من البول والغائط
 والافضل أن يستنجي
 بالأحجار ثم يتبعها بالماء
 ويجوز أن يقتصر على
 الماء وعلى ثلاثة أحجار
 ينقى بهن المحل

فصل في الاستنجاء وآداب قاضي الحاجة (والاستنجاء) وهو من نجوت الشيء أي قطعه فـ كان المستنجي
 يقطع به الاذى عن نفسه (واجب من) خروج (البول والغائط) بالماء أو الحجر وما في معناه من كل جامد طاهر
 قالع غير محترق (و) لكن (الافضل ان يستنجي) أولا (بالأحجار ثم يتبعها) ثانيا (بالماء) والواجب ثلاث مسجات
 ولو بثلاثة أطراف حجر واحد (ويجوز ان يقتصر) المستنجي (على الماء أو على ثلاثة أحجار ينقى بهن المحل) ان

حصل الاقتضاء بالاداء عليها حتى ينقضي زمن بعد ذلك الثلاث (فاذا اراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل)
 لأنه يريل عين السجاسة وأثرها وشرط اجزاء الاستنجاء بالخر أن لا يخرج الخارج الجبس ولا يستقل عن محل
 خروجه ولا يطرأ عليه نجس آخر أجنبى عنه فإن اتقى شرط من ذلك تعين الماء (ويجتنب) وجوباً قاضى
 الحاجة (استقبال القبلة) الآد لم يبلغ ثلثي ذراع أو يلهه ما د

فاذا اراد الاقتصار على
 أحدهما فالماء أفضل
 ويحتمل استقبال
 القبلة واستنداره في
 الصحراء ويحتمل
 البول في الماء الزاكد
 وتحت الشجرة المثمرة
 وفي الطريق والظل
 والنقب ولا يتكلم على
 البول والعائط ولا
 يستقبل الشمس
 والقمر ولا يستدرهما
 في فصل في الذي
 يقض الوضوء ستة
 أشياء ما خرج من
 السيلين واليوم على
 غير هيئة المتكمن وروال
 العتل سكر أو مرض
 ولس الرجل المرأة
 الاحنية من غير حائل
 ومن فرج آدمي
 ساطن الكف ومن
 حلقة دبره على الجديد
 في فصل في الذي
 يوجب العمل ستة
 أشياء ثلاثة تشترك
 فيها الرجال والنساء
 وهي التقاء الختانين
 واورال المني

كالصحراء بالشرط المذكور الا ان السقاء المعد لتقضاء الحاجة ولا حرمة فيه مطلقاً وخروج بقولنا الان ما كان قبلة
 أولاً كبيت المقدس فاستقباله واستدراهما مكروه (ويجتنب) أدخال قاضى الحاجة (البول) والعائط (في الماء
 الزاكد) أما الجاري فيكره في القليل منه دون الكثير لكن الاولى اجتنابه وبحث النووي تحريمه في القليل
 جازياً وأما كذا (و) يحتمل أيضاً البول والعائط (تحت الشجرة المثمرة) وقت التمر وغيره (و) يحتمل ما ذكر
 (في الطريق) المسالك للناس (و) في موضع (الظل) صيفاً وفي موضع الشمس شتاءً (و) في (النقب)
 في الارض وهو الادل المستدر ولعلنا النقب ساقطاً في بعض نسخ المتن (ولا يتكلم) أدخاله بصره قاضى
 الحاجة (على البول والعائط) فان دعت ضرورة الى الكلام كن رأي حية تقصد اسالم يكره الكلام حينئذ
 (ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدرهما) أي يكره ذلك حال قضاء حاجته لكن النووي في الروضة
 وشرح المذهب قال ان استدراهما ليس بمتكروه وقال في شرح الوسيط ان ترك استقبالهما واستدراهما سواء
 أي فيكون مباحاً وقال في التحقيق ان كراهة استقبالهما لا أصل لها وقوله لا يستقبل الح ساقطاً في بعض نسخ المتن
 في فصل في نواقض الوضوء المسببة أيضاً ما سبب الحدث (والذي يقض) أي يطل (الوضوء وخيبة أشياء)
 أحدها (ما خرج من) أحد (السيلين) أي القبل والدر من متوضي حتى واضح معتاداً كان الخارج كبول
 وعائط أو ما در كدم وحصانها كهدية الامثلة أو طاهراً كدود الاله الخارج باحتلام من متوضي يمكن
 مقعده من الارض فلا ينقص والمشكل انما ينقص وضوءه بالخارج من فرجه جميعاً (و) الثاني (اليوم على
 غير هيئة المتكمن) وفي بعض نسخ المتن زيادة من الارض تنقعه والارض ليست بقيد وخروج بالمتكمن
 ما لولم يبق قاعداً غير متمكن أو دام قائماً أو على قفاه ولو تمسكاً (و) الثالث (روال العقل) أي العلية عليه (بكر
 أو مرض) أو حنون أو أعماء أو غير ذلك (و) الرابع (لمس الرجل للمرأة الاجنبية) غير المحرم ولو ميتة والمراد
 بالرجل والمرأة ذكر وأنثى لما عدا الشهوة عرفاً والمراد بالمحرم من حرم سكاها لاجل نسب أو رضاع أو مصاهرة
 وقوله (من غير حائل) يخرج ما لو كان هناك حائل فلا ينقص حينئذ (و) الخامس وهو آخر النواقض (ومن
 فرج آدمي ساطن الكف) من نفسه وغيره ذكر أو أنثى صغيراً أو كبيراً حياً أو ميتاً ولقط آدمي ساقطاً
 في بعض نسخ المتن وكذا قوله (ومن حلقة دبره) أي الآمى ينقص (على) البول (الجديد) وعلى القديم
 لا ينقص من الحلقة والمراد به الملتقى المفضل و ساطن الكف الراحة مع بطون الاصابع وشرح ساطن الكف
 طاهره وحرقه ورؤس الاصابع وما يلهه فلا ينقص بذلك أي بعد التحامل اليسير

في فصل في موجب العمل والعمل لغة سبيلان الماء على الشيء مطلقاً وشرعاً سبيلانه على جميع البدن مية
 مخصوصة (والذي يوجب العمل ستة أشياء ثلاثة) منها (تشارك فيها الرجال والنساء وهي التقاء الختانين) وبعبارة
 عن هذا الاقتضاء بايلاج حتى واضح عيب حشفة الد كرمته أو قدرها من مقطوعه أي فرج وبعبارة آدمي الموجب
 فيه جنسا بايلاج ماذ كراً ما لبت ولا يعاد غسله بايلاج فيه وأما الخنثى المشكل فلا غسل عليه بايلاج حشفته ولا
 بايلاج في فله (و) من المشترك (ازال) أي خروج (المني) من شخص بعبارة بايلاج وان قل المني كقطرة ولو كانت
 على لون الدم ولو كان الخارج عالج أو غيره في نقطة أو نوم شهوة أو غيرهما من طريقه المعتاداً وغيره كأن اسكر

والموت وثلاثة تختص

بها النساء وهي الحيض

والنفاس والولادة

فصل في فرائض

الغسل ثلاثة أشياء النية

وازالة النجاسة ان كانت

على بدنه وايصال الماء

الى جميع الشعر والبشرة

وسننه خمسة أشياء

التسمية والوضوء قبله

وامرار اليد على الجسد

والموالة وتقديم اليمنى

على اليسرى

(فصل) والاغتسالات

المسنونة سبعة عشر

غسلا غسل الجمعة

والعيدين والاستسقاء

والخسوف والكسوف

والغسل من غسل

الميت والكافر اذا

أسلم والمجنون والمغمى

عليه اذا أفاق والغسل

عند الاحرام ولدخول

مكة وللوقوف بعرفة

والبليت بمزدلفة ولرى

الجار الثلاث والاطواف

وللسعى ولدخول مدينة

رسول الله صلى الله

عليه وسلم

فصل في المسح على

الخفين جائز بثلاثة

شرايط ان يتسدى

لبسهما بعد كمال الطهارة

وان يكونا ساترين لمحل

غسل القرص من

القدمين وان يكونا مما

يمكن تتابع المشى عليهما

صاحبه فخرج منيه (و) من المشترك (الموت) الا في الشهيد (وثلاثة تختص بها النساء وهي الحيض) أى الدم الخارج من امرأة بالغت تسع سنين (والنفاس) وهو الدم الخارج عقب الولادة فانه موجب للغسل قطعاً (والولادة) المصحوبة بالبلل موجبة للغسل قطعاً والمجردة عن البلل موجبة في الأصح

فصل في فرائض الغسل ثلاثة أشياء (أحدها) النية فينوي الجنب رفع الجنبات والحدث الا كبر ونحو ذلك

ونحوى الطائض أو النساء رفع حدث الحيض أو النفاس وتكون النية مقرونة بأول القرص وهو أول ما يغسل

من أعلى البدن أو أسفله فالنوى بعد غسل جزء وجب اعادته (وازالة النجاسة ان كانت على بدن) أى

الغتسل وهذا ما رجحه الرافعي وعليه فلا يكفي غسلة واحدة عن الحدث والنجاسة ورجح النووي الا كفاءة

بغسلة واحدة عنهما ومثله ما اذا كانت النجاسة حكمية اما اذا كانت النجاسة عينية وجب غسلتان عنهما

(وايصال الماء الى جميع الشعر والبشرة) وفي بعض النسخ بدل جميع أصول ولا فرق بين شعر الرأس وغيره

ولا بين الخفيف منه والكثيف والشعر المضمفور ان لم يصل الماء الى باطنه الا بالنقض وجب نقضه والمراد بالشرة

ظاهر الجلد ويجب غسل ما ظهر من صمغ أذنيه ومن أنف مجردوع ومن شقوق بدن ويجب ايصال الماء الى

ما تحت القلفة من الاقلف والى ما يبد ومن فرج المرأة عند قعودها لقضاء حاجتها وما يجب غسله بالمسرة لانهما

تظهر في وقت قضاء الحاجة فتصير من ظاهر البدن (وسننه) أى الغسل (خمس أشياء التسمية والوضوء) كاملاً

(قبله) وينوي به المغتسل سنة الغسل ان تجردت جنباته عن الحدث الاصغر والانوى به الاصغر (وامرار اليد

على) ما وصلت اليه من (الجسد) ويعبر عن هذا الامر بالالك (والموالة) وسبق معناها في الوضوء (وتقديم

اليمنى من شقيقه) (على اليسرى) وبقى من سنن الغسل أمور مذكورة في المبسوطات منها التثليث وتخليل الشعر

فصل في الاغتسالات المسنونة سبعة عشر غسلا الجمعة لحاضرها وقتها من الفجر الصادق (و) غسل

(العيدين) الفطر والاضحى ويدخل وقت هذا الغسل بنصف الليل (والاستسقاء) أى طلب السقي من الله

(والخسوف) للقمر (والكسوف) للشمس (والغسل من) أجل (غسل الميت) مساماً كان أو كافراً

(و) غسل (الكافر اذا أسلم) ان لم يجنب في كفره ولم تحض الكافرة والاوجب الغسل بعد الاسلام في الأصح

وقيل يسقط اذا أسلم (والمجنون والمغمى عليه اذا أفاق) ولم يتحقق منهما الزوال فان تحقق منهما الزوال وجب

الغسل على كل منهما (والغسل عند) ارادة الاسترام ولا فرق في هذا الغسل بين بالغ وغيره ولا بين مجنون وعاقل

ولا بين طاهر وحائض فان لم يجد المحرم الماء تيمم (و) الغسل (لدخول مكة) للحرم بحج أو عمرة (و) للوقوف بعرفة

في تاسع ذي الحجة (و) للبليت بمزدلفة ولرى الجبل الثلاث في أيام التشريق الثلاثة فيغتسل لرى كل يوم منها غسلاً

أما رمى جرة العقبة في يوم النحر فلا يغتسل له لقرب زمنه من غسل الوقوف (و) الغسل (للاطواف) الصادق

باطواف قدوم واقضة ووداع وبقية الاغسال المسنونة منذ كورة في المطولات (٧)

فصل في المسح على الخفين جائز في الوضوء لا في غسل فرض أو نفل ولا في ازالة نجاسة فلو أجنب آدميت

رجله فاراد المسح بدلا عن غسل الرجل لم يجز بل لابد من الغسل وأشعر قوله جائز أن غسل الرجلين أفضل من

المسح وانما يجوز مسح الخفين لأحد هما فقط الا ان يكون فاقد الاخرى (بثلاثة شرائط أن يتسدى أى

الشخص) لبسهما بعد كمال الطهارة) فلو غسل رجلاً وألبسهما خفها ثم فعل بالآخرى كذلك لم يكف ولو ابتدأ

لبسهما بعد كمال الطهارة ثم أحدث قبل وصول الرجل قدم الخلف لم يجز للمسح (وأن يكونا) أى الخفان (ساترين

لمحل غسل القرص من القدمين) بكنيهما فلو كانا دون السبعين كالمسدس لم يكف المسح عليهما والمراد بالساتر

هنا الخائل لا مانع الرؤية وأن يكون الساتر من أسفل ومن جوانب الخفين لا من أعلاه (وأن يكونا مما يمكن

تتابع المشى عليهما) لتردد مسافر في حوائجه من حط وترمال ويؤخذ من كلام المصنف كونهما قايين بحيث

يمنعان نفوذ الماء ويشترط أيضاً طهارتهما ولو لبس خفافاً فوق خف لشدة البرد مثلاً فان كان الاعلى صالحاً للمسح

فكانت الخفان مباحين للمسح

(٧) هكذا نسخ الشارح وقد أسقط من المتن بقية الاغسال انه مصحح

دون الاستل مع المسح على الأعلى وإن كان الاستل صالحا للمسح دون الأعلى فمسح الاستل صحيح أو الأعلى
فوصل اليل إلى أسفل مسح إن قصد الاستل أو قصدهما معا لأن قصد الأعلى فقط وإن لم يقصد واحدا منهما لم يقصد
للمسح في البلية أجر الأصح (و يمسح المقيم يوما وليلة) يمسح (المسافر ثلاثة أيام بلياليهن) المصلحة بينهما سواء
تقدمت أو تأخرت (واقتداء المدة) تحب (من حين يحدث) أي من ابتداء الحدث السكأن (بعد) تمام (ليس
الحقن) لأن ابتداء الحدث ولأن وقت المسح ولأن اقتداء اللبس والعاصي بالسفر والمقيم بمسح حان مسح
مقيم ودائم الحدث إذا أحدث بعد لبس الخب حدا آخر مع حدثه الدائم قبل أن يصلي به فربما يمسح ويستطيع
ما كان يستطيعه لو دق ظهره الذي لبس عليه خفيه وهو فرض ونوافل فلو صلى بظهره فرضا قبل أن يحدث
مسح واسعة السوائل فقط (فإن مسح) الشخص (في الخضر ثم سافر أو مسح في السفر ثم أقام) قبل مضى
يوم وليلة (ثم مسح مقيم) والواجب في مسح الخلف ما يطلق عليه اسم المسح إذا كان على ظاهر الخلف ولا يجزئ
المسح على باطنه ولا على عتب الخلف ولا على حرفه ولا على أسفله والستة في مسحه أن يكون خلو طابان يشرح
الماسح بين أصابعه ولا يضمها (ويبطل المسح) على الخمين (بثلاثة أشياء بخلافهما) أو خلع أحدهما أو اختلاعه
أو خروج الخلف عن صلاحية المسح كخشخرفته (واقتضاء المدة) وفي بعض النسخ مدة المسح من يوم وليلة تقيم
وثلاثة أيام بلياليها المسافر (و) يعرض (ما يوجب الغسل) بكتابة أو حيض أو نفاس أو لبس الخلف
فصل في التيمم وفي بعض نسخ المتن تقديم هذا الفصل على الذي قبله والتيمم لغة التحديق وشرعا إيصال تراب
طهور للوجه واليدين بدلا عن وضوء أو غسل أو غسل عضو بشرائط مخصوصة (وشرائط التيمم خمسة أشياء)
وفي بعض نسخ المتن خمس خصال أحدها (وجود العذر بسفر أو مرض أو) الثاني (دخول وقت الصلاة) فلا
يصح التيمم لما قبل دخول وقتها (و) الثالث (طلب الماء) بعد دخول الوقت بنفسه أو بمن أذن له في طلبه
في طلب الماء من رحله ورفقته فإن كان منفردا نظر حواله من الجهات الأربع إن كان بمسح من الأرض فإن
كان فيها ارتفاع وانخفاض تردد قدر بطره (و) الرابع (تعمد استعماله) أي الماء إن يخاف من استعمال الماء على
ذهاب تنس أو منقعة عضو يدخل في العذر ما لو كان بقر به ماء وخاف أو قصد على نفسه من سبيح أو وعد أو على
ماله من سارق أو غاصب ويوجد في بعض نسخ المتن في هذا الشرط زيادة بعد تعمدا استعماله وهي (واعوازه بعد
الطلب) الخامس (التراب الطاهر) أي الطهور غير المندى ويصدق الطاهر بالمغصوب وتراب مقبرة لم تنبش
ويوجد في بعض النسخ زيادة في هذا الشرط وهي (له غبار فإن خالطه جص أو رمل لم يجز) وهذا موافق لما قاله
النووي في شرح المذهب والتصحيح لكنه في الروضة والفتاوى جوز ذلك ويصح التيمم أيضا برمل فيه غبار
وخرج بقول المصنف التراب غيره كنورة وسحافة خرف وخرج بالطاهر النجس وأما التراب المستعمل فلا يصح
التيمم به (وفرأته أربعة أشياء) أحدها (البية) وفي بعض نسخ المتن أربع خصال نية العرض فإن نوى التيمم
العرض والنفل امتداحهما أو الفرض فقط امتداح معه النفل وصلاة الجنازة أيضا أو النفل فقط لم يستبح معه
العرض وكذا النوى الصلاة ويجب قرن نية التيمم بقتل التراب للوجه واليدين واستدامة هذه النية إلى مسح
شي من الوجه ولو أحدث بعد ثقل التراب لم يمسح بذلك التراب بل ينقل غيره (و) الثاني والثالث (مسح الوجه
ومسح اليدين مع المرفقين) وفي بعض نسخ المتن إلى المرفقين ويكون مسحا مبضربتين ولو وضع يده على
تراب ناعم فعاتق بها تراب من غير ضرب كفي (و) الرابع (الترتيب) فيجب تقديم مسح الوجه على مسح اليدين
سواء تيمم عن حدث أصغر أو أكبر ولو ترك الترتيب لم يصح وأما أخذ التراب للوجه واليدين فلا يشترط فيه ترتيب
فلو ضرب يديه دفعة على تراب ومسح يمينه وجهه ويساره يمينه جاز (ومنه) أي التيمم (بثلاثة أشياء) وفي
بعض نسخ المتن ثلاث خصال (التسمية وتقديم اليمنى) من اليدين (على اليسرى) منها وتقديم أعلى اليمنى
على أسفله (والموالة) وسبق معناها في الوضوء وبقي التيمم سنن أخرى مذكورة في المطولات منها تراب التيمم

و يمسح المقيم يوما وليلة
والمسافر ثلاثة أيام
بلياليهن وابتداء المدة
من حين يحدث بعد
لبس الخمين فإن مسح
في الخضر ثم سافر أو
مسح في السفر ثم أقام
ثم مسح مقيم ويبطل
المسح بثلاثة أشياء
بخلافهما واقتضاء للمدة
وبما يوجب الغسل
فصل في التيمم وشرائطه
التيمم خمسة أشياء
وجود العذر بسفر أو
مرض ودخول وقت
الصلاة وطلب الماء
وتعمد استعماله
واعوازه بعد الطلب
والتراب الطاهر الذي له
غبار فإن خالطه جص
أو رمل لم يجز وفرأته
أربعة أشياء البية ومسح
الوجه ومسح اليدين
مع المرفقين والترتيب
ومنه ثلاثة أشياء
التسمية وتقديم اليمنى
على اليسرى والموالة

خافه في الضربة الاولى أما الثانية فيجب نزاع الخاتم فيها (والذي يبطل التيمم ثلاثة أشياء) أحدها كل (ما يبطل الوضوء) وسبق بيانه في أسباب الحدث فني كان متيمما ثم أخذت بطل تيممه (و) الثاني (رؤية الماء) وفي بعض النسخ وجود الماء (في غير وقت الصلاة) فمن تيمم لفقد الماء ثم رأى الماء أو توهمه قبل دخوله في الصلاة بطل تيممه فان رآه بعد دخوله فيها وكانت الصلاة مما لا يسقط فرضها بالتيمم كصلاة مقيم بطلت في الحال أو مما يسقط فرضها بالتيمم كصلاة مسافر فلا تبطل فرضا كانت الصلاة أو نقلا وان كان تيمم الشخص لمرض ونحوه ثم رأى الماء فلا أثر لرؤيته بل تيممه باق بحاله (و) الثالث (الردة) وهي قطع الاسلام وإذا امتنع شرعا استعمال الماء في عضو فان لم يكن عليه سائر وجب عليه التيمم وغسل الصحيح ولا ترتيب بينهما للجانب أما المحدث فأما يتيمم وقت دخول غسل العضو العليل فان كان على العضو سائر فحكمه مذكور في قول المصنف (وصاحب الجبائر) جمع جبيرة يفتح الجيم وهي أخشاب أو قصب تسوى وتشد على موضع الكسر ليتمتع (يمسح عليهما) بالماء ان لم يمكنه نزعهما الخوف ضررهما سبق (ويتيمم) صاحب الجبائر في وجهه ويديه كما سبق (ويصلي ولا إعادة عليهما ان كان وضعهما) أي الجبائر (على طهر) وكانت في غير أعضاء التيمم والأعاد وهذا ما قاله النووي في الروضة لكنه قال في المجموع ان اطلاق الجبيرة يقتضي عدم الفرق أي بين أعضاء التيمم وغيرها ويشترط في الجبيرة أن لا تأخذ من الصحيح الا ما لا بد منه للاستمسك والصوق والعصابة والمرهم ونحوها على الجرح كالجبيرة (ويتيمم لكل فريضة) ومنذورة فلا يجمع بين صلاتي فرض بتيمم واحد ولا بين طوافين ولا بين صلاة وطواف ولا بين جمعة وخطبتها ولما إذا اتيممت لتسكين الحبل أن تفعله مرارا وتجمع بينه وبين الصلاة ذلك التيمم وقوله (ويصلي بتيمم واحد ماشاء من التوافل) ساقط من بعض نسخ المتن

(فصل) في بيان النجاسات وإنها وهذا الفصل مذكور في بعض النسخ قبيلا كتاب الصلاة والنجاسة لغة الشيء المستقدر وشرعا كل عين حرم تناولها على الإطلاق حالة الاختيار مع سهولة التمييز لا حرمتها ولا لاستقذارها لا الضرر بها في بدن أو عقل ودخل في الإطلاق قليل النجاسة وكثيرها وخرج بالاختيار الضرورة فانها تبيح تناول النجاسة وسهولة التمييز كل الودع الميت في جبن أو فاكهة ونحو ذلك وخرج بقوله لا حرمتها ميتة آدمي لعدم الاستقذار المني ونحوه وبقي الضرر بالحجر والنبات المضر بيدن أو عقل ثم ذكر المصنف ضابط النجس خارج من القبل والدبر بقوله (وكل مانع خارج من السبيلين نجس) هو صادق بالخارج المعتاد كالبول والغائط بالنادر كالدم والقيح (الا المني) من آدمي أو حيوان غير كلب وخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما مع خيوان لاهر وخرج بمائع البود وكل متصل لا تحمله المعدة فليس بنجس بل هو متنجس يطهر بالغسل وفي بعض النسخ وكل ما يخرج بلفظ المضارع واسقاط مانع (وغسل جميع الابوال والاروات) ولو كان من ماء كحل اللحم واجب وكيفية غسل النجاسة ان كانت مشاهدة بالعين وهي المسماة بالعينية تكون بزوال عينها ومحاولة زوال وصافها من طعم أولون أو ريح فان بقي طعم النجاسة ضرا أولون أو ريح عسروا له لم يضر وان كانت النجاسة غير شاهدة وهي المسماة بالحكمية فيكفي جري الماء على المتن نجس بها ولو مرة واحدة ثم استثنى المصنف من الابوال وله (الابول الصبي الذي لم يأكل الطعام) أي لم يتناول مأكولا ولا مشروبا على جهة التغذي (فانه) أي بول صبي (يطهر برش الماء عليه) ولا يشترط في الرش سيلان الماء فان أكل الصبي الطعام على جهة التغذي غسل يده قطعا وخرج بالصبي الضحية والخنثى فيغسل من بوله ما ويشترط في غسل المتن نجس ورد الماء عليه ان كان ليلا فان عكس لم يطهر أما الماء الكثير فلا فرق بين كون المتن نجس واردا أو موردا (ولا يعني عن شيء من نجاسات الا لسير من الدم والقيح) فيعني عنهما في ثوب أو بدن وتصح الصلاة معهما (و) (الاما) أي شيء لا نفس له سائلة) كذباب وغل (اذا وقع في الاناء ومات فيه فانه لا ينجسه) وفي بعض النسخ اذا مات في الاناء أفهم قوله وقع أي بنفسه أنه لو طرح مالا نفس له سائلة في المانع ضرر وهو ما جزم به الرافعي في الشرح الصغير ولم

والذي يبطل التيمم ثلاثة أشياء ما يبطل الوضوء ورؤية الماء في غير وقت الصلاة والردة وصاحب الجبائر يمسح عليهما ويتيمم ويصلي ولا إعادة عليه ان كان وضعهما على طهر ويتيمم لكل فريضة ويصلي بتيمم واحد ماشاء من التوافل (فصل) وكل مانع خرج من السبيلين نجس الا المني وغسل جميع الابوال والاروات واجب الا بول الصبي الذي لم يأكل الطعام فانه يطهر برش الماء عليه ولا يعني عن شيء من النجاسات الا لسير من الدم والقيح ومالا نفس له سائلة اذا وقع في الاناء ومات فيه فانه لا ينجسه

ويعمل الايام من دواعي السكب والخبر ربيع مرات احداهن بالبراب ومسل من سائر الحيضات مرة واحدة تأتي عليه والذات أفصل وادا عثت الجرحه نفسها طهرت وان عثت فطر حشني فمالم يظهر فصل فصل وعرج من العرج ثلاثة دماء دم الحيض والنفاس والاستحاضه والخص هو الخارج من فرج المرأة على سبيل الصحة من غير سبب الولادة ولونه أسود محمدم لبناع والنفاس هو الخارج عقيب الولادة والاستحاضه هو الخارج في غير أيام الحيض والنفاس وأقل الحيض يوم وليله وأكثره خمسة عشر يوما وعالته ست أو سبع وأقل النفاس خمسة أكثره ستون يوما وسأسه أربعون يوما وأقل الظاهر من الخمسين حجة عشر يوما ولاحد لا أكثره وأقل من خمس فيه المرأة سبع سنين وأقل الحمل ستة أشهر وأكثره أربع سنين

منه من طهه المشدق الكبير وادا كثرت ميتة ما لا ينس له سائله وعثت ما وقعت فيه بحسبه وادانت آب هذه اليه من المنافع كدر دحل وفا كهي لم يحبه وقطعا وتشتي مع ماد كرها مسال مذكورة في المذو طات سقى نهضها في كتاب الطهارة (والحدوان كله طاهر الا السكب والخبر روماتولد منهما ومن أحدهما) مع حيوان ماهر وعشاره صدق طهارة الدود المولود من السحاسة وهو كذلك (والذات كلها بحسبة الأسمك والحراد والادمي) وفي بعض النسخ وان آدم أي منه كل منها فطاهره (ويعمل الايام من ولوع السكب والخبر ربيع مرات) عاء ظهور (احداهن) مصحوبه (بالبراب) الظهور ثم الحمل المسحس فان كان المسحس حاد كفي ماء حار كدر كفي مبرور ربيع مرات عاء ولا يعتبر وادالم رل عيبي السحاسة الا استعدا له ثلاثا حلت كلها غسله واحدة الارض الترابه لا يحسب الارب وبها على الاصح (ويعمل من سائر) أي ما في (الحيضات مرة واحدة) وفي بعض النسخ مرة (تأتي عليه والذات) وفي بعض النسخ والثلاثة بالاء (أقل) واعلم ان غسله السحاسة بعد طهارة الحمل المعسول طاهرة ان انصبت عبرته وعلم رد ورها بعد انصافها عما كان بعد انصافه من مفسر به المعسول من الماء هذا ان لم يلع ولين فان لمعها فالشرط عدم المعرج ولما فرغ المصنف مما يظهر بالعسل شرع فيما يظهر بالاستحاضه وهي انقلاب الشيء من صفة الى صفة أخرى فقال (وإذا عثت الجرحه وهي المجددة) من ماء العتب بحسبة كانت الجرحه أم لا ومعنى عثت صارت حلا وكاب صرورهما حلا (سبها طهرت) وكذا الوضوء بغيرها من شمس الى ظل وتكس (وان) لم يحل الجرحه نفسها ل (حلت طريح أي فها لم يظهر) وادا طهرت الجرحه طهرت معها ما عليها فصل فصل في بيان أحكام الحيض والنفاس والاستحاضه (وعرج من العرج ثلاثة دماء دم الحيض والنفاس والاستحاضه فالخص هو) الدم (الخارج) في سن الحيض وهو سبع سنين فأكثر (من فرج المرأة على سبيل الصحة) أي لا لعله بل للحياة (من غير سبب الولادة) وقوله (ولونه أسود محمدم لبناع) ليس في أكثر نسخ المتن وفي الأصل احتدم الدم استدت جرحه حتى اسود رذعه البارحي آخره (والنفاس هو الدم الخارج عقب الولادة) فالخارج مع الولد وقوله لا سمي هاسا ورادة الباء في عقيب لعه وقوله والا أكثر حدوها (والاستحاضه) أي دمها (هو الدم الخارج في غير أيام الحيض والنفاس) لا على سبيل الصحة (وأقل الحيض) يوما (يوم وليله) أي بمقدار ذلك وهو أربع وعشرون ساعة على الاصل المعاد في الح ص (وأكثره خمسة عشر يوما) باليالها فان راد عليها فواسحاضه (وعالته ست أو سبع) والمعتد في ذلك الاسفراء (وأقل النفاس لخطه) وأريد بهار من سبب وانما الباء من اتصال الولد (وأكثره ستون يوما وعالته أربعون يوما) والمعتد في ذلك الاسفراء (أقل الظاهر) الفاصل (بين الح صتين خمسة عشر يوما) وأحرر المصنف قوله بين الح صتين عن الفاصل بين حيض ونفاس اذ اولها لا يصح ان الحاصل بحيص فانه يجوز ان يكون دون خمسة عشر يوما (ولا حدا أكثره) أي الظاهر فقد تمسك المرأة بدهرها لا بحيص أما غالب الظاهر فمعتبر بعالم الحيض فان كان الحيض متافا فظهر أربع وعشرون يوما وكان الح ص سبها فطاهر ثلاثة وعشرون يوما (وأقل من خمس فيه المرأة) في بعض النسخ الخارج به (سبع سنين) ثم ربه ولور أنه قبل تمام التسع من اصب عن حيض وظهر في وحيض (أقل الحمل) يوما (سنة أشهر) وخطبان (وأكثره) يوما (أربع سنين وعالته) يوما (سبعة أشهر) والمعتد في ذلك الوحد (ومحرم بالحيض) وفي بعض النسخ ومحرم على الخائض (ثمائة أشياء) أحدها (الصلوة فرضا) أو بغيره لا وكذا سجدة البدن والشكر (و) الثاني (الصوم) فرضا أو بغيره (و) الثالث (قراءة القرآن) (و) الرابع (مس المسحف) وهو اسم المكتوب من كلام الله تعالى من القرآن (وحله) اذ حافت عليه (و) الخامس (دخول المسجد) اذ حافت ان حافت بأوشه (و) السادس (الطواف) فرضا أو بغيره (و) السابع (الوطء) و من لمن وطئ في اتصال الدم المصدق بدينار ولسن وطئ في ادماره المصدق

بصرف دينار (و) الثامن (الاستمتاع بما بين السرة والركبة) من المرأة فلا يحرم الاستمتاع بهما ولا بما فوقهما على المختار في شرح المذهب ثم استطراد المصنف لذكر ما حقه أن يذكر فيما سبق في فصل وجب الغسل فقال (ويحرم على الخب خمسة أشياء) أحدها (الصلاة) فرضاً ونفلاً (و) الثاني (قراءة القرآن) أي غير منسوخ التلاوة آية كان أو حرفاً سراً أو جهراً وخرج بالقرآن التوراة والإنجيل أما ذكر القرآن فتدخل لا بقصد قرآن (و) الثالث (مس المصحف وحمله) من باب أولى (و) الرابع (الطواف) فرضاً ونفلاً (و) الخامس (اللبث في المسجد) لجنب مسلم الضرورة كمن احتلم في المسجد وتعذر عليه شروجه منه لخوف على نفسه أو ماله أما عبور المسجد ماراً به من غير مكث فلا يحرم بل ولا يكره في الأصح وتردد الجنب في المسجد بنزلة اللبث وخرج بالمسجد للدارس والربط ثم استطراد المصنف أيضاً من أحكام المحدث الأكبر إلى أحكام المحدث الأصغر فقال (ويحرم على المحدث) حدثاً صغيراً (ثلاثة أشياء الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله) وكذا سريطة وصندوق فيه مصحف ويحمل حمله في أمتعة وفي تفسير أكثر من القرآن وفي دنائير ودراهم وخواتم نقش على كل منها قرآن ولا يمنع المميز المحدث من مس مصحف ولوح لدراسة وتعلم قرآن

كتاب أحكام (الصلاة)

وهي لغة الدعاء وشريعاً كما قال الرافعي أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم بشرائط مخصوصة (الصلاة المفروضة) وفي بعض النسخ الصلوات المفروضة (خمس) يجب كل منها بأول الوقت وجوباً موسعاً إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها فيضيق حينئذ (الظاهر) أي صلاته قال النووي سميت بذلك لانها ظاهرة وسط النهار (وأول وقتها زوال) أي ميل (الشمس) عن وسط السماء لا بالنظر لنفس الأمر بل لما يظهر لنا ويعرف ذلك الميل بقول الظل إلى جهة المشرق بعد تناهي قصره الذي هو غاية ارتفاع الشمس (وآخره) أي وقت الظهور (إذا صار ظل كل شيء مثله بعد) أي غير (ظل الزوال) الظل لغة الستر تقول أنفى ظل فلان أي ستره وليس الظل عدم الشمس كما قد يتوهم بل هو أمر وجودي بخلقه الله تعالى لنفع البدن وغيره (والعصر) أي صلاته وسميت بذلك لمعاصرتها وقت الغروب (وأول وقتها الزيادة على ظل المثل) وللعصر خمسة أوقات أحدها وقت الفضيلة وهو فعلها أول الوقت والثاني وقت الاختيار وأشار له المصنف بقوله (وآخره في الاختيار إلى ظل المثلين) والثالث وقت الجواز وأشار له بقوله (وفي الجواز إلى غروب الشمس) والرابع وقت جواز بلا كراهة وهو من مصير الظل مثليين إلى الاصفرار والخامس وقت تحریم وهو تأخيرها إلى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها (والمغرب) أي صلاتها وسميت بذلك لفعلها وقت الغروب (ووقتها واحد وهو غروب الشمس) أي بجميع قرصها ولا يضر بقاء شعاع بعده (وبمقدار ما يؤذن) الشخص (يتوضأ) أو يتيمم (ويسترا العورة) ويقم الصلاة ويصلي خمس ركعات) وقوله وبمقدار الخ ساقط من بعض نسخ المتن فإن انقضى المقدار المذكور خرج وقتها هذا هو القول الجديد والقديم ورجحه النووي أن وقتها يعتمد على مغيب الشفق الأحمر (والعشاء) بكسر العين بمدودا اسم لاول الظلام وسميت الصلاة بذلك لفعلها فيه (وأول وقتها إذا غاب الشفق الأحمر) وأما البلاد الذي لا يغيب فيه الشفق فوق العشاء في حق أهلها أن يمضي بعد الغروب زمن يغيب فيه شفق أقرب البلاد إليهم ولها وقتان أحدهما اختيار وأشار له المصنف بقوله (وآخره) بمتد (في الاختيار إلى ثلث الليل) والثاني جواز وأشار له بقوله (وفي الجواز إلى طلوع الفجر الثاني) أي الصادق وهو المنتشر ضوءه معترضاً بالافتق وأما الفجر الكاذب فطلوع قبل ذلك لا معترضاً بل مستقبلاً لاذهابه في السماء ثم يزول وتغيب ظلمة ولا يتعلق به حكم ذكر الشيخ أبو حامد للعشاء وقت كراهة وهو ما بين الفجرين (والصبح) أي صلاته وهو لغة أول النهار وسميت الصلاة بذلك لفعلها في أوله ولها كالعصر خمسة أوقات أحدها وقت الفضيلة وهو أول الوقت والثاني وقت الاختيار وذكره المصنف في قوله (وأول وقتها طلوع الفجر الثاني وآخره في الاختيار إلى الاسفار) وهو الاضاءة والثالث

والسرة والزينة ويحرم على الخب خمسة أشياء الصلاة وقراءة القرآن ومس المصحف وحمله والطواف واللبث في المسجد ويحرم على المحدث ثلاثة أشياء الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله
كتاب الصلاة
الصلاة المفروضة خمس الظهور وأول وقتها زوال الشمس وآخره إذا صار ظل كل شيء مثله بعد ظل الزوال والعصر وأول وقتها الزيادة على ظل المثل وآخره في الاختيار إلى ظل المثلين وفي الجواز إلى غروب الشمس والمغرب ووقتها واحد وهو غروب الشمس وبمقدار ما يؤذن ويتوضأ ويسترا العورة ويقم الصلاة ويصلي خمس ركعات والعشاء وأول وقتها إذا غاب الشفق الأحمر وآخره في الاختيار إلى ثلث الليل وفي الجواز إلى طلوع الفجر الثاني والصبح وأول وقتها طلوع الفجر الثاني وآخره في الاختيار إلى الاسفار

﴿فصل﴾ في أركان الصلاة وقدم معنى الصلاة لغة وشراً (وأركان الصلاة ثمانية عشر ركناً) أحدها (النية) وهي قصد الشيء معتبراً بغيره ومحالها قلب فإن كانت الصلاة فرضاً وجب نية الفرضية وقصد فعلها وتعيينها من صبح أو ظهر مثلاً أو كانت الصلاة نافلة ذات وقت كراتبة أو ذات سبب كالاستسقاء وجب قصد فعلها وتعيينه لانية النافلة (و) الثاني (القيام مع القدرة) عليه فإن عجز عن القيام فقد كيف شاء وقعوده فغترشاً أفضل (و) الثالث (تكبيرة الاحرام) فيتعين على القادر النطاق بها بان يقول الله أكبر فلا يصح الرجوع أكبر ونحوه ولا يصح فيها تقديم الخبر على المبتدأ كقوله أكبر الله ومن عجز عن النطاق بها بالبرية ترجم عنها بأى لغة شاء ولا يعدل عنها الى ذكر آخر ويجب قرن النية بالتكبير وأما النووي فاختار الاكتفاء بالمقارنة العرفية بحيث يعد عرفاً أنه مستعد حضر للصلاة (و) الرابع (قراءة الفاتحة) أو بدله لمن لا يحفظها فرضاً كانت الصلاة أو نافلة (واسم الله الرحمن الرحيم آية منها) كاملة ومن أسقط من الفاتحة حرفاً أو تشديداً أو بديلاً حرفاً منها بحرف لم تصح قراءته ولا صلاته إن تعدد والاوجب عليه إعادة القراءة ويجب ترتيبها بان يقرأ آياتها على نظامها المعروف ويجب أيضاً موالاتها بان يصل بعض كلماتها ببعض من غير فصل الا بقدر النفس فإن تخلل الذكر بين والاتها قطعها الا أن يتعاقب الله كرم الصلاة كتمامين المأموم في أثناء فاتحته لقراءة امامه فانه لا يقطع المواالات ومن جهل الفاتحة وتعدت عليه لعدم علم مثلاً وأحسن غيرهما من القرآن وجب عليه سبع آيات متوالية عوضاً عن الفاتحة أو متفرقة فإن عجز عن القرآن أتى بذكر بدلا عنها بحيث لا ينقص عن حرفها فإن لم يحسن قرأ ناولاً ذكر أو وقف قدر الفاتحة وفي بعض النسخ وقراءة الفاتحة بعد بسم الله الرحمن الرحيم وهي آية منها (و) الخامس (الركوع) وأقل فرض لقيام قادر على الركوع معتدل الخانة سايم يديه وركبتيه أن ينحني بغير انحنا قدر بلوغ راحتيه ركبتيه لو أراد وضعهما عليه ما فإن لم يقدر على هذا الركوع انحنى مقدوره وأوماً بطرفه أو كمل الركوع تسوية الراكع ظهره وعنته بحيث يصيران كصفحة واحدة ونصب ساقيه وأخذه ركبتيه بيديه (و) السادس (الطمأنينة) وهي سكون بعد حركة (فيه) أى الركوع والمصنف يجعل الطمأنينة في الأركان ركناً مستقلاً ومشى عليه النووي في التحقيق وغير المصنف يجعلها هيئة تابعة للأركان (و) السابع (الرفع) من الركوع (والاعتدال) قائماً على الطمأنينة التي كان عليها قبل ركوعه من قيام قادر وقعود عاجز عن القيام (و) الثامن (الطمأنينة فيه) أى الاعتدال (و) التاسع (السجود) مرتين في كل ركعة وأقله مباشرة بعض جهة المصلى موضع سجوده من الأرض أو غيرها أو كماله أن يكبر طويلاً للسجود بالرفع يديه ويضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه (و) العاشر (الطمأنينة فيه) أى السجود بحيث ينال موضع سجوده ثقل رأسه ولا يكتفى بمساس رأسه موضع سجوده بل يتحامل بحيث لو كان تحته قطن مثلاً لانتكس وظهور أثره على بدلو فرضت تحته (و) الحادي عشر (الجلوس بين السجدين) في كل ركعة سواء صلى قائماً أو قاعداً أو مضطجعا وأقله سكون بعد حركة أعضائه وأكمله الزيادة على ذلك بالدعاء الوارد فيه فالجلاس بين السجدين بل صار الى الجلوس أقرب لم يصح (و) الثاني عشر (الطمأنينة فيه) أى الجلوس بين السجدين (و) الثالث عشر (الجلوس الاخير) أى الذى يعقبه السلام (و) الرابع عشر (التشهد فيه) أى فى الجلوس الاخير وأقل التشهد التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وأكمل التشهد التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (و) الخامس عشر (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أى فى الجلوس الاخير بعد الفراغ من التشهد وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وأشر كلهم المصنف ان الصلاة على الآل لا تجب وهو كذلك بل هى سنة (و) السادس عشر (التسليم الأولى) ويجب إيقاع السلام حال القعود وأقله السلام عليكم مرة واحدة

﴿فصل﴾ وأركان الصلاة ثمانية عشر ركناً النية والقيام مع القدرة وتكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها والركوع والطمأنينة فيه والرفع والاعتدال والطمأنينة فيه والطمأنينة في السجود والجلوس بين السجدين والطمأنينة فيه والجلوس الاخير والتشهد فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والتسليم الأولى

وأية الخروج من الصلاة
وترتيب الأركان على
ما ذكرناه وتحتها في
الدخول فيها شيئا
الأذان والإقامة وبعد
الدخول فيها شيئا
الشهادتين والتسليم
في الصبح وفي الوتر في
النصف الثاني من شهر
رمضان وهياتها خمسة
عشر خصلة رفع اليدين
عند تكبيرة الإحرام
وعند الركوع والرفع
منه ووضع اليدين على
الشمال والتوجه
والاستعاذة والجهري
موضعه والأمر في
موضعه والتأمين
وقراءة السورة بعد
الفاتحة والتكبيرات
عند الخفض والرفع
وقول سمع الله لمن حمده
وبنالك الحمد والتسبيح
في الركوع والسجود
وضع اليدين على
الفتحين في الجلوس
يسمى اليسرى ويقبض
اليمنى إلى المسبحة فانه
يشير بها متشهدا
والافتراش في جميع
الجلسات والتورك في
الجلسة الأخيرة
والسليمة الثانية
في فصل سجدة المرأة
تتحالف الرجل في خمسة
أشياء فالرجل يجافي

وأكله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
مرجوح وقيل لا يجب ذلك أي نية الخروج وهذا الوجه هو الأصح (و) الثامن عشر (ترتيب الأركان) حتى
بين التشهد الأخير والعلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقوله (على ما ذكرناه) يستثنى منه وجوب مقارنة
النية لتكبيرة الأحرام ومقارنة الجلوس الأخير للتشهد والعلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (و) الصلاة (استنبا
قبل الدخول فيها شيئا من الأذان) وهو لغة الإعلام ومثله عاذ كخصوص الإعلام بدخول وقت صلاة مقترضة
والفاظة مثنى التكبير أو لأفريع والألأوحيد آخره فواحد (والإقامة) وهو مصدر أقام ثم سمي به الذكر
المقصود لانه يقيم إلى الصلاة وأغما يشرع كل من الأذان والإقامة للكتابة وأما غير هاتين في الصلاة
جامعة (و) استنبا بعد الدخول فيها شيئا من التشهد الأول (والتسليم في الصبح) أي في اعتدال الركعة الثانية منه
وهو لغة الدعاء ومثله عاذ كخصوص وهو اللهم احمني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت الخ (و) التسليم (في)
آخر (الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان) وهو كقنوت الصبح المتقدم في غلظه ولفظه ولا تعين كلمات
القنوت السابقة فلو قنت بآية تضمن دعاء وقنوت القنوت حصلت سنة القنوت (وهياتها) أي الصلاة وأراد
بهياتها ليس ركنا فيها ولا بعشائير بسجود السهو (خمس عشرة خصلة رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام)
إلى حد مستكبيه (و) رفع اليدين (عند الركوع و) عند الرفع مثو (وضع اليدين على الشمال) ويكونان
تحت صدره وفوق سترته (والتوجه) أي قول المصلي عقب التحريم وجهت وجهي للذي فطر السموات
والأرض الخ والمراد أن يقول المصلي بعد التحريم دعاء الافتتاح هذه الآية وأغبرها مما ورد في الافتتاح
(والاستعاذة) بعد التوجه وتحصل بكل لفظا يشتمل على التعوذ والأفضل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
(والجهري في موضعه) وهو الصبح وأولنا القرب والعشاء والجمعة والعيدان (والأسرار في موضعه) وهو ما عدا
الذي ذكر (والتأمين) أي قول آمين عقب الفاتحة لقارئها في صلاة وغيره الكس في الصلاة كذا ويؤمن
المأموم مع تأمين إمامه ويحبر به (وقراءة السورة بعد الفاتحة) لإمام ومنفرد في ركعتي الصبح وأولتي غيرها
وتكون قراءة سورة بعد الفاتحة فلو قدم السورة عليها تحسب (والتكبيرات عند الخفض) للركوع
(والرفع) أي رفع الصلب من الركوع (وقول سمع الله لمن حمده) حين يرفع رأسه من الركوع ولو قل من حمده
لسمع له كفي ومعنى سمع الله لمن حمده تقبل الله منه حمده وجاراه عليه وقول المصلي (ربنا لك الحمد) إذا تسبب
قائما (والتسبيح في الركوع) وأدنى السجدة في هذا التسبيح سبع حازر في العظيم ثلاثا (و) التسبيح في
(السجود) وأدنى السجدة فيه سبع حازر في الأعلى ثلاثا والأكل في تسبيح الركوع والسجود مشهور (ووضع
اليدين على الفتحين في الجلوس) للتشهد الأول والأخير (يسمى) اليد اليسرى بحيث تسمى برؤس أصابعها
الركبة (ويقبض) اليد اليمنى (أي أصابعها) إلى المسبحة (من اليمنى فلا يقبضها) فانه يشير بها (أفعلا بأحال
كونه (متشهدا) وذلك عند قوله لا اله الا الله ولا يحركها فان حركها كره ولا تبطل صلاته في الأصح (والافتراش في
جميع الجلسات) الواقعة في العلاة كجلوس الاستراحة والجلوس بين السجدة بين وجلوس التشهد الأول والافتراش
أن يجلس الشخص على كعب اليسرى جاعلا ظهره للأرض وينصب قدمه اليمنى ويضع بالأرض أطراف
أصابعه بالجهة القبلة (والتورك في الجلسة الأخيرة) من جلسات الصلاة وهي جلوس التشهد الأخير والتورك
مثل الافتراش الآن المصلي يخرج يساره على هيتها في الافتراش من جهة يمينه ويأصق وركه بالأرض أم
المسبوق والساهي فيفتراش ولا يتورك (والتسليمة الثانية) أما الأولى فسبق إماما من أركان الصلاة
بفضل في أمور يتخالف فيها المرأة للرجل في الصلاة وذكر الحنف ذلك بقوله (والمرأة تخاف الرجل في خمسة
أشياء فالرجل يجافي) أي يرفع (مرفقيه عن جنبه ويقل) أي يرفع (بطنه عن تخديه في الركوع والسجود
ويجهر في موضع الجهر) وتقدم بيانه في موضعه (وإذا نابه) أي أصابه (شي في الصلاة سبع) فيقول سبع حازر

بقصد الذكرك فقط أو مع الاعلام أو أطلق لم تبطل صلاته أو الاعلام فقط بطلت (وعورة الرجل ما بين ستره وركبته) أما عفا فليس من العورة لا ما فوقهما (والمرأة) تخالف الرجل في الخس المذكورة فانها (تضم بعضها الى بعض) فتأصق بطنها بفخذها في ركوعها وسجودها (وتخفف صوتها) ان صلت (بحضرة الرجال الاجانب) فان صلت منفردة عنهم جهرت (واذا ما بها شيء في الصلاة صفقت بضرب بطن اليمنى) على ظهر اليسرى فلو ضربت بطنها بطن بقصد اللعب ولو فليلا مع علم التحريم بطلت صلاتها واخفى كالمراة (وجميع بدن المراة) (الحررة عورة الاوجهها وكفها) وهذه عورتها في الصلاة أما خارج الصلاة فعورتها جميع بدنها (والامة كالرجل) فتكون عورتها ما بين سترها وركبتها

فصل في عدد مبطلات الصلاة (والذي يبطل) به (الصلاة أحد عشر شيئا الكلام العمدة) الصالح لخطاب الآدميين سواء تعلق بمصلحة الصلاة أولا (والعمل الكثير) المتوالي كثلث خطوات عمدا كان ذلك أو سهوا اما العمل القليل فلا تبطل الصلاة به (والحدث) الاصغر والا كبر (وحدوث النجاسة) التي لا يعنى عنها ولو وقع على ثوبه نجاسة يابسة فنفض ثوبه حالما تبطل صلاته (وانكشاف) العورة عمدا فان كشفها الريح فسترها في الحال لم تبطل صلاته (وتغيير النية) كان ينوي الخروج من الصلاة (واستدبار القبلة) كأن يجعلها خلف ظهره (والاكل والشرب) كثيرا كان المأكول والمشروب أو قليلا الآن يكون الشخص في هذه الصورة جاهلا بتحريم ذلك (والقهقهة) ومنهم من يعبر عنها بالضحك (والردة) وهي قطع الاسلام بقول أو فعل فصل في عدد ركعات الصلاة (وركعات الفرائض) أي في كل يوم وليلة في صلاة الحضر الا يوم الجمعة (سبعة عشر ركعة) أما يوم الجمعة فعدد ركعات الفرائض في يومها خمسة عشر ركعة وأما عدد ركعات صلاة السفر في كل يوم للناقص فاحدى عشرة ركعة وقوله (فيها أربع وثلاثون سجدة وأربع وتسعون تسكيرة وتسع تشهدات وعشر تسليمات ومائة وثلاث وخسون تسبيحة) وجلة الاركان في الصلاة مائة وستة وعشرون ركنا في الصبح ثلاثون ركنا وفي المغرب اثنان وأربعون ركنا وفي الرباعية أربع وتسعون ركنا (على أي هيئة شاء ولكن الشرح) (ومن يحجز عن القيام في الفريضة) لمشفقة تلحقه في قيامه (صلى جالسا) على أي هيئة شاء ولكن افتراشه في موضع قيامه أفضل من أربعة في الاظهر (ومن يحجز عن الجالوس صلى مضطجعا) فان يحجز عن الاضطجاع صلى مستلقيا على ظهره ورجلاه للقبلة فان يحجز عن ذلك كله أو ما بطرفه ونوى بقلبه ويجب عليه استقبالها بوجهه بوضع شيء تحت رأسه ويومئ برأسه في ركوعه وسجوده فان يحجز عن اليماء برأسه أو ما بأفغانه فان يحجز عن اليماء بها أجرى أركان الصلاة على قلبه ولا يتركها مادام عقله ثابتا والمصلى قاعد الا قضاء عليه ولا ينقص أجره لانه معذور وأما قوله صلى الله عليه وسلم من صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى نائما فله نصف أجر القاعدا في حمل على النقل عند القدرة

فصل والمتروك من الصلاة ثلاثة أشياء فرض ويسمى بالركن أيضا (وسنة وهيئة) وهما ماعدا الفرض وبين المصنف الثلاثة في قوله (الفرض لا ينوب عنه سجود السهو بل ان ذكره) أي الفرض وهو في الصلاة تأتي به وتمت صلاته أو ذكره بعد السلام (والزمان قريب أي به ونى عليه) ما بقى من الصلاة (وسجد السهو) وهو سنة كما سيأتى لكن عند ترك مأمور به في الصلاة أو فعل منهى عنه فيها (والسنة) ان تركها المصلى لا يعود اليها بعد التلبس بالفرض فن ترك التشهد الأول مشافذا كره بعد اعتداله مستويا لا يعود اليه فان عاد اليه عامدا عالما بتجريمه بطلت صلاته أو ناسيا أنه في الصلاة أو جاهلا فلا تبطل صلاته وبلزمه القيام عند تذكره وان كان مأمورا عاد وجوب المتابعة امامه (لكنه يسجد للسهو عنها) في صورة عدم العود أو العود ناسيا وأراد المصنف بالسنة هنا الا بهاض السنة وهي التشهد الاول وقعوده والقنوت في الصبح وفي آخر الوتر في النصف الثاني من رمضان والقيام للقنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول والصلاة على الآل في التشهد

سجود السهو بل ان ذكره والزمان قريب أي به ونى عليه وسجد للسهو والسنة لا يعود اليها بعد التلبس بالفرض لكنه يسجد للسهو عنها

بحضرة الرجال الاجانب واذا
نابها شيء في الصلاة
صفقت وجميع بدن
الحررة عورة الاوجهها
وكفها والامة كالرجل
في الصلاة
فصل في الذي يبطل
الصلاة أحد عشر شيئا
الكلام العمدة والعمل
الكثير والحدث
وحدوث النجاسة
وانكشاف العورة
وتغيير النية واستدبار
القبلة والاكل والشرب
والقهقهة والردة
فصل في عدد ركعات
الفرائض سبعة عشر
ركعة فيها أربع وثلاثون
سجدة وأربع وتسعون
تسكيرة وتسع تشهدات
وعشر تسليمات ومائة
وثلاث وخسون تسبيحة
وجلة الاركان في الصلاة
مائة وستة وعشرون
ركنا في الصبح ثلاثون
ركنا وفي المغرب
اثنان وأربعون ركنا
وفي الرباعية اربعة
وخسون ركنا ومن
يحجز عن القيام في
الفريضة صلى جالسا
ومن يحجز عن الجالوس
صلى مضطجعا
فصل في المتروك
من الصلاة ثلاثة أشياء
فرض وسنة وهيئة
فالفرض لا ينوب عنه

ولا يسجد لله وحدها
واذا نك في عدد ما أتى
به من الركعات بنى
على اليقين وهو الاقل
وسجد لله وسجد
السجدة وسجد قبل
السلام
فصل في خمسة أوقات
لا يصلي فيها الصلاة
لهاسب بعد صلاة
الصبح حتى تطلع
الشمس وعند طلوعها
حتى تسكامل وترفع
قد روي وإذا استوت
حتى تزول وبعد صلاة
العصر حتى يغرب
الشمس وعند الغروب
حتى تسكامل غروبها
فصل في وصلة
الجماعة سنة مؤكدة
وعلى المأموم أن ينوي
الاتمام دون الامام
ويجوز أن ياتم الحصر
بالعبث والبالغ بالركعتي
ولا تصح قدوة رجل
بامرأة ولا قارئ بأبي
وأى موضع صلى في
المسجد بصلاة الامام
فيه وهو عالم بصلاته
أجزأه ما لم يتقدم عليه
وان صلى في المسجد
والمأموم خارج المسجد
قربا منه وهو عالم
بصلاته ولا جائل هناك
فصل في ويجوز للسافر

الاخير (والهيئة) كالسجدة جات ونحوها لا يجبر بالسجود (لا يعود) المصلي (اليها بعد تركها ولا يسجد لله وحدها)
(عنها) سواء تركها عمدا أو سهوا (واذا شك) المصلي (في عدد ما أتى به من الركعات) يمكن شك هل صلى ثلاثا
أو أربعا (نبي على اليقين وهو الاقل) كالثلاثة في هذا المثال وأى ركعة (وسجد لله) ولا ينفعه غلبة الظن أنه
صلى أربعاً ولا يعمل بقول غيره لأنه صلى أربعاً ولو بلغ ذلك القائل عدد التواتر (وسجد لله وسجدة) كما
سبق (ومحله قبل السلام) فان سلم المصلي عمدا على ما بالسجود أو ناسيا واطال الفصل عرفا فالتحليل وان قصر الفصل
عرفا لم يفت وحينئذ فله السجود وتركه
فصل في الاوقات التي تكره الصلاة فيها تحريما كافي الرخصة وشرح المذهب هذا وتزويها كافي التحقيق
وشرح المذهب في توافض الوضوء (وخسة أوقات لا يصلي فيها الصلاة لهاسب) اما تقدم كالفائدة أو مقارن
كصلاة الكسوف والاستسقاء فالأول من الجملة الصلاة التي لا سب لها اذا فعلت (بعد صلاة الصبح) وتسمى
الكرهة (حتى تطلع الشمس) (عند طلوعها) فاذا طلعت (حتى تسكامل وترفع قد روي)
في رأى العين (و) الثالث الصلاة (إذا استوت حتى تزول) عن وسطها السماء ويستثنى من ذلك يوم الجمعة فلا تكره
الصلاة فيه وقت الاستواء وكذا حرم مكة المسجد وغيره فلا تكره الصلاة فيه في هذه الاوقات كما استواء صلى
سنة الطواف أو غيرها (و) الرابع (بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس) (عند الغروب) لا تسمى
اذا دعت للغروب (حتى تسكامل غروبها)
فصل في صلاة الجماعة للرجال في القرائن غير الجمعة (سنة مؤكدة) عند المصنف والرافعي والاصح عند
النوري أنها فرض كفاية وبترك المأموم الجماعة مع الامام في غير الجمعة ما لم يسلم التسليمة الاولى وان لم يتقدم
معه أما الجماعة في الجمعة ففرض عين ولا تحصل بأقل من ركعة (و) يجب (على المأموم أن ينوي الاتمام)
أو الاقتداء بالامام ولا يجب تعيينه بل يكفي الاقتداء بال حاضر ان لم يعرفه فان عينه وأخطأ بطلت صلاته الا ان
انضمت اليه اشارة كقوله نويت الاقتداء بزيد هذا بيان عمرا فتصح دون (الامام) فلا يجب في صحة الاقتداء
به في غير الجمعة لنية الامامة بل هي مستحبة في حقه فان لم ينو فصلاته فرادى (ويجوز أن ياتم الحصر بالعبث والبالغ
بالراحي) أما المصلي غير المميز فلا يصح الاقتداء به (ولا تصح قدوة رجل بامرأة) ولا بخفي مشكل ولا خفي
مشكل بامرأة ولا بمشكلك (ولا قارئ) وهو من يحسن الفاتحة أى لا يصح اقتداؤه (بأبى) وهو من يحل بحرف
أو تشديد من الفاتحة ثم أشار المصنف لشروط القدوة بقوله (وأى موضع صلى في المسجد بصلاة الامام فيه)
أى في المسجد (وهو) أى المأموم (عالم بصلاته) أى الامام بمشاهدة المأموم له أو بمشاهدة بعض صف
(أجزأه) أى كفاه ذلك في صحة الاقتداء به (ما لم يتقدم عليه) فان تقدم عليه بمعية في جهته لم تنفك صلاته
ولا تنقض مساواته لامامه ويندب تخلفه عن امامه قليلا ولا يصير بها التخليف منقرا عن الصف حتى لا يخور
فضيلة الجماعة (وان صلى) الامام (في المسجد والمأموم خارج المسجد) حال كونه (قربا منه) أى الامام ان
لم يزد مسافة ما بينهما على ثلثمائة ذراع تقريبا (وهو) أى المأموم (عالم بصلاته) أى الامام (ولا جائل هناك) أى
بين الامام والمأموم (جاز) الاقتداء به وتعتبر المسافة المذكورة من آخر المسجد وان كان الامام والمأموم في غير
المسجد اما قضاء أو بناء فالشرط ان لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع وان لا يكون بينهما حائل
فصل في قصر الصلاة وجهها (ويجوز للسافر) أى المتلبس بالسفر (قصر الصلاة الرباعية) لا غير هاتين
ثنائية وثلاثية وجوار قصر الصلاة الرباعية (بخمسة شرائط) الأول (ان يكون سفره) أى الشخص (في غير
معصية) هو شامل للواجب كقضاء دين وللتدب كصلاة الرجم وللباح كسنة وشجاعة كسفر المعصية كسفر
لقطع الطريق فلا يترخص فيه بقصر ولا جمع (و) الثاني (ان تكون مسافته) أى السفر (سنة عشر فرسخا)
تحديد في الاصح ولا تحسب مدة الرجوع منها والفرسخ ثلاثة أميال وحينئذ في مجموع القرائن ثمانية
فصل في ويجوز للسافر

أور بعون ميلا والميل أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام والمراد بالاميال الهاشمية (و) الثالث (أن يكون) القاصر (مؤديا للصلاة الرباعية) أما الفائتة حضر فلا تقضى فيه مقصورة والسفر تقضى فيه مقصورة لا في الحضر (و) الرابع (أن ينوي) المسافر (القصر) للصلاة (مع الاحرام) بها (و) الخامس (أن لا يأتى) في جزء من صلاته (بمقيم) أى من يصلى صلاة تامة يشمل المسافر المتم (ويجوز للمسافر) سفر أطول بلا مباح (أن يجمع بين) صلاتي (الظهر والعصر) تقديمًا وتأخيرًا وهو معنى قوله (في وقت أيهما شاء) (و) أن يجمع (بين) صلاتي (المغرب والعشاء) تقديمًا وتأخيرًا وهو معنى قوله (في وقت أيهما شاء) وشروط جمع التقديم ثلاثة الاول أن يبدأ بالظهر قبل العصر وبالمغرب قبل العشاء فلو عكس كأن بدأ بالعصر قبل الظهر مثلاً لم يصح وتعيدها بعدهما أن أراد الجمع * والثاني نية الجمع أول الصلاة الاولى بأن تقترب نية الجمع بتعجزها فلا يكفي تقديمها على التعجز ولا تأخيرها عن السلام من الاولى وتجوز في أثناءها على الظهر * والثالث الموالاة بين الاولى والثانية بأن لا يطول الفصل بينهما فان طال عرفا ولو بعد ركوع وجب تأخير الصلاة الثانية الى وقتها ولا يضر في الموالاة بينهما فصل يسير عرفاً وأما جمع التأخير فيجب فيه أن يكون بنية الجمع وتكون النية هذه في وقت الاولى ويجوز تأخيرها الى أن يبقى من وقت الاولى زمن لو ابتدئ فيه كانت أداء ولا يجب في جمع التأخير ترتيب ولا موالاة ولا نية جمع على الصحيح في الثلاثة (ويجوز للحاضر) أى المقيم (في) وقت (المطر) أن يجمع بينهما أى الظهر والعصر والمغرب والعشاء لا في وقت الثانية بل (في وقت الاولى منهما) أن بل المطر أعلى الثوب وأسفل النعل ووجدت الشروط السابقة في جمع التقديم ويشترط أيضاً وجود المطر في أول الصلاتين ولا يكفي وجوده في أثناء الاولى منهما ويشترط أيضاً وجوده عند السلام من الاولى سواء استمر المطر بعد ذلك أم لا وتختص رخصة الجمع بالمطر بالمصلي في جماعة مسجد أو غيره من مواضع الجماعة بعيد عرفاً ويتأذى الذاهب للمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بالمطر في طريقه

فصل وشرائط وجوب الجمعة سبعة أشياء الاسلام والبلوغ والعقل وهذه شروط أيضاً الغير الجمعة من الصلوات والحريّة والكورية والصحة والاستيطان) فلا تجب الجمعة على كافر أصلي وصبي ومجنون ورفيق وأنتى ومريض ونحوه ومسافر (وشرائط) صحة (فعلها ثلاثة) الاول دار الإقامة التي يستوطنها العدد المجموع سواء في ذلك المدن والقرى التي تتخذ وطناً وعبر المصنف عن ذلك بقوله (أن تكون البلد مصر) كانت البلد أو قرية (الثاني) (أن يكون العدد) في جماعة الجمعة (أربعين) رجلاً (من أهل الجمعة) وهم المكفون الذكور الاحرار المستوطنون بحيث لا يظعنون عما استوطنوه شتاء ولا صيفاً الحاجة (و) الثالث (أن يكون الوقت باقياً) وهو وقت الظهر فيشترط أن تقع الجمعة كلها في الوقت فلو ضاق وقت الظهر عنها بأن لم يبق منه ما يسع الذي لا بد منه فيها من خطبتها أو ركعتيها صليت ظهراً (فان خرج الوقت أو عدت الشروط) أى جسيع وقت الظهر يقيناً وظناً وهم فيها (صليت ظهراً) بناء على ما فعل منها وقات الجمعة سواء أدر كوامنها ركعة أم لا ولو شكوا في خروج وقتها وهم فيها أتموها جماعة على الصحيح وفرائضها ومنهم من عبر عنها بالشروط (ثلاثة) أحدها وثانيها (خطبتان يقوم) الخطيب (فيهما ويجلس بينهما) قال المتولى بقدر الطمأنينة بين السجدةتين ولو عجز عن القيام وخطب قاعداً أو مضطجعا صح وجاز الاقتداء به ولو مع الجهل بحاله وحيث خطب قاعداً فصل بين الخطبتين بسكنة لا باضطجاع وأركان الخطبتين خمسة حمد الله تعالى ثم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظهما متعين ثم الوصية بالقوى ولا يتعين لفظها على الصحيح وقرأة آية في أحدهما والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية ويشترط أن يسمع الخطيب أركان الخطبة لاربعين تنعقد بهم الجمعة ويشترط الموالاة بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين فلو فرق بين كلماتها ولو بعد بطلت ويشترط فيهما ستر العورة وطهارة الحدث والخبث في ثوب وبدن ومكان (و) الثالث من فرائض الجمعة (أن تصلى) بضم أوله (ركعتين في جماعة)

وأن يكون مؤديا للصلاة الرباعية وأن ينوي القصر مع الاحرام وأن لا يأتى بمقيم ويجوز للمسافر أن يجمع بين الظهر والعصر في وقت أيهما شاء وبين المغرب والعشاء في وقت أيهما شاء ويجوز للحاضر في المطر أن يجمع بينهما في وقت الاولى منهما

فصل وشرائط وجوب الجمعة سبعة أشياء الاسلام والبلوغ والعقل والكورية والصحة والاستيطان وشرائط فعلها ثلاثة أن تكون البلد مصر أو قرية وأن يكون العدد أربعين من أهل الجمعة وأن يكون الوقت باقياً فان خرج الوقت أو عدت الشروط صليت ظهراً وفرائضها ثلاثة خطبتان يقوم فيهما ويجلس بينهما وأن تصلى ركعتين في جماعة

تعتقد بهم الجمعة ويشتروا وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين بخلاف صلاة العيد فاما قبل الخطبتين (وهي أتمها) وسبق معنى الهيئة (أربع خصال) أحدها (التسل) بأن يريد حضورها من ذكر أو أنثى حراً أو عبداً متمم أو مسافراً ووقت غسلها من العصر الثاني وتشرية من دهاية أقصا فان عجز عن غسلها نيم نية العسل لها (و) الثاني (تنظيف الجسد) ماله الريح الكريه منه كمنان فيتعاطى ما يزيله من مرنك ونحوه (و) الثالث (النس الثياب البيض) فاما أقصا الثياب (و) الرابع (أخذ الطهر) أن طال والشعر كذلك فينتف أطاه ويقص شاربه ويحلق عاتقه (والطيب) ما حسن ما وجد منه (ويستحب الانصات) وهو السكوت مع الاصغاء (في وقت الخطبة) ويستثنى من الانصات أمور من كورة في المظلات منها انداء أعمى أن يقع في أثر ومن دب اليه عقرب مثلاً (ومن دخل) المسجد (والامام بخطب صلى ركعتين خفيفتين ثم يجلس) وتعبير المصنف بدخل بهم أن الحاضر لا يشي صلاة ركعتين سواء صلى سنة الجمعة ولا ولا يظهر من هذا المذهب أن فعلها محرام أو مكروه لكن النووي في شرح المذهب صرح بالحرمة وقتل الاجماع عليها عن الماوردي

(فصل) صلاة العيدين سنة مؤكدة وهي ركعتان يكبر في الاولى سبعاً سوى تكبيرة الاحرام وفي الثانية خمساً سوى تكبيرة القيام ويخطب بعدها خطبتين يكبر في الاولى تسعاً وفي الثانية سبعاً ويكبر من غروب الشمس من ليلة العيد الى أن يدخل الامام في الصلاة ولا يصح حلق الصلوات المفروضة من صبح يوم عرفة الى العصر من آخر أيام التشريق (فصل) صلاة الكسوف سنة مؤكدة فان قامت لم تقض ويصلي لكسوف الشمس وخسوف القمر ركعتين في كل ركعة قياماً يطلعه القراءة فيهما وركوعاً وعين واعتدالين وسجودين وهذا معنى قوله (في كل ركعة) منهما قياماً يطلعه القراءة فيهما كما سيأتي (و) في كل ركعة (ركوعاً يطلعه التسبيح فيهما دون السجود) فلا يطلعه وهو أحد وجهين لكن الصحيح انه يطلعه نحو الركوع الذي قبله (ويخطب) الامام (بعدهما) أي بعد صلاة الكسوف والخسوف (خطبتين) كخطبتي الجمعة في الاركان والشروط ويبحث السامع في الخطبتين على التوبة من الذنوب وعلى فعل الخير من صدقة وعق ونحو ذلك (ويسر) بالقراءة (في كسوف الشمس ويجهز) بالقراءة (في خسوف القمر) وتفاوت صلاة كسوف الشمس بالانجلاء للسكوت وبعدها كاسفة وتفاوت صلاة خسوف

وهي أتمها أربع خصال العسل وتنظيف الجسد والنس الثياب البيض وأخذ الطهر والطيب ويستحب الانصات في وقت الخطبة ومن دخل والامام يخطب صلى ركعتين خفيفتين ثم يجلس (فصل) صلاة العيدين سنة مؤكدة وهي ركعتان يكبر في الاولى سبعاً سوى تكبيرة الاحرام وفي الثانية خمساً سوى تكبيرة القيام ويخطب بعدها خطبتين يكبر في الاولى تسعاً وفي الثانية سبعاً ويكبر من غروب الشمس من ليلة العيد الى أن يدخل الامام في الصلاة ولا يصح حلق الصلوات المفروضة من صبح يوم عرفة الى العصر من آخر أيام التشريق (فصل) صلاة الكسوف سنة مؤكدة فان قامت لم تقض ويصلي لكسوف الشمس وخسوف القمر ركعتين في كل ركعة قياماً يطلعه القراءة فيهما وركوعاً وعين واعتدالين وسجودين وهذا معنى قوله (في كل ركعة) منهما قياماً يطلعه القراءة فيهما كما سيأتي (و) في كل ركعة (ركوعاً يطلعه التسبيح فيهما دون السجود) فلا يطلعه وهو أحد وجهين لكن الصحيح انه يطلعه نحو الركوع الذي قبله (ويخطب) الامام (بعدهما) أي بعد صلاة الكسوف والخسوف (خطبتين) كخطبتي الجمعة في الاركان والشروط ويبحث السامع في الخطبتين على التوبة من الذنوب وعلى فعل الخير من صدقة وعق ونحو ذلك (ويسر) بالقراءة (في كسوف الشمس ويجهز) بالقراءة (في خسوف القمر) وتفاوت صلاة كسوف الشمس بالانجلاء للسكوت وبعدها كاسفة وتفاوت صلاة خسوف

دون السجود ويخطب بعدهما خطبتين ويسر في كسوف الشمس ويجهز في خسوف القمر

صل) وصلاة الاستسقاء سنوية فيأمرهم الامام بالتوبة والصدقة والخروج من المظالم ومصالحة الاعداء وصيام ثلاثة ايام ثم يخرجهم يوم الرابع في ثياب بذلة واستسقاء وتضرع ويصلي بهم ركعتين كصلاة (١٩) العيدين ثم يخطب بعدهما ويحول رداءه

ويكثر من الدعاء

والاستغفار ويدعو

بدعاء رسول الله صلى

الله عليه وسلم اللهم

اجعلها سقيارحة ولا

تجعلها سقياعذاب ولا

حق ولا بلاء ولا هدم

ولا غرق اللهم على

الطراب والآكام

ومنابت الشجر وبطون

الأودية اللهم حوالينا

ولا علينا اللهم اسقنا

غيثا مغيا هنيئا مريئا

مريعا سحبا عاما غدقا

طبعا مجللا دائما الى

يوم الدين اللهم اسقنا

الغيث ولا تجعلنا من

القناطين اللهم ان

بالعباد والبلاد من

الجهد والجوع والضنك

مالا نشكو الا اليك

اللهم أنبت لنا الزرع

وأدرنا الضرع وأنزل

علينا من بركات السماء

وأنت لنا من بركات

الارض واكشف عنا

من البلاء مالا يكشفه

غيرك اللهم اننا نستغفرك

انك كنت غفارا فارسل

السماء علينا مدرارا

ويغتسل في الوادي

اذا سال ويسبح للارعد

مر بالانجلاء وطلوع الشمس لا بطلوع الفجر ولا بغروبها خاصة فلا تفوت الصلاة

صل) في أحكام صلاة الاستسقاء أي طلب السقي من الله تعالى (وصلاة الاستسقاء سنوية) لمقيم ومسافر

والحاجة من انقطاع غيث أو عين ماء ونحو ذلك وتعاد صلاة الاستسقاء ثانيا وأكثر من ذلك ان لم يسقوا

بإسقيهم الله (فيأمرهم الامام) ونحوه. (بالتوبة) - ويلزمهم امتثال أمره كما أفتى به النووي والتوبة من

نوب واجبة أمر الامام بها أولا (والصدقة والخروج من المظالم) للعباد (ومصالحة الاعداء وصيام ثلاثة ايام)

لميعاد الخروج فيكون بدأربعة (ثم يخرج بهم في اليوم الرابع) صياما غير متطيين ولا متزينين بل

جون (في ثياب بذلة) بموحدة مكسورة وذال مججمة ساكنة وهي ما يلبس من ثياب المهنة وقت العمل

ستكانة (أي خشوع) وتضرع (أي خضوع وتذلل ويخرجون معهم الصبيان والشيوخ والعجائز والهائم

فصلي بهم) الامام أو نائبه (ركعتين كصلاة العيدين) في كيفيتهما من الافتتاح والتعوذ والتكبير سبعا

ركعة الاولى ونحوها في الركعة الثانية يرفع يديه (ثم يخطب) ندبا خطبتين خطبتي العيدين في الاركان

يرها لکن يستغفر الله تعالى في الخطبتين بدل التكبير أو لهما في خطبة العيدين فيفتتح الخطبة الاولى

بستغفار تسعوا الخطبة الثانية سبعا أو صيغة الاستغفار أستغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم

باليه وتكون الخطبتان (بعدهما) أي الركعتين (ويحول) الخطيب (رداءه) فيجعل عينه يساره

له أسفله ويحول الناس أريدتهم مثل تحويل الخطيب (ويكثر من الدعاء) سرأ وجهه الخيأ أسرا الخطيب

القوم بالدعاء وحيث جهرا أم نوا على دعائه (و) يكثر الخطيب من (الاستغفار) ويقرأ قوله تعالى استغفروا

انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا الآية وفي بعض نسخ الماتن زيادة وهي (ويدعو بدعاء رسول

بلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها سقيارحة ولا تجعلها سقياعذاب ولا بحق ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم على

بوالآكام ومنابت الشجر وبطون الأودية اللهم حوالينا ولا علينا اللهم اسقنا غيثا مغيا هنيئا مريئا

انسحبا عاما غدقا طبعا مجللا دائما الى يوم الدين اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القناطين اللهم ان

دمن الجهد والجوع والضنك مالا نشكو الا اليك اللهم أنبت لنا الزرع وأدرنا الضرع وأنزل علينا من

ب السماء وأنبت لنا من بركات الارض واكشف عنا من البلاء مالا يكشفه غيرك اللهم اننا نستغفرك انك

بغفارا فأرسل السماء علينا مدرارا ويغتسل في الوادي اذا سال ويسبح للارعد والبرق) انتهت الزيادة

طوط لا تناسب حال الماتن من الاختصار والله أعلم

ل) في كيفية صلاة الخوف وانما أفرد هذا المصنف عن غيرهما من الصلوات بترجة لانه يحتتمل في اقامة

ب في الخوف مالا يحتتمل في غيره (وصلاة الخوف) أنواع كثيرة تبلغ ستة أضرب كما في صحيح مسلم اقتصر

بامنها (على ثلاثة أضرب أحدها أن يكون العدو في غير جهة القبلة) وهو قليل وفي المسلمين كثرة بحيث

كل فرقة منهم العدو (فيفرقهم الامام فرقتين فرقة تقف في وجه العدو) تحرسه (وفرقة تقف خلفه) أي

(فيصلي بالفرقة التي خلفه ركعة ثم) بعد قيامه للركعة الثانية (تتم لنفسها) بقية صلاتها (وتنمضي) بعد

بلاتها (الى وجه العدو) تحرسه (وتأتي الطائفة الاخرى) التي كانت حارسة في الركعة الاولى (فيصلي)

(بها ركعة) فاذا اجاس الامام للشهادة تفارق (وتتم لنفسها) ينتظرها الامام ويسلم بها وهذه صلاة رسول

ب الله عليه وسلم بذات الرقاع سميت بذلك لانهم رقعوا فيها رايانهم وقيل غير ذلك (والثاني أن يكون

للقبلة) في مكان لا يستريحهم عن أعين المسلمين شيء وفي المسلمين كثرة تحتتمل تفرقهم (فيصفهم الامام

فصل) وصلاة الخوف على ثلاثة أضرب أحدها أن يكون العدو في غير جهة القبلة فيفرقهم الامام فرقتين فرقة تقف في وجه العدو

فد فيصلي بالفرقة التي خلفه ركعة ثم تتم لنفسها وتنمضي الى وجه العدو وتأتي الطائفة الاخرى فيصلي بها ركعة وتتم لنفسها ويسلم بها

ن يكون في جهة القبلة فيصفهم الامام

والثالث أن يكون في
شدة الخوف والتحام
الحرب فيصلي كيف
أمكنه راجلا أو راكبا
مستقبل القبلة وغير
مستقبل لها
(فصل) ويحرم على
الرجال لبس الحرير
والتيخم بالذهب ويحل
للنساء وقليل الذهب
وكثيره في التحريم
سواء وإذا كان بعض
الثوب ابريسا وبعضه
قطعا وكثانا جاز لبسه
ما لم يكن الا بريسم غالبا
(فصل) ويلزم في
المستأر بعة أشياء
غسله وتكفينه والصلاة
عليه ودفنه واثنان
لا يفسلان ولا يصلي
عليهما الشهيد في
معركة المشركين
والسقط الذي لم يستعمل
صارحا وينسل الميت
وترا ويكون في أول
غسله سدر وفي آخره شيء
من كافور ويكفن في
ثلاثة أثواب بيض ليس
فيها قميص ولا عمامة
ويكبر عليه أربع
تكبيرات يقرأ الفاتحة
بعد الأولى ويصلي على
النبي صلى الله عليه وسلم
بعد الثانية ويدعو للميت
بعد الثالثة فيقول اللهم
ان هذا عبدك وابن

صفتين) مثلاً (ويحرم بهم) جميعاً (فاذا سجد) الامام في الركعة الأولى (يسجد معه أحد الصفتين) سجدتين
(ووقف الصفت الآخر بحرمهم فاذا رفع) الامام رأسه (يسجد واخفوه) ويشهد الامام بالصفتين ويسلم بهم
وعده صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدة ان وهي قرية في طريق الحاج المصري ينهار بين مكة ومصر سلطان
سميت بذلك لعسف السيول فيها (والثالث أن يكون في شدة الخوف والتحام الحرب) هو كتابة عن شدة
الاختلاط بين القوم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض فلا يستطيعون من ترك القتال ولا يقدررون على النزول
ان كانوا ركباً ما لا على الانحراف ان كانوا مشاة (فيحلى) كل من القوم (كيف أمكنه راجلاً) أي ماشياً
(أو راكباً مستقبل القبلة أو غير مستقبل لها) ويعتدون في الاعمال الكثيرة في الصلاة كضربات مثوالية
(فصل) في اللباس (ويحرم على الرجال لبس الحرير والتيخم بالذهب) والنزق في حال الاختيار وكذا يحرم
استعمال ما ذكر على جهة الافتراض وغير ذلك من وجوه الاستعمالات ويحل للرجال لبسه للضرورة كحر وبرد
مهلكين (ويحل للنساء) لبس الحرير وافتراشه ويحل للولي اللباس الصبي الحر قبل سبع سنين وبعدها
(وقابل الذهب وكثيره) أي استعمالها (في التحريم سواء) وإذا كان بعض الثوب ابريسا (أي حريراً
(وبعضه) الآخر (قطناً أو كثناً) مثلاً (جاز) للرجل (لبسه ما لم يكن الا بريسم غالباً) على غيره فان كان غير
الابريسم غالباً وحل وكذا ان استويا في الاصح
(فصل) فيما يتعلق بالميت من غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه (ويلزم) على طريق فرض التكفاية (في
الميت) المسلم غير المحرم والشهيد (أربعة أشياء غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه) وان لم يعلم بالميت الا واحد
تعين عليه ما ذكر وأما الميت الكافر فالصلاة عليه حرام حريماً كان أو ذمياً ويجوز غسله في الحالين ويجب
تكفينه الذي ودفنه دون الحرق والمرئد وأما المحرم اذا كفن فلا يستر رأسه ولا وجهه المحرمة وأما الشهيد فلا
يصلي عليه كذا كره المصنف بقوله (واثنان لا يفسلان ولا يصلي عليهما) أحدهما (الشهيد في معركة المشركين)
وعون مات في قتال الكفار بسببه سواء قتله كافر مطلقاً أو مسلم خطأ أو عاد سلاحه اليه أو سقط عن دابته أو
نحو ذلك فان مات بعد انقضاء القتال بجرأة فيه يقطع بموته منها فقير شهيد في الظاهر وكذا الوفاة في قتال
الجبالة أو مات في القتال لاسبب القتال (و) الثاني (السقط الذي لم يستعمل) أي لم يرفع صوته (صارخاً) فان
استعمل صارخاً أو بكى حكمه كالكبير والسقط بثلاث سنين الوالد النازل قيل غسانه مأخوذ من السقوط
(وينفصل الميت وترا) ثلاثاً وخمساً أو أكثر من ذلك ويكون في أول غسله سدر أي يسن أن يستعين الغسل في
الفلاة الأولى من غسلات الميت بسدر أو خطمي (و) يكون (في آخره) أي آخر غسل الميت غير المحرم (ثني)
قليل (من كافور) بحيث لا يغيب الماء واعلم أن غسل الميت نعميم بدنه بالياء مرة واحدة وأما كماله فذكر في
المبسوطات (ويكفن) الميت ذكر أو أنثى بالعا كان أولاً (في ثلاثة أثواب بيض) وتكون كلها الغائب
متساوية طولا وعرضاً تأخذ كل واحدة منها جميع البدن (لبس فيها قميص ولا عمامة) وإن كفن الله كوفي خمسة
فهى الثلاثة المذكورة وقميص وعمامة والمرأفة خمسة فهى ازار وخمار وقميص وغطاء فان وأقل التكفين ثوب
واحد يستر عورة الميت على الاصح في الروضة وشرح المذهب ويختلف قدره بذكر كورة الميت وأوقته ويكون
الكفن من جنس ما يلبسه الشخص في حياته (ويكبر عليه) أي الميت اذا صلى عليه (أربع تكبيرات) منها
تكبيرة الاحرام ولو كبر خمساً تبطل لكن لو خمس امامه لم يتابعه بل يسلم أو يقتظر له لم معه وهو أفضل (ويقرأ)
المصلى (الفاتحة بعد) التكبيرة (الأولى) ويجوز قراءتها بعد غير الأولى (ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد)
التكبيرة (الثانية) وأقل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد (ويدعو للميت بعد الثالثة) وأقل الدعاء
لميت اللهم اغفر له وأكمله كذا كور في قول المصنف في بعض نسخ المتن وهو (اللهم ان هذا عبدك وابن عبدك)
خرج من روح الدنيا وسقطها ومحبوبه وأحباه وفيها الى ظلمة القبر وما هو لاقية كان يشهد أن لا اله الا انت وحدك

جناس منها وهي الابل والبقر والغنم وشرائط وجوبها ستة أشياء الاسلام والحرية والملك التمام والنصاب والحوّل والسوم وأما الأثمان
شيئان الذهب والفضة وشرائط وجوب الزكاة فيها خمسة أشياء الاسلام والحرية والملك التمام والنصاب والحوّل وأما

جناس منها وهي الابل والبقر والغنم وشرائط وجوبها ستة أشياء الاسلام والحرية والمالك التام والانتصاب
شيثان الذهب والفضة وشرائط وجوب الزكاة فيها خمسة أشياء الاسلام والحرية والمالك التام والانتصاب والجوار

الزروع وجب الركاه فيها ثلاثه شرائط أن يكون مما برعه الأديبون وأن يكون قوامه دخرا وأن يكون صامرا هو حصة أو سق لا فشرعيا
وأما الثمار فوجب الركاه في ستن (٢٢) منها ثمرة الحبل وثمره الكرم وشرائط وجوب الركاه فيها أربعة أشياء الاسلام

والخسره والمالك النام
والنصاب وأما عروس
السحاره فوجب الركاه
فيها بالشرائط المذكوره
في الأيمان
(فصل في أول نصاب
الابل جنس وفيها شاه
وفي عشر شاتان وفي
جنسه عشر ثلاث شاه
وفي عشر من أربع ساء
وفي خمس وعشرين
نبت محاص من الابل
وفي ست وثلاثين نبت
لئون وفي ست وأربعين
حبه وفي إحدى رستين
خدعه وفي ست رستين
نبت لئون وفي إحدى
واسعين حسان وفي
مائة وأحدى وعشرين
ثلاث سات لئون في
كل أربعين نبت لئون
وفي كل جنس حبه
(فصل في أول نصاب
المرئ ثدنون وفيها
نبت وفي أربعين ساء
وعلى هذا أبدأ فقص
(فصل في أول نصاب
العم أربعين وفيها
شاه خدعه من الصان
أزنية من المعرو وفي
مائة وأحدى وعشرين
ساتان وفي مائتين
وواحدة ثلاث شاه وفي

الزروع) وأراد المصنف المقام من حطه وشعر وعقد من وارور وكدا ما يمت احتيازا كدرة وحسن
(فوجب الركاه فيها ثلاثه شرائط أن يكون مما برعه) أي بسنته (الأديبون) فإن نبت نفسه يحمل ماء
أو هواء فلا ركاه فيه (وأن يكون قوامه دخرا) وسق في بيان المقامات وخرج ما يقرب بالانصبات من الارار
بحوال الكمون (وأن يكون صامرا هو حصة أو سق لا فشرعيا) وفي بعض النسخ وأن يكون حصة أو سق
بالسقاط نصاب (وأما الثمار فوجب الركاه في ستن منها ثمرة الحبل وثمره الكرم) والمراد بها بين الثمر بين المر
والر يس (وشرائط وجوب الركاه فيها) أي الثمار (أربع حصال الاسلام والحريه والمالك النام والنصاب) هي
اتقي شرط من ذلك فلا وجوب (وأما عروس السحاره فوجب الركاه فيها بالشرائط المذكوره) مائة (في
الأيمان) والسحاره هي التي تعلق في المال لعرض الرخ
(فصل في أول نصاب الابل جنس وفيها شاه) أي خدعة صان لماسه ودخلت في الشا يه أو ذمة معر لها سنان
ودخلت في النائه وقوله (وفي عشر سنان) وفي حصة عشر ثلث شياه وفي عشر من أربع ساء وفي خمس
وعشرين نبت محاص من الابل وفي ست وثلاثين نبت لئون وفي ست وأربعين حبه وفي إحدى رستين خدعه
وفي ست وسعين نبت لئون وفي إحدى رستين حسان وفي مائة وأحدى وعشرين نبت محاص من الابل
ظاهر عني عن السرح ونب المحاص لماسه ودخلت في النابه ونب اللئون لها سنان ودخلت في النائه
والخفه لها ثلاث سبين ودخلت في الزاعة والخدعة لها أربع سبين ودخلت في الخامة وقوله (في كل) أي ثم
بعد مائة السبع على مائة وأحدى وعشرين ور مائة عشر بعد مائة السبع وحده ذلك مائة وأربعين يستقيم
الحساب على أن في كل (أربعين نبت لئون وفي كل جنس حبه) في مائة وأربعين حقتان ونب لئون وفي
مائة وحبس ثلاث حقتان وهكذا
(فصل في أول نصاب البقر ثلاثون فيجب فيها) وفي بعض النسخ وفيه أي النصاب (سبع) أي ساء ودخل
في النابه سمي بذلك لسبعه أنه في المرعي ولو أخرج سبعة أحزاب نظر في الأولى (د) ساء (في أربعين ساء)
لها سنان ودخلت في النابه سميت بذلك لسكامل أسامها ولو أخرج عن أربعين سبين أحزاب على الصحيح
(وعلى هذا أبدأ فقص) وفي مائة وعشرين ثلاث سنان أو أربع سنان
(فصل في أول نصاب العم أربعين وفيها شاه خدعه) من الصان أزنية من المعرو وسق سنان الخدعة والثنية
وقوله (وفي مائة وأحدى وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث ساء وفي أربعين شياه في كل
مائة شاه) الخ ظاهر عني عن الشرح
(فصل في الخليلان ركيان) بكسر الكاف (ركاه) الشخص الواحد) الخ لطة قد سيد الشر تكسب جمعها
من على كائنا بين شاه بالسويه يسها فلهما شاه وقد يفيد ثقيلان على كائنا بين شاه بالسويه بينهما فلهما
شاه وقد يفيد جمعها على أحدهما وسق على الآخر كان على كائنين لأحدهما لها ولا آخر ثلثاها وقد لا يفيد
جمعها ولا سقيلان كان على كائنين شاه بالسويه بينهما وأما ركيان ركاه الواحد (سبع شرائط إذا كان)
وفي بعض النسخ أن كان (المرح واحد) وهو نصف اليم مأوى الماسية ليلا (والسرح واحد) المراد بالسرح
الموضع الذي يسرح اليه الماشيه (والمرعي) والراعي (واحد والحبل واحد) أي أن واحد يربع الماشيه فإن
أحلب يربعها كمان ومعه خور أن يكون لكل منهما حظ بطرق ماشيه (والشرب) أي الذي يسرب منه
الماشيه كمن أو يربأوسرهما (واحد) وقوله (والحالب واحد) هو أحد الوجهين في هذه المصطله والأصح
عدم الاتحاد في الحالب وكذا الحلب بكسر الميم وهو الأمان الذي يحلب فيه (وموضع الحلب) يقع لازم (واحد)

والخسره والمالك النام
والنصاب وأما عروس
السحاره فوجب الركاه
فيها بالشرائط المذكوره
في الأيمان
(فصل في أول نصاب
الابل جنس وفيها شاه
وفي عشر شاتان وفي
جنسه عشر ثلاث شاه
وفي عشر من أربع ساء
وفي خمس وعشرين
نبت محاص من الابل
وفي ست وثلاثين نبت
لئون وفي ست وأربعين
حبه وفي إحدى رستين
خدعه وفي ست رستين
نبت لئون وفي إحدى
واسعين حسان وفي
مائة وأحدى وعشرين
ثلاث سات لئون في
كل أربعين نبت لئون
وفي كل جنس حبه
(فصل في أول نصاب
المرئ ثدنون وفيها
نبت وفي أربعين ساء
وعلى هذا أبدأ فقص
(فصل في أول نصاب
العم أربعين وفيها
شاه خدعه من الصان
أزنية من المعرو وفي
مائة وأحدى وعشرين
ساتان وفي مائتين
وواحدة ثلاث شاه وفي

أربعين شياه في كل مائة شاه (فصل في الخليلان ركيان ركاه الواحد سبع شرائط إذا كان
المرح واحد والسرح واحد والمرعي واحد والحلب واحد والحالب واحد) وهو موضع الحلب واحد

﴿فصل﴾ ونصاب الزروع والثمار خمسة أوسق وهي ألف وستائة رطل بالعراقي وفيما زاد بحسابه وفيها ان سقيت بماء السماء أو السبع العشر وان سقيت بدولاب أو نضح نصف العشر
﴿فصل﴾ وتقوم عروض التجارة عند آخر الحول بما اشترت به ويخرج من ذلك العشر ربع العشر في الحال ان كان المستخرج من أهل وجوب الزكاة والمعادن جمع معدن بفتح داله وكسر هاء اسم المكان خاق الله تعالى فيه ذلك من موات أو ملك (وما يوجد من الركايز) وهو دفين الجاهلية وهي الحالة التي كانت عليها العرب قبل الاسلام من الجهل بالله ورسوله وشرائع الاسلام (ففيه) أي الركايز (الخمس) ويصرف مصرف الزكاة على المشهور ومقابلته أنه يصرف الى أهل الخمس المذكورين في آية النبي ؑ
﴿فصل ونحو زكاة الفطر﴾ ويقال لها زكاة الفطرة أي الخلقة (بثلاثة أشياء الاسلام) فلا فطرة على كافر أصلي الا في رقيقة، وقرينه المسلمين (وبغروب الشمس من آخر يوم من شهر رمضان) وحينئذ فتخرج زكاة الفطر عن مائت بعد الغروب دون من ولد بعده (وجود الفضل) وهو يسار الشخص بما يفضل (عن قوته وقوت عياله في ذلك) أي يوم عيد الفطر وكذا ليلته أيضاً ويرى الشخص (عن نفسه وعن تازمه نفقته من المسلمين) فلا يلزم المسلم فطرة عبد وقريب وزوجة كفار وان وجبت نفقتهم واذا وجبت الفطرة على الشخص فيخرج (صاعاً من قوت بلده) ان كان بليدياً فان كان في البلدة اقوات غلب بعضها وجب الإخراج منه ولو كان الشخص في بادية لا قوت فيها أخرجه من قوت أقرب البلاد اليه ومن لم يوسر بصاع بل ببعضه لزمه ذلك البعض (وقدره) أي الصانع (خمساً أوطال وثلاث بالعراقي) وسبق بيان الرطل العراقي في نصاب الزروع
﴿فصل﴾ (وتدفع الزكاة الى الاصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل) الح وهو ظاهر غنى عن الشرح الامعة الاصناف المذكورة فالفقير في الزكاة هو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقعاً من حاجته ما فقير العزايافه ومن لا نقده بيده والمساكين من قدر على مال أو كسب يقع كل منهما موقعاً من كفايته ولا يكفيه كمن يحتاج الى عشرة دراهم وعنده سبعة والعامل من استعمله الامام على أخذ الصدقات ودفعها المستحقين والمؤلفة قلوبهم وهم أربعة أقسام أحدها مؤلفة المسلمين وهم من أسلم وتبته ضعيفة في الاسلام في تألف بدفع الزكاة وبقية الاقسام المذكورة في المبسوطات وفي الرقاب وهم المكاتبون كتابة صحيحة
﴿فصل﴾ (وتدفع الزكاة الى الاصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين

وحكي النووي اسكان الادم وهو اسم لابن المحبوب ويطلق على المصدر قال بعضهم وهو المراد هنا
﴿فصل ونصاب الذهب عشرون مثقالاً﴾ تحديد ابوزن مكة والمنقال درهم وثلاثة أسباع درهم (وفيه) أي نصاب الذهب (ربع العشر وهو نصف مثقال وفيما زاد) على عشرين مثقالاً (بحسابه) وان قل الزائد (ونصاب الورق) بكسر الزايم وهو الفضة (مائتا درهم وفيه ربع العشر وهو خمسة دراهم وفيما زاد) على المائتين (بحسابه) وان قل الزائد ولا شيء في المغشوش من ذهب أو فضة حتى يبلغ خالصه نصاباً (ولا يجب في الحلي المباح زكاة) أما الحرم كسوار وخلخال لرجل وخنثي فتجب الزكاة فيه
﴿فصل ونصاب الزروع والثمار خمسة أوسق﴾ من الوشق مصدر بمعنى الجمع لان الوشق يجمع الصيعان (وهي) أي الخمسة أوسق (ألف وستائة رطل بالعراقي) وفي بعض النسخ بالبغدادى (وما زاد بحسابه) ورطل بغداد عند النووي مائة وثمانية وعشرون درهماً أو أربعة أسباع درهم (وفيها) أي الزروع والثمار (ان سقيت بماء السماء) وهو المطر ونحوه كالثلج (أو السبع) وهو الماء الجاري على الارض بسبب سد النهر فيصعد الماء على وجه الارض فيسقيها (العشر وان سقيت بدولاب) بضم الدال وفتحها ما يديره الحيوان (أو سقيت) بنضح) من نهراً أو بتر بجيوان كبير أو بقرة (نصف العشر) وفيما سقى بماء السماء والدولاب مثلاً سواء ثلاثة أرباع العشر
﴿فصل وتقوم عروض التجارة عند آخر الحول بما اشترت به﴾ سواء كان ثمن مال التجارة نصاباً أم لا فان بلغت قيمة العروض آخر الحول نصاباً زكاهوا لا فلا (ويخرج من ذلك) بعد باو غ قيمة مال التجارة نصاباً (ربع العشر) منه (وما استخرج من معادن الذهب والفضة يخرج منه) ان بلغ نصاباً (ربع العشر في الحال) ان كان المستخرج من أهل وجوب الزكاة والمعادن جمع معدن بفتح داله وكسر هاء اسم المكان خاق الله تعالى فيه ذلك من موات أو ملك (وما يوجد من الركايز) وهو دفين الجاهلية وهي الحالة التي كانت عليها العرب قبل الاسلام من الجهل بالله ورسوله وشرائع الاسلام (ففيه) أي الركايز (الخمس) ويصرف مصرف الزكاة على المشهور ومقابلته أنه يصرف الى أهل الخمس المذكورين في آية النبي ؑ
﴿فصل ونحو زكاة الفطر﴾ ويقال لها زكاة الفطرة أي الخلقة (بثلاثة أشياء الاسلام) فلا فطرة على كافر أصلي الا في رقيقة، وقرينه المسلمين (وبغروب الشمس من آخر يوم من شهر رمضان) وحينئذ فتخرج زكاة الفطر عن مائت بعد الغروب دون من ولد بعده (وجود الفضل) وهو يسار الشخص بما يفضل (عن قوته وقوت عياله في ذلك) أي يوم عيد الفطر وكذا ليلته أيضاً ويرى الشخص (عن نفسه وعن تازمه نفقته من المسلمين) فلا يلزم المسلم فطرة عبد وقريب وزوجة كفار وان وجبت نفقتهم واذا وجبت الفطرة على الشخص فيخرج (صاعاً من قوت بلده) ان كان بليدياً فان كان في البلدة اقوات غلب بعضها وجب الإخراج منه ولو كان الشخص في بادية لا قوت فيها أخرجه من قوت أقرب البلاد اليه ومن لم يوسر بصاع بل ببعضه لزمه ذلك البعض (وقدره) أي الصانع (خمساً أوطال وثلاث بالعراقي) وسبق بيان الرطل العراقي في نصاب الزروع
﴿فصل﴾ (وتدفع الزكاة الى الاصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل)

والمن يوجد منهم ولا يقتصر على أقل من ثلاثة من كل صنف إلا بالعدل وخصة لا يجوز دفعها اليوم الغني بمال أو كسب وأهله ويؤجر عاقل وهو المطلب والفقير ممن نازح المكي منته لا يدفعها اليوم بلعس الفقراء والمساكين (كتاب الصيام) وشرايط وجوب الصيام ثلاثة أشياء الاسلام والبالوغ والعقل والقدرة على الصوم وفرائض الصوم أربعة أشياء الية والامساك عن الاكل والشرب والجماع وتعمد التيء والذي يفطر به الصائم عشرة أشياء ما وصل عمدا الى الجوف أو الرأس والحقة في أحد السبيلين والقيء عمدا أو الوطء عمدا في الفرج والانزال عن مباشرة والحيفض والنفاس والجنون والردة ويستحب في الصوم ثلاثة أشياء تعجيل الفطر وتأخير السحور وترك الهجر من السكلام وعمر صيام خمسة أيام العيدان وأيام التشريق الثلاثة ويكره الصوم يوم أنشك الا

أما كتاب كتابة فائدة فلا بد على من ساء المكاتبين والغارم على ثلاثة أقسام أحدها من استبان دينه لا يترك عليه فنية بين طاعتين في قيسل لم يتركه فانه قد حرم دينه بطلب ذلك فيقتضي دينه من ساء الغارمين ثانيا كان ساء فقيرا أو غنيا على الغارم عند بقاء الدين عليه فان أدامه من ماله أو دفعه ابتداء لم يعط من ساء الغارمين وثالثا أقسام الغارمين في الميسرات وأما سبيل الله فهم الفزاة فحين لا ساء لهم في ديوان المزرقة بل هم متجاوزون بالحاجة أو ما بين السبيل فهو من ينشئ مقر من بلد لركاة أو يكون عتارا يبلدها ويشتري فيه الحاجة وعدم التعمية وقوله (والى من مريد منهم) أى لاصناف فيه إشارة الى أنه اذا فقد بعض الاصناف ووجد البعض تصرف لمن يوجد منهم فان فقدوا كلهم حلت الزكاة حتى يوجدوا كلهم أو بعضهم (ولا يقتصر في إعطاء الزكاة على أقل من ثلاثة من كل صنف) من الاصناف الثمانية (الا العامل) فانه يجوز أن يكون واحدا ان حصلت به الحاجة فان صرف لثنين من كل صنف غرم للثالث أقل مقول وقيل يعر له الثالث (وخسة لا يجوز) دفعها أى الزكاة (اليوم الغنى) بل أو كسب (والعبد وبتوهاشم وبنو المطلب) - واهمه واحدة هم من خمس الخمس أم لا وكذا اعتناؤهم لا يجوز دفع الزكاة اليهم ويتجاوز لكل منهم أخذ صدقة التطوع على المشهور (والكافر) وفي بعض النسخ ولا تصح للكافر (ومن نازح المكي منته لا يدفعها) أى الزكاة (اليوم باسم الفقراء والمساكين) ويجوز دفعها اليهم باسم كونهم غزاة وغارمين مثلا (كتاب) بيان أحكام (الصيام) وهو الصوم مصدران معناه ما نعمة الامساك وشرا عاساك عن مفطر بنية مخصوصة جميع نهار قابل بالصوم بمس عاقل طاهر من حيض ونفاس (وشرايط وجوب الصيام ثلاثة أشياء) وفي بعض النسخ أربعة أشياء (الاسلام والبالوغ والعقل والقدرة على الصوم) وهذا هو الساقط على نسخة الثلاثة فلا يجب الصوم على التمسك بأحد ذلك (وفرائض الصوم أربعة أشياء) أحدها (النية) بالقلب فان كان الصوم فرضا كرمضان أو نذرا فلا بد من إيقاع النية لئلا ويجب التعيين في صوم الفرض كرمضان وأكمل نية صومه أن يقول الشخص نويت صوم عد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى (و) الثاني (الامساك عن الاكل والشرب) وان قلنا كولا والمشروب عند التعمد فان أكل ناسيا أو جاهلا لم يفطر ان كان قريبا عيدا بالاسلام أو ناسيا بعيدا عن العلماء والأفطار (و) الثالث (الجماع) علمدا أو ما بالجماع ناسيا كالا كل ناسيا (و) الرابع (تعمد التيء) فلو غلبه التيء لم يبطل صومه (والذي يفطر به الصائم عشرة أشياء) أحدها وثانيها (ما وصل عمدا الى الجوف) النشيج (أو) غير المنفتح كالوصول من مأموءة الى (الرأس) والمراد امساك الصائم عن وصول عين الى ما يسمى جوقا (و) الثالث (الحقة في أحد السبيلين) وهي ذواء يحقن به المريض في قبل أو در الجهر عنهما في المني بالسبيلين (و) الرابع (القيء عمدا) فان لم يشعم لم يبطل صومه كاستيق (و) الخامس (الوطء عمدا) في الفرج فلا يفطر الصائم بالجماع ناسيا كما سبق (و) السادس (الانزال) وهو خروج المني (عن مباشرة) بلا جماع شعرا كما شراجه بيده أو غير محرم كما شراجه بيد زوجته أو جاريته واحتز مباشرة عن خروج المني باحتلام فلا يفطر به جزما (و) السابع الى آخر العشرة (الحيض والنفاس والجنون والردة) ففى طرائق منها في أثناء الصوم أنطاه (ويستحب في الصوم ثلاثة أشياء) أحدها (تعجيل لفطر) ان تحق الصائم غروب الشمس فان شك فلا يحل الفطر ويسن أن يفطر على تمر والا فماء (و) الثاني (تأخير السحور) مالم يقع في شك فلا يؤخر ويحفل السحور بقليل الاكل والشرب (و) الثالث (ترك الهجر) أى الفحش (من الكلام) الفاحش فيجوز الصائم لسانه عن الكذب والغيبة ونحو ذلك كالشتم وان شتمه أحد فليقل ضربين أو ثلاثا في حاتم ما يليه كقصة النوري في الاذكار أو بقلبه كقصة الرافى عن الأئمة واقتصر عليه (ويحرم صيام خمسة أيام العيدان) أى صوم يوم عيد الفطر وعيد الاضحى (وأيام التشريق) وهي (الثلاثة) التي بعد يوم النحر (ويكره) نحرما (صوم يوم الشك) بلا حاسب يقتضى صومه وأشار الى صنف لبعض صور هذا السب بقوله (الا

أن يوافق عادة له) في تطوعه يكن عاده صيام يوم وأفطار يوم فوافق صومه يوم الشك وله صيام يوم الشك أيضا
عن قضاء ونذر وبوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال ليأتيها مع الصبح أو تحدث الناس برؤيته
ولم يعلم عدل رآه أو شهد برؤيته صيبان أو عبيد أو فسقة (ومن وطئ في نهار رمضان) حال كونه (عامدا في
الفرج) وهو مكاتب الصوم ونوى من الليل وهو آثم بهذا الوطء لاجل الصوم (فعليه القضاء والكفارة وهي
عقوبة مؤمنة) وفي بعض النسخ سليمة من العيوب المضرة بالعمل والكسب (فإن لم يجد) ها (فصيام
شهرين متتابعين فإن لم يستطع) صومهما (فأطعم ستين مسكينا) أو فقيرا (الكل مسكين مد) أي عما يجزئ
في صدقة الفطر فإن عجز عن الجميع استقرت الكفارة في ذمته فإذا قدر بعد ذلك على خصاله من خصال الكفارة
فعلها (ومن مات وعليه صيام) فأت (من رمضان) بعذر مكن أفطر فيه المرض ولم يتمكن من قضاؤه كان استمر
مرضه حتى مات فلا ثم عليه في هذه الفئات ولا نذكر له بالقديرة وإن فات بغير عذر ومات قبل التمكن من قضاؤه
(أطعم عنه) أي أخرج الولي عن الميت من تركته (الكل يوم) فات (مد) طعام وهو رطل وثلاث بالبغدادى
وهو بالكيل نصف قدح مصرى وما ذكره المصنف هو القول الجديده والقديم لا يتعين الاطعام بل يجوز للولي
أيضا أن يصوم عنه بل يسن له ذلك كما في شرح المذهب وصوب في الروضة الجزم بالقديم (والشيخ) اهرم
والجوز والمرضى الذي لا يرجى برؤه (إذا عجز) كل منهم (عن الصوم) يقطر ويصوم عن كل يوم مدا ولا يجوز
تجهيل المد قبل رمضان ويجوز بعد فجر كل يوم (والحامل والمرضع ان خافتا على أنفسهما) ضررا بلحقهما
بالصوم كضرر المريض (أفطرا) و (وجب) عليهما القضاء وان خافتا على أولادهما أي اسقاط الولدى
الحامل وقلة اللبن في المرضع (أفطرا) و (سبب) عليهما القضاء (للافطار) (والكفارة) أيضا والتكفارة ان
يخرج (عن كل يوم مد) وهو كما سبق رطل وثلاث بالعراقى ويعبر عنه بالبغدادى (والمرضى والمسافر سفرا
طويلا) مباحا ان تضرر بالصوم (يقطران ويقضيان) والمرضى ان كان مرضه مطبقا ترك النية من الليل
وان لم يكن مطبقا كما لو كان يحم وقتادون وقت وكان وقت الشروع في الصوم محموا فله ترك النية والافعليه
النية أيضا فان عادت الحجي واحتاج للفطار أفطر وسكت المصنف عن صوم التطوع وهو مذكور في المطولات
ومنه صوم عرفة وعاشوراء وناسوا وأيام البيض وستة من شوال

فصل في أحكام الاعتكاف ب وهو لغة الإقامة على الشيء من خير أو شر وشرعاً إقامة بمسجد بصفة مخصوصة (والاعتكاف سنة مستحبة) في كل وقت وهو في العشر الاخر من رمضان أفضل منه في غيره لأجل طلب ليلة القدر وهي عند الشافعي رضى الله عنه منه حصرة في العشر الاخير من رمضان فكل ليلة منه محتملة لها لكن ليالي الوتر ارجح ليالي الوتر ليلة الحادي والثالث والعشرين (وله) أى للاعتكاف المذكور (شرطان) أحدهما (النية) وينوي في الاعتكاف المنذور الفرضية أو النذر (و) الثاني (اللبث في المسجد) ولا يكفي في اللبث قدر الطمأنينة بل الزيادة عليه بحيث يسمى ذلك اللبث عكوفاً وشرط المعتكف اسلام وعقل ونقاء عن حيض أو نفاس وجنابة فلا يصح اعتكاف كافر ومجنون وحائض ونفساء وجنب ولو ارتد المعتكف أو سكر بطل اعتكافه (ولا يخرج) المعتكف (من الاعتكاف المنذور) الحاجة الانسان من بول وغائط وما في معناهما كغسل جنابة (أو عذر من حيض) أو نفاس فتخرج المرأة من المسجد لاجلها (أو عذر) من (مرض لا يمكن المقام معه) في المسجد بان كان يحتاج لفرش وخدام وطبيب أو يخاف تلويث المسجد كاسهال وادرار بول وتخرج بقول المصنف لا يمكن الخ المرض الخفيف كحصى خفيفة فلا يجوز الخروج من المسجد بسببها (وبطل) الاعتكاف (بالوطء) مختار اذا كره الاعتكاف علماً بالتحريم وأمام مباشرة المعتكف بشهوة فتبطل اعتكافه ان أنزل والا فلا وهو لغة القصد وشرعاً قصد البيت الحرام للنسك (وشرائط وجوب الحج سبعة أشياء) وفي بعض النسخ سبع

(ركعتا الطواف) بعد الفراغ منه وإصابهما خلف مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام ويسر بالقراءة فيها ما تارا
ويجهر بها إلا وأدالم إصابهما خلف المقام في الحجر والأفني المسجد والأفني أي موضع شاء من الحرم وغيره (و)
السادس (المبيت بنى) هذا ما صححه الرافعي لكن صحح النووي في زيادة الروضة الوجوب (و) السابع
(طواف الوداع) عند إرادة الخروج من مكة لسفر حاجا كان أو لا طويلا كان السفر أو قصره أو ما ذكره
المصنف من سنن من سنيته قول من جوح لكن الظاهر وجوبه (و) وتجرد الرجل عند
الاحرام عن الخيط (من الثياب وعن منسوجها وعن معقودها وعن غير الثياب من خف ونعل) (و) يلبس أزارا
ورداء أبيضين جديدين والافتظيين
فصل في أحكام محرمات الاحرام وهي ما يحرم بسبب الاحرام (و) يحرم على المحرم عشرة أشياء أحدها
(لبس الخيط) كقميص وقباء وخف ولبس المنسوج كدرع والمعة وكابد في جميع بدنه (و) الثاني (تغطية
الرأس) أو بعضها (من الرجل) بما يعد ساترا كعمامة وطبق فان لم يعد ساترا لم يضر كوضع يده على بعض رأسه
وكانغماسه في ماء واستظلالة بحمل وإن مس رأسه (و) تغطية (الوجه) أو بعضه (من المرأة) بما يعد ساترا
ويجب عليها أن تستر من وجهها ما لا يتأتى ستر جميع الرأس إلا به وطأ أن تسبل على وجهها ثوبا متجافيا عنه
مخشبة ونحوها والخشبي كما قاله القاضي أبو الطيب يؤمر بالستر وليس الخيط وأما الفدية فالذي عليه الجمهور أنه إن
ستر وجهه أو رأسه لم تجب الفدية للشك وإن سترهما وجبت (و) الثالث (ترجيل) أي تسريح (الشعر) كذا
عده المصنف من المحرمات لكن الذي في شرح المذهب أنه مكروه وكذا حاك الشعر بالظفر (و) الرابع (حلقه)
أي الشعر أو تنفقه أو حرقه والمرا إذا زالت به أي طريق كان ولو ناسيا (و) الخامس (تقليم الاظفار) أي إزالتها من
يد أو رجل بتقليم أو غيره إذا انكسر بعض ظفر المحرم وتأذى به فله إزالته المنكسر فقط (و) السادس
(الطيب) أي استعماله قصد إبقاء صدمته رائحة الطيب نحو مسك وكافور في ثوبه بان يلمسه به على الوجه المعتاد
في استعماله أو في بدنه ظاهرة أو باطنة كأكله الطيب ولا فرق في استعمال الطيب بين كونه رجلا أو امرأة أو خشم
كان أو لا وخرج بقصد إزالته عليه الرج طيبا أو كره على استعماله أو جعل تحريره أو نسي أنه محرم فانه
لا فدية عليه فان علم بتحريمه وجعل الفدية وجبت (و) السابع (قتل الصيد البري الماء كقول أو ما في أصله ما كقول
من وحش وطير ويحرم أيضا صيده ووضع اليد عليه والتعرض لجزئه وشعره وريشه (و) الثامن (عقد
النكاح) فيحرم على المحرم أن يعقد النكاح لنفسه أو غيره بوكالة أو ولاية (و) التاسع (الوطء) (من عاقل عالم
بالحريم سواء جامع في حيح أو عمرة في قبل أو دبر من ذكر أو أنثى زوجة أو عاكة أو أجنبية) (و) العاشر (المباشرة)
فيما دون الفرج كعمس وقبلة (بشهوة) أما بغیر شهوة فلا يحرم (وفي جميع ذلك) أي المحرمات السابقة (الفدية)
وتسبب أي بيانها أو الجماع المذموم كوقوعه به العمرة المفردة أما التي في ضمن حج في قرآن فهي تابعة لصحة وفسادا
وأما الجماع فيفسد الحج قبل التحلل الأول بعد الوقوف أو قبله أما بعد التحلل الأول فلا يفسد (الاعقد النكاح)
فانه لا يعقد (ولا يفسده الا الوطء في الفرج) بخلاف المباشرة في غير الفرج فانها لا تفسده (ولا يتخرج) المحرم
(منه بالفساد) بل يجب عليه المضى في فاسده وسقط في بعض النسخ قوله في فاسده أي النكاح من حج أو عمرة
بان يأتي ببقية أعماله (ومن) أي والحاج الذي (فاته الوقوف بعرفة) بعذر وغيره (تحلل) حتما (بعمل عمرة)
فيأتي بطواف وسبى أن لم يكن سبى بعد طواف القدوم (وعليه) أي الذي فاته الوقوف (القضاء) فوراً فرضا
كان نسكه أو نفلا وإنما يجب القضاء في قوائمه إن نشأ عن حصر فان أحصر شخص وكان له طريق غير التي وقع
الحصر فيها الزم مسلوها وان علم القوائم لم يقض عنه في الاصح (و) عليه مع القضاء (الهدى) ويوجد
في بعض النسخ زيادة هي (ومن ترك ركعتا) بما يتوقف عليه الحج (لم يحل من إحرامه حتى يأتي به) ولا يجبر
ذلك الركن بدم (ومن ترك واجبا) من واجبات الحج (لزمه الدم) وسيأتي بيان الدم (ومن ترك سنة) من

وركعتا الطواف والمبيت
بـ في وطواف الوداع
وتجرد الرجل عند
الاحرام عن الخيط
ويلبس أزارا ورياء
أبيضين

فصل في المحرمات
الحرم عشرة أشياء
لبس الخيط وتغطية
الرأس من الرجل
والوجه من المرأة
وترجيل الشعر وحلقه
وتقليم الاظفار والطيب
وقتل الصيد وعقد
النكاح والوطء
والمباشرة بشهوة وفي
جميع ذلك الفدية الا
عقد النكاح فانه
لا يعقد ولا يفسده الا
الوطء في الفرج ولا
يخرج منه بالفساد ومن
فاته الوقوف بعرفة
تحلل بعمل عمرة وعليه
القضاء والهدى ومن
ترك ركعتا لم يحل من
إحرامه حتى يأتي به
ومن ترك واجبا لزمه
الدم ومن ترك سنة

فإن لم يجد فصيام عشرة
أيام ثلاثة في الحج
وسبعة إذا رجع إلى
أهله والثاني الدم
الواجب بالخطأ والتزقة
وهو على التأخير شاة
أو صوم ثلاثة أيام أو
التصدق بثلاثة أسع
على ستة مساكين
والثالث الدم الواجب
بالاحصار فيتحال
ويهدى شاة والرابع
الدم الواجب بقتل
الصيد وهو على التأخير
إن كان الصيد عماله
مثل أخرج النخل من
النم أو قومه واشترى
بقيمتهم طعاما وتصدق
به أو صام عن كل مد
يوما وإن كان الصيد مما
لا مثل له أخرج بقيمتهم
طعاما أو صام عن كل
مد يوما والخامس الدم
الواجب بالوطء وهو
على الترتيب بدنة فإن لم
يجدها فبشرة فإن لم
يجدها فسميع من النعم
فإن لم يجدها قروم البدنة
واشترى بقيمتهم طعاما
وتصدق به فإن لم يجد
صام عن كل مد يوما ولا
يجزئه المسددي ولا
الاطعام إلا بالحرم
وبجزئه إن صوم حيث
شاء ولا يجوز قتل صد

سائر الحج (لم يلزمه بتركها شيء) وظاهر من كلام المتن الفرق بين الركن والواجب والسنة
(وفصل) في أنواع السماء الواجبة في الاحرام بترك واجب وأقبل حرام (والسما الواجبة في الاحرام خمسة أشياء
أحدها الدم الواجب بترك نفسك) أي ترك ما مور به بترك الاحرام من الميقات (وهو) أي هذا الدم (على
الترتيب فيجب) أو لا يترك المأمور به (شاة) تجزى في الأضحية (فان لم يجز) هاء أصلاً أو جدها بزيادة على عن
مثالها (فصيام عشرة أيام ثلاثة في الحج) تسن قبل يوم عرفة فصوم سادس ذي الحجة وسابعه وأمنه (و) صيام
(سبعة إذا رجع إلى أهله) ووطنه ولا يجوز صيامها في أثناء الطريق فان أراد الإقامة بمكة صامها كما في الجزر ولو لم
يصم الثلاثة في الحج ورجع لزمه صوم العشرة وفرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام ومدة إمكان السعي إلى الوطن
وما ذكره المصنف من كون الدم المقدس كورد من ترتيب موافق لما في الروضة وأصلها وشرح المذهب لكن الذي في
المهاج تبعاً للمحرران قد تم ترتيب وقد عدل فيجب أو لا شاة فان عجز عنها اشترى بقيمتها طعاماً وتصدق به فان عجز
صام عن كل مد يومياً (والثاني الدم الواجب بالحق والترفة) كالطيب والدهن والحق أما الجليج (الأسن) وأثلاث
شعرات (وهو) أي هذا الدم (على التخخير) فيجب أما (شاة) تجزى في الأضحية (أو صوم ثلاثة أيام) والتصدق
بثلاثة أصع على ستة مساكين) أو فقراء لكل منهم نصف صاع من طعام تجزى في الفطرة (والثالث الدم الواجب
بالاحصار فيتحلل) الحرم بنية التحلل بأن يقصد الخروج من فسكه بالاحصار (ويهدى) أي بذبح (شاة) حيث
أحصرو بحاق رأسه بعد الذبح (والرابع الدم الواجب بقتل الصيد وهو) أي هذا الدم (على التخخير) بين ثلاثة
أمور (ان كان الصيد مما لم يمتل) والمراد بقتل الصيد ما يقار به في الصورة وذكر المصنف الأول من هذه الثلاثة في
قوله (أخرج الثلث من النعم) أي بذبح الثلث من النعم وتصدق به على مساكين الحرم وفقراءه فيجب في قتل
النعام بدنة وفي بقر الوحش وحماره بقرة وفي الغزال عذرة بقية صور الذي له مثل من النعم مذكورة في المعاولات
وذكر الثاني في قوله (أو قومه) أي الثلث بدراهم بقيمة مكة يوم الأضحية (واشترى بقيمتها طعاماً) يحز ثلثي
الفطرة (وتصدق به) على مساكين الحرم وفقراءه وذكر المصنف الثالث في قوله (أو صام عن كل مد يومياً) فان
بقي أقل من مد صام عنه يومياً (وان كان الصيد مما لم يمتل له) فيتخير بين أمرين ذكرهما المصنف في قوله (أخرج
بقيمتها طعاماً) وتصدق به (أو صام عن كل مد يومياً) وان بقي أقل من مد صام عنه يومياً (والخامس الدم الواجب
بالوطء) من عاقل عالم بالتحريم سواء جامع في قبل أو دبر كما سبق (وهو) أي هذا الدم الواجب (على الترتيب)
فيجب به أولاً (بدنة) وتطلق على الذكور والأنثى من الابل (فان لم يجد لها بقرة فان لم يجد لها فاسبع من النعم
فان لم يجدها فاقوم البدنة) بدراهم يسعر مكة وقت الوجوب (واشترى بقيمتها طعاماً وتصدق به) على مساكين
الحرم وفقراءه ولا تقدر في الذي يدفع لكل فقير ولو تصدق بالدرهم لم يجزه (فان لم يجد) طعاماً (صام عن كل مد
يومياً) واعلم أن الهدى على قسمين أحدهما كان عن احصار وهذا لا يجب بعثه إلى الحرم بل يذبح في موضع
الاحصار والثاني الهدى الواجب بسبب ترك واجب أو فعل حرام ويختص ذبحه بالحرم وذكر المصنف هذا في قوله
(ولا يجزئه الهدى ولا الاطعام الا بالحرم) وأقل ما يجزى ان يدفع الهدى إلى ثلاثة مساكين أو فقراء (ويجزئ ان
يصوم حيث شاء) من حرم أو غيره (ولا يجوز قتل صيد الحرم) ولو كان مكرهاً على قتل ولو أحرمت من جن فقتل
صيداً لم يضمنه في الاظهار (ولا يجوز قطع شجرة) أي الحرم ويضمن الشجرة الكبيرة ببقرة والصغيرة بشاة
كل منها بصقة الأضحية ولا يجوز أيضاً قطع ولا قلع نبات الحرم الذي لا يستغني عنه الناس بل يثبت بنفسه ما أحسن
ليابس فيجوز قطعه لقلعه (والحل) بضم الميم أي الحلال (والحرم في ذلك) الحكم السابق (سواء) ولما فرغ
المصنف من معاملة الخلق وهي العبادات أخذ في معاملة الخلائق فقال

المحرم في ذلك سواء ﴿ كتاب اليسوع وغيره من المعاملات ﴾

ما قبل في غير يده انه يملك عين مالية بمعاوضة باذن شرعي أو تملك منفعة مباحة على التأيد بمن مالى تخرج بمعاوضة القرض وباذن شرعي الربا ودخل في منفعة تملك حق البناء وتخرج بمن الاجرة في الاجارة فانها لا تسمى ثمن (اليوم ثلاثة أشياء) أحدها (بيع عين مشاهدة) أى حاضرة (خائن) اذا وجدت الشروط من كون المبيع طاهر منقعا به مقدور اعلى تسليمه للعاقدة عليه ولاية ولا بدنى البيع من ايجاب وقبول فالاول كقول البائع أو القائم مقامه بعثت وملكك بكذا والثاني كقول المشتري أو القائم مقامه اشتريت وملكك ونحوهما (و) الثاني من الأشياء (بيع شئ موصوف في الذمة) ويسمى هذا بالسلم (بخائن اذا وجدت) فيه (الصفة على ما وصف) من صفات السلم الآتية في فصل السلم (و) الثالث (بيع عين غائبة لم تشاهد) للعاقدين (فلا يجوز) بيعها والمراد بالجواز في هذه الثلاثة الصحة وقد يشعر قوله لم تشاهد بانها ان شوهت ثم غابت عند العقد أنه يجوز ولكن محل هذا في عين لا تتغير غالباً في المدة المتخللة بين الرتبة والشراء (و) يصح بيع كل طاهر منتفع به بمالك (و) صرح المصنف بمفهوم هذه الاشياء في قوله (ولا يصح بيع عين نجسة) ولا تمتنحسنة كحمر ودهن ودخل منتحس ونحوها مما لا يمكن تطهيره (ولا) بيع (مالا منقعة فيه) كعقرب وعمل وسبع لا ينفع (فصل) في الربا بألف صورة لغة الزيادة شرعاً مقابلة عوض باسخر يحول التماثل في معيار الشرع حالة العقد ومع تأخير في العوضين أو أحدهما (والربا حرام وانما يكون في الذهب والفضة) في (المطعمات) وهي ما يقصد غالباً للطعم اقسائناً أو تفكها أو تداءوا ولا يجري الربا في غير ذلك (ولا يجوز بيع الذهب بالذهب ولا الفضة كذلك) أى بالفضة مضرو وبين كانا أو غير مضرو وبين (الامتنان) أى مثلاً مثل فلا يصح بيع شئ من ذلك متفاضلاً وقوله (نقداً) أى حالاً لا يبدل فلا يصح بيع شئ من ذلك مؤجل لا يصح (ولا) يصح (بيع ما يتبعه) الشخص (حتى يقبضه) سواء باعه للبائع أو لغيره (ولا يجوز بيع اللحم بالحيوان) سواء كان من جنسه كبيع لحم شاة بشاة أو من غير جنسه لكن من مأ كول كبيع لحم بقرة بشاة (و) يجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلاً لكن (نقداً) أى حالاً مقبوضاً قبل التفرق (وكذلك المطاعم لا يجوز بيع الجنس منها بمثله الا متماثلاً نقداً) أى حالاً مقبوضاً قبل التفرق (و) يجوز بيع الجنس منها بغيره متفاضلاً لكن (نقداً) أى حالاً مقبوضاً قبل التفرق فلو تفرق المتبايعان قبل قبض كله بطل أو بعد قبض بعضه ففيه قولان تفرق الصفقة (ولا يجوز بيع الغرر) كبيع عبد من عبيده أو طير في الطواء

(فصل) في أحكام الخيار (والتبايعان بالخيار) بين امضاء البيع وفسخه أى يثبت لهما خيار المجلس في أنواع البيع كالسلم (مالم يتفرقا) أى مدة عدم تفرقهما عرفاً أى ينقطع خيار المجلس اما بتفرق المتبايعان بينهما معن مجلس العقد أو بان يتخارا المتبايعان لزوم العقد فلو اختارا أحدهما الزوم العقد ولم يتخارا الآخر فور اسقط حقه من الخيار وبقي الحق للآخر (ولهما) أى المتبايعان وكذا لأحدهما اذا وافقه الآخر (أن يشترطا الخيار) في أنواع المبيع (الى ثلاثة أيام) وتحسب من العقد لمن التفرق فلو زاد الخيار على الثلاثة بطل العقد ولو كان المبيع مما يفسد في المدة المشترطة بطل العقد (واذا وجد بالمبيع عيب) موجود قبل القبض تنقص به القيمة والعين تنقص بقوت به غرض صحيح وكان الغالب في جنس ذلك المبيع عدم ذلك العيب كزنا رفيق وسرقته وابقه (فلا يشتري رده) أى المبيع (ولا يجوز بيع الثمرة المنفردة عن الشجر) (مطلقاً) أى عن شرط القطع (الا بعد بدو) أى ظهور (صلاحها) وهو قبل ايتلون انتهاء حالها الى ما يقصد منها غالباً كحلاوة قصب وجوزة رمان ولين تين وفيما يتلون بان يأخذ في جرة أو سواد أو صفرة كالعنب والاحاص والبلح أما قبل بدو صلاح فلا يصح بيعها مطلقاً لمن صاحب الشجرة ولا من غيره الا بشرط القطع سواء جرت العادة بقطع الثمرة أم لا ولو قطعت شجرة عليها ثمرة جاز بيعها بلا شرط قطعها ولا يجوز بيع الزرع الاخضر في الارض الا بشرط قطعها أو قلعها فان بيع الزرع مع الارض أو منفرداً عنها بعد اشتداد الخبز جاز بلا شرط ومن باع ثمر

اليوم ثلاثة أشياء بيع عين مشاهدة بخائن وبيع شئ موصوف في الذمة بخائن اذا وجدت الصفة على ما وصف به وبيع عين غائبة لم تشاهد فلا يجوز ويصح بيع كل طاهر منتفع به بمالك ولا يصح بيع عين نجسة ولا مالا منقعة فيه

(فصل) والربا في الذهب والفضة والمطعمات ولا يجوز بيع الذهب بالذهب والفضة كذلك الامتنان نقداً ولا يصح ما يتبعه حتى يقبضه ولا يصح اللحم بالحيون ويجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلاً نقداً وكذلك المطاعم لا يجوز بيع الجنس منها بمثله الامتنان نقداً ويجوز بيع الجنس منها بغيره متفاضلاً نقداً ولا يجوز بيع الغرر (فصل) والمتبايعان بالخيار مالم يتفرقا ولهما أن يشترطا الخيار الى ثلاثة أيام واذا وجد بالمبيع عيب فالمشتري رده ولا يجوز بيع الثمرة مطلقاً الا بعد بدو صلاحها

وللراهن الرجوع فيه
مالم يقبضه ولا يضمه
المرتهن الا بالتعدي
واذا قضى بعض الحق لم
يخرج شيء من الرهن
حتى يقضى جميعه

(فصل) والجور على ستة
الصبي والمجنون والسفيه
المبذر لماله والمفلس
الذي ارتكبت الديون
والمرضى فيأزاد على
الثالث والعبد الذي لم
يؤذن له في التجارة
وتصرف الصبي والمجنون
والسفيه غير صحيح
وتصرف المفلس يصح
في ذمته دون أعيان
ماله وتصرف المريض
فيما زاد على الثالث
موقوف على اجازة
الورثة من بعده وتصرف
العبد يكون في ذمته
يتبع به اذا عتق

(فصل) ويصح الصلح
مع الاقرار في الاموال
وما أفضى اليها وهو
نوعان ابراء ومعاوضة
فالابراء اقتصاره من
حقه على بعضه ولا يجوز
تعليقه على شرط
والمعاوضة عدوله عن
حقه الى غيره ويجوز
عليه حكم البيع ويجوز
للانسان أن يشرع
روشنا في طريق نافذ
بحيث لا يتضرر المار به

عن الديون قبل استقرارها كدين السلم وعن الثمن مدة الخيار (وللراهن الرجوع فيه مالم يقبضه) أي
المرتهن فان قبض العين المرهونة ممن يصح اقباضه لزم الرهن وامتنع على الراهن الرجوع فيه والرهن وضعه
على الامانة (و) حيثئذ (لا يضمه المرتهن) أي لا يضم المرتهن المرهون (الا بالتعدي) فيه ولا يستط بتلقه
شي من الدين ولو ادعى تلفه ولم يذ كرسبب التلف صدق بيمينه فان ذ كرسبب ظاهر لم يقبل الابينة ولو ادعى
المرتهن رد المرهون على الراهن لم يقبل الابينة (واذا قبض) المرتهن (بعض الحق) الذي على الراهن (لم
يخرج) أي لم ينفلك (شي من الرهن حتى يقضى جميعه) أي الحق الذي على الراهن

(فصل) في حجر السفيه والمفلس (والجور) لغة المنع وشرعا منع التصرف في المال بخلاف التصرف في غيره
كالطلاق فيمنع من السفيه وجعل المصنف الجور (على ستة) من الاشخاص (الصبي والمجنون والسفيه)
وفسره المصنف بقوله (المبذر لماله) أي الذي يصرفه في غير مصارفه (والمفلس) وهو لغة من صار ماله فلو سأم
كثي به عن قلة المال أو عدمه وشرعا الشخص (الذي ارتكبت الديون) ولا يني ماله بدينه أو ديونه
(والمريض) الخوف عليه من مرضه والجور عليه (فيما زاد على الثالث) وهو ثلث التركة لاجل حق الورثة هذا
ان لم يكن على المريض دين فان كان عليه دين يستغرق تركته حجر عليه في الثالث وما زاد عليه (والعبد الذي
لم يؤذن له في التجارة) فلا يصح تصرفه بغير إذن سيده وسكت المصنف عن أشياء من الجور مذكورة في
المطلوبات منها الجور على المرتد لحق المسامين ومنها الجور على الراهن لحق المرتهن (وتصرف الصبي والمجنون
والسفيه غير صحيح) فلا يصح منهم بيع ولا شراء ولا هبة ولا غيرهما من التصرفات وأما السفيه فيصح نكاحه
بإذن وليه (وتصرف المفلس يصح في ذمته) فلو باع سامطاعما أو غيره واشترى كلامه ما جئ في ذمته صح
(دون) تصرفه في (أعيان ماله) فلا يصح وتصرفه في نكاح مثلا أو طلاق أو خلع صحيح وأما المرأة المفلسة
فان اختلعت على عين لم يصح أو دين في ذمته يصح (وتصرف المريض فيما زاد على الثالث موقوف على اجازة
الورثة) فان أجازوا الزائد على الثالث صح والا فلا واجازة الورثة وردهم حال المرض لا يعتبران وانما يعتبر ذلك
(من بعده) أي من بعد موت المريض واذا أجاز الوارث ثم قال انما أجزت اظني ان المال قليل وقد بان خلافه
صدق بيمينه (وتصرف العبد) الذي لم يؤذن له في التجارة (يكون في ذمته) ومعنى كونه في ذمته أنه (يتبع به)
بعد عتقه (اذا عتق) فان أذن له السيد في التجارة صح تصرفه بحسب ذلك الاذن

(فصل) في الصلح وهو لغة قطع المنازعة وشرعا عقد يحصل به قطعها (ويصح الصلح مع الاقرار) أي اقرار
المدعى عليه بالمدعى به (في الاموال) وهو ظاهر (و) كذا (ما أفضى اليها) أي الاموال كمن ثبت له على شخص
قصاص فصالحه عليه على مال بلفظ الصلح فانه يصح أو بلفظ البيع فلا (وهو) أي الصلح (نوعان ابراء ومعاوضة
فالابراء) أي صلحه (اقتصاره من حقه) أي دينه (على بعضه) فاذا صالحه من الالف الذي له في ذمة شخص
على خمسمائة من افسكا أنه قال له أعطني خمسمائة وأبرأتك من خمسمائة (ولا يجوز) بمعنى لا يصح (تعليقه) أي
تعليق الصلح بمعنى الابراء (على شرط) كقوله اذا جاء رأس الشهر فقد صالحتك (والمعاوضة) أي صلحها
(عدوله عن حقه الى غيره) كان ادعى عليه دارا أو شقة صامها أو قر له بذلك وصالحه منها على معين كثوب فانه
يصح (ويجوز عليه) أي على هذا الصلح (حكم البيع) فكا أنه في المثال المذكور ببيعة الدار بالثوب وحينئذ
فيثبت في الصلح عليه أحكام البيع كالرد بالعيب ومنع التصرف قبل القبض ولو صالحه على بعض العين المدعاة
فهية منه ابعضها المتروك منها فيثبت في هذه الهبة أحكامها التي تذ كر في بابها وسمى هذا صلح الخطيئة
ولا يصح بلفظ البيع للبعض المتروك كأن يبيعه العين المدعاة ببيعها (ويجوز للانسان) المسلم (أن يشرع)
بضم أوله وكسر ما قبل آخره أي يخرج (روشنا) ويسمى أيضا الجناح وهو اخراج خشب على جدار (في)
هواء (طريق نافذ) ويسمى أيضا الشارع (بحيث لا يتضرر المار به) أي الروشن بل يرفع بحيث يمر تحته

ولا يجوز في الدرب

المشارك الامان الشركاء
ومحور تقديم الباب في
الدرب المشترك ولا
يجوز أخيره الامان
الشركاء

في فصل في شرائط
الحالة أو بغيرها المحيل
وفصول المحال وكون
الحق مستقرا في الدمة
وأما ما في دمه المحيل
والمحال عليه في الحسن
والسوء والحلول
والأصل وبما أدمه
المحيل

(فصل) واصل صمان
الديون المستقرة في
الدمة إذا علم قدرها
ولصاحب الحق مطالبة
من شاء من الصامن
والمصمون عنه إذا كان
الصمان على ما يباين إذا
عزم الصامن رجع على
المصمون عنه إذا
كان الصمان والنساء
ناده ولا يصح صمان
المجهول ولا ما لم يحب
الادرك المسع

في فصل في الكفالة
بالدين حادثة إذا كان
على المكفول به حق
لآدمي

في فصل في الشراكة
حس شرائط أن يكون
على باص من الدراهم
والدماير وأن يمتعا

في الجبس والدوع وأن يحلظ المالبس

المشارك العام والمنتصبا واعتبر المأوردى أن تكون على رأسه الحولة العالمه وإن كان الطر في السافير
فرسان وفواول فالرفع الروش بحيث يمر تحت الحمل على الصبر مع أحساب لمطالة السكانة فوق العمل أما لدمي
ومع من اسراع الروس والسماط وإن جازله الموردي الطر في السافير (ولا يجوز) اشتراغ الروش (في الدرب
المشارك الامان الشركاء) في الدرب والمراد منهم من يعتدب دارة منهم إلى الدرب وانس المراد منهم من لا يعتد
بهم حداره فلا يفوت ما باليه وكل من الشركاء يستحق الاستماع من ما بداره إلى رأس الدرب دون ما يلي آخر
الدرب (و يجوز بعدم الباب في الدرب المشترك ولا يجوز بأخيره) أي الباب (الامان الشركاء) بحيث معونه
لم يحضر بأخيره وحيث مع من البأخيره صالح شركاء الدرب بمال صحيح

في فصل في الحولة بفتح الحاء وحكي كسر هاء وهي لغة الجوهري أي الانتقال وشتر عاقل الحق من دمة المحيل
إلى دمة المحال عليه (وشرائط الحولة أربعة) أحدها (رضا المحيل) وهو من عليه الدين (لا المحال) عليه فإنه
لا يشترط رضاء في الأصح ولا يصح الحولة على من لا دين عليه (و الثاني) (قول المحال) وهو مستحق الدين
على المحيل (و الثالث) (كون الحق) المحال به (مستقرا في الدمة) والقييد بالاستقرار موافق لما قاله الرافعي
لكن الموردي استدرك عليه في الروضة وحيث قال المعتبرين الحولة أن يكون لآدمي أو يؤل إلى الروم
(و الرابع) (انفاق ما) أي الدين الذي (في دمة المحيل والمحال عليه في الحسن) والقدرة (والسوء والحلول
والأصل) والصحة والكسر (وبما أدمه) أي الحولة (دمه المحيل) أي على دين المحال وبما أدمه أيضا المحال عليه
من دين المحيل و شتر حول حق المحال إلى دمة المحال عليه حتى لو عذر أحده من المحال عليه بهاس أو سجد للدين

وعوهم ما رجع على المحيل ولو كان المحال عليه مقلبا بعد الحولة وحوله المحال فلا رجع له أيضا على المحيل
في فصل في الصمان وهو مصدر صمت الشيء صما إذا كلفه وشتر ما التزم ما في دمة الغير من المال وشتر ما
السامن أن يكون فيه أهليه النصف (و يصح صمان الديون المستقرة في الدمة إذا علم قدرها) والقييد
بالمستقرة يشكل عليه صحه صمان الصادق قبل الدخول فإنه حينئذ غير مستقر في الدمة ولهذا لم يعتبر الرافعي
والأوروي الاكسرون الدين ثانيا لا رما وشرح بقوله إذا علم قدرها الديون المحولة فلا يصح صمانها كما سيأتي
(ولصاحب الحق) أي الدين (مطالبة من شاء من الصامن والمصمون عنه) وهو من عليه الدين وقوله (إذا كان
الصمان على ما يباين) ساقط في أكثر نسخ المصنف (وإذا عزم الصامن رجع على المصمون عنه) بالشرط المذكور
في قوله (إذا كان الصمان والنساء) أي كل منهما (ناده) أي المصمون عنه ثم صرح بمفهوم قوله سابقا إذا علم
قدرها بقوله هنا (ولا يصح صمان المجهول) كقوله نعم فلا كما دوا على صمان الثمن (ولا) صمان (ما لم يحب)
كصمان مائه تحب على ردي للمستفصل (الادرك المسع) أي صمان درك المسع بان يصمن للمشتري الثمن إن
شرح المسع مسحقا أو يصمن للسابع المسع أن يخرج الثمن مستحقا

في فصل في صمان غير المال من الامان ويسمى كفالة الوجه أو صا وكفالة الدين كما قال (والكفالة بالدين
حاضرة إذا كان على المكفول به) أي مدينه (حق لآدمي) كقصاص وحد قدف وشرح بحق الآدمي حتى الله
دعالي فلا يصح الكفالة مدين من عليه حتى لله تعالى كد سره وحد حجر وحد رباو براء الكفيل ليسلم المكفول
مدينه في مكان التسليم فلا حائل مع المكفول له عنه وأما مع وجود الحائل فلا براء الكفيل

في فصل في الشراكة وهي لغة الاختلاط وشتر عاقل الحق على جهة الشيوع في شيء واحد لثنين فأكثر
(وللشركة حسن شرائط الاول أن يكون) الشركة (على باص) أي نقد (من الدراهم والدماير) وإن كانا
معشوشين واستمرروا جميعا في البلد ولا يصح في بروجي وسائر ذلك وكون الشركة أيضا على المثل كالحذبة
لألفهوم كالعروض من الشاير ومعها (و الثاني) (أن يتفق في الحسن والسوء) فلا يصح الشركة في الذهب
والدراهم ولا في صحاح ومكسرة ولا في حطه نساء وحجاء (و الثالث) (أن يحلظ المالبس) بحيث لا يميزان

وأن يأذن كل واحد منهما
منهما لصاحبه في
التصرف وإن يكون
الرجح والخسران على
قدر المالكين ولكل
واحد منهما فسخها
مضى شاء ومضى مات
أحدهما بطلت

(و) لرائع (أن يأذن كل واحد منهما) أي الشرع يمكن (لصاحبه في التصرف) فإذا أذن له فيه تصرف بلا
ضرر فلا يبيع كل منهما نسبه ولا يغير نقد البلد ولا يغير فاحش ولا يسافر بالمال المشترك إلا بأذن فان فعل أحد
الشرع يمكن مانه من لم يصح في نصيب شريكه وفي نصيبه قولاً تقر في الصفقة (و) الخامس (أن يكون الرجح
والخسران على قدر المالكين) سواء تساوى الشرع كان في العمل في المال المشترك أو تفاوفا فيه فان اشترطا
التساوى في الرجح مع تفاوت المالكين أو عكسه لم يصح والشرع عقد جائز من الطرفين (و) حينئذ (فلكل
واحد منهما) أي الشرع يمكن (فسخها متى شاء) وينعزلان عن التصرف بنفسهما (ومتى مات أحدهما)
أو جن أو أجمي عليه (بطلت) تلك الشركة

(فصل) في أحكام الوكالة وهي بفتح الواو وكسر هاء في اللغة التفويض وفي الشرع تفويض شخص شيئاً له ففعله
بما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله حال حياته ونخرج بهذا القيد الإيصاء وذكر المصنف ضابط الوكالة في قوله (وكل
ماجاز للإنسان التصرف فيه بنفسه جازله أن يوكل فيه) غيره (أو يتوكل فيه) عن غيره فلا يصح من صبي
أو مجنون أن يكون موكل ولا وكيلاً بشرط الموكل فيه أن يكون قابلاً للنيابة فلا يصح التوكيل في عبادة بدنية إلا
الجح وقرينة الزكاة مثلاً وأن يملكه فلو وكل شخصاً في بيع عبد سيملكه أو في طلاق امرأة سينكحها بطل
(والوكالة عقد جائز) من الطرفين (و) حينئذ (لكل منهما) أي الموكل والوكيل (فسخها متى شاء وتفسخ)
الوكالة (بموت أحدهما) أو جنونه أو أجمائه (والوكيل أمين) وقوله (فيما يقبضه وفيما يصرفه) ساقط في أكثر
النسخ (ولا يضمن) الوكيل (إلا بالتفريط) فيما وكل فيه ومن التفريط تسليمه المبيع قبل قبض ثمنه (ولا يجوز)
للوكيل وكالة مطلقة (أن يبيع ويشترى إلا بثلاثة شرائط) أحدها (أن يبيع ثمن المثل) لا بدونه ولا بغير فاحش
وهو ما لا يتحمل في الغالب (و) الثاني (أن يكون ثمن المثل) (نقدًا) فلا يبيع الوكيل نسبه وإن كان قدر ثمن
المثل والثالث أن يكون النقد (بنقد البلد) فلو كان في البلد نقدان باع بالأغلب منهما فان استويا باع بالانفع
للموكل فان استويا تخير ولا يبيع بالفالس وإن راجت راج النقد (ولا يجوز أن يبيع) الوكيل ببيعاً مطلقاً (من
نفسه ولا من ولده الصغير) ولو صرح الموكل بالوكيل في البيع من الصغير كما قاله المتولي خلافاً للغيري والأصح أنه
يبيع لأبيه وإن علا ولا يثبت البالغ وإن سفل إن لم يكن سفيهاً ولا مجنوناً فان صرح الموكل بالبيع منهما صح جزماً
(ولا يقر) الوكيل (عن موكله) فلو وكل شخصاً في خصومة لم يملك الإقرار على الموكل ولا الإبراء من دينه
ولا الصلح عنه وقوله (الإبازنه) ساقط في بعض النسخ والأصح أن التوكيل في الإقرار لا يصح

(فصل) في أحكام الإقرار وهو لغة الإثبات وشرعاً إخبار بحق على المقر فخرجت الشهادة لاهم الأخبار بحق للغير
على الغير (والمقر به ضربان) أحدهما (حق الله تعالى) كالسرقة والزنا (و) الثاني (حق الآدمي) كحد
القتل (حق الله تعالى يصح الرجوع فيه عن الإقرار به) كان يقول من أقر بالزنا رجعت عن هذا الإقرار
أو كذبت فيه ويسن للمقر بالزنا الرجوع عنه (و) حق الآدمي لا يصح الرجوع فيه عن الإقرار به (و) فرق بين هذا
والذي قبله بأن حق الله تعالى مبني على المسامحة وحق الآدمي مبني على المشاحة (وتفتقر صحة الإقرار إلى ثلاثة
شرائط) أحدها (البلوغ) فلا يصح إقرار الصبي ولو مراهقاً ولو بأذن وليه (و) الثاني (العقل) فلا يصح إقرار
المجنون والمغنى عليه وإن العقل بما يعترف فيه فان لم يعترف كماله كالسكران (و) الثالث (الاختيار) فلا يصح
إقرار مكره بمأكره عليه (و) إن كان الإقرار بمال اعتبر فيه شرط رابع وهو الرشده والمراد به كون المقر مطلقاً
التصرف واحتراز المصنف بمال عن الإقرار بغيره كطلاق وظهار ونحوهما فلا يشترط في المقر بذلك الرشده بل
يصح من الشخص السفهيه (وإذا أقر) الشخص (بمجهول) كقوله فلان على شيء (رجع) بضم أوله (إليه)
أي المقر (في بيانه) أي المجهول فيقبل تفسيره بكل ما يتوكل وإن قل كفسل ولو فسر المجهول بما لا يتوكل لكن من
جسده كخطة أوليس من جسده لكن يحل اقتناؤه كجند مائة وكاب معام وزيل قبل تفسيره في جميع ذلك على

فصل في
للإنسان التصرف فيه
بنفسه جازله أن
يوكل أو يتوكل فيه
والوكالة عقد جائز
ولكل منهما فسخها
متى شاء وتفسخ بموت
أحدهما والوكيل أمين
فيما يقبضه وفيما يصرفه
ولا يضمن إلا بالتفريط
ولا يجوز أن يبيع
ويشترى إلا بثلاثة
شرائط أن يبيع ثمن المثل
نقدًا بنقد البلد ولا يجوز
أن يبيع من نفسه ولا
يقر على موكله إلا بأذنه
(فصل) والمقر به
ضربان حق الله تعالى
وحق الآدمي حق الله
تعالى يصح الرجوع فيه
عن الإقرار به وحق
الآدمي لا يصح الرجوع
فيه عن الإقرار به
وتفتقر صحة الإقرار
إلى ثلاثة شرائط البلوغ
والعقل والاختيار وإن
كان بمال اعتبر فيه
شرط رابع وهو الرشده
وإذا أقر بمجهول رجع
إليه في بيانه

الاصح ومتى أفرمجه ولواضع من يابه بعد ان طول به حسن حتى بين المجهول فان ثأت قبل البيان طول
به الوارث ووقف جميع انركه (واضح الاستثناء في الاقرار اذا وصله به) أي وصل المقر الاستثناء المستثنى منه
فان وصل بينهما سكوت أو كدم كثير أحسن صرا أما السكوت اليسير فكسكتة نفس ولا نصر وشترط أيضا
في الاستثناء أن لا يستغرق المستثنى منه فان استغرقه تحول بدعي عشرة الا عشرة صر (وهو) أي الاقرار
(في حال الصحة والمرص سواء) حتى لو أفرش حصص في تحتة بدعي لرد وقى من صه بدعي لعدم انقضاء الاقرار
الأول وحينئذ فيقسم المقر به بينهما السوية

فصل في أحكام العارية وهي تشبه البايه في الاصح مأخوذة من عاراد اذهب وحقيقته الشرعية المأخوذة
الاتقاع من أهل البرع مما يحل الاتقاع به مع بقاء عيبه لردده على المبرع وشرط العبر صحة بوعه وكونه مال كما
لمفعه ما يعبر من الاصح بوعه كصبي ومحمول لا يصح اعارته ومن لا يملك المسعفة كمنتهر لا يصح اعارته الا بالذن
المعيرود كمن المصعب صايط المعاري قوله (وكل ما يمكن الاتقاع به) مسعفة مساحه (مع بقاء عيبه جارب اعارته)
شرح معاحه آله الله ولا يصح اعارتها وسواء عيبه اعاره الشفعة لا وجود فلا يصح وقوله (اذا) كانت مساعفه
آثارا) مخرج للمانع التي هي أعيان كأعاره شاه للسيا وشجرة تخمرتها وبخود ذلك فانه لا يصح فلو قال لشخص
حدثه الشاه فعند احتك درها وسلبها االاحه صحيفه والشاه عارية (وتحور العارية مطلقا) فمن غير قصد
نوب (ومقيد المدة) أي نوبت كأعرك هذا النوب شهر اذ في بعض النسخ وتحور العارية مطلقا ومقيد
بده وللعبر الرجوع في كل مهمامشي شاء (وهي) أي العارية اذا انقلب لاستعمال مأدون فيه (مصدونه على
المستعير بقيمها يوم بلها) لا بقيمتهما يوم قصصها ولا ما قصي القيم فان تلفت باستعمال مأدون فيه كأعاره نوب
للسه فاستحق أو اذ يحق بالاستعمال ولا ضمان

فصل في أحكام العصب وهو لغة أحد الشيء ظمنا محاضرة وشرعا الاستيلاء على حق الغير عدا وما يرجع
في الاستيلاء لا عرف ودخل في حق الغير ما أصبح حصه مما ليس بمالك كحلقة مينة وشرح بعد وانا الاستيلاء على مال
الغير بعقد (ومن عصب ما لا يحل لمعه) لما السكه ولو عزم على رده أصعاف فيمته (و) لزمه أيضا (أرض
قصه) ان يصب حتى عصب ثوما فلسه أو ينصب أمير لسن (و) لزمه أيضا (أحره مثله) أما لو قصص المعصوب
بخص سعه لا يصبه العاصب على الصحيح وفي بعض النسخ ومن عصب مال امرئ أحبر على رده (فان
ناب) المعصوب (صمبه) العاصب (مثله ان كان له) أي المعصوب (مثل) والاصح أن الملبى ما حصره كل
أدورن وحار السلم فيه كسحاس وقنان لا عالية ومحمول ود كالمصف صمان المستوفى في قوله (أو) صمبه
(بسيته ان لم يكن له مثل) بان كان متقوما واحصلت فيمته (أو) كثيرا كانت من يوم العصب الى يوم التلف
والعرة في القيمة ما بعد العال فان علب بعد ان وساو بإفال الزاوي عين العاصي واحد اسمها

فصل في أحكام الشفعة وهي تكون المعاء وبعض الفقهاء ينصبها ومعها هالعة الصم وشترعاس تملك
فهري ينبت للشر يك القديم على الشر انك الحادث نسب الشركة بالمعوص الذي ملكه به وشرعت للبيع
الصرر (والشفعة) واحدة أي ثامة للشر يك (بالخلفة) أي حاطة الشيعوع (دون) حلقة (الخوار) ولا شفعة
لحار الدار ملاصقا كان وغيره واعانت الشفعة (فيما يقسم) أي عمل القسمة (دون) ما لا يقسم (حكماء
صعر ولا شفعة فيه) فان أمكن انصامه حكماء كبير يمكن حمله جامين ثبنت الشفعة فيه (و) الشفعة ثامة أيضا
(في كل ما لا يسل من الارص) غير الموقوفه والمحتسكه (كالعقار وغيره) من النساء والشجر تعالى الارض وأيضا
يا أحد الشفع شخص العقار (بالتن الذي وقع عليه السلم) فان كل التن مثلما تكب وبعد أحد بتمثله أو متبوعا
كعند ونوب أحد بتمته يوم البيع (وهي) أي الشفعة تسمى طلبها (على العور) وحينئذ فليبادر السبيع اذا
علم مع الشفع بأحده والمادره في طلب الشفعة على العادة فلا تكاف الا سراغ على حارفي عاده وعدو أو سدره

ويصح الاستثناء في
الاقرار اذا وصله به وهو
في حال الصحة والمرص
سواء
(فصل) وكل ما يمكن
الاتقاع به مع بقاء عيبه
حارث اعاره اذا كانت
مساعفه آثارا وتحور
العارية مطلقا ومقيدا
عدة وهي مصدونه على
المستعير بقيمها يوم
طلبها
فصل في أحكام العصب
ما لا لا يحسد لمعه رده
وأرض نصبه وأجره
مثله فان ناب صمبه
مثله ان كان له مثل أو
بسيته ان لم يكن له مثل
أكثر ما كان من
يوم العصب الى يوم
التلف
فصل في أحكام الشفعة
واحدة ما خلفه دون
الخوار فيما يقسم دون
ما لا يقسم وفي كل ما لا
يسهل من الارص
كالعقار وغيره بالتين
الذي وقع عليه السلم
وهي على الفور

بل المتأبط في ذلك أن ما عدا توافيق طاب الشفعة أسقطها والافلا (فان أخرها) أي الشفعة (مع القدرة عليها بطلت) فلو كان مريدا الشفعة مريضا أو غائبا عن بلد المشتري أو محبوسا أو غائبا من عهد فليوكل ان قدر والا فليشهد على الطالب فان ترك المقدور عليه من التوكل أو الاشهاد بطل حقه في الاظهر ولو قال الشفيع لم أعلم أن سقى الشفعة على الفور وكان ممن يخفى عليه ذلك صدق بيمينه (واذا تزوج) شخص (امراة على شقص أخذه) أي أخذ (الشفيع) الشقص (بمراثل) لتلك المرأة (وان كان الشفعاء جماعة استحقوها) أي الشفعاء (على قدر) حصصهم (من الاملاك) فلو كان لاحدهم نصف عقار والآخر ثلثه والآخر سدسه فباع صاحب النصف حصته أخذها الآخر ان ائلا

في فصل في أحكام القراض وهو لغة مشتق من القرض وهو القبط وشراء دفع المالك مالا للعامل يعمل فيه ويرجع المال بينهما (والقراض أربعة شرائط) أحدها (أن يكون على ناض) أي نقد (من الدراهم والدنانير) الخافضة فلا يجوز القراض على تبر ولا حلي ولا مغشوش ولا عروض ومنها الفلوس (و الثاني) (أن يأذن رب المال للعامل في التصرف) اذنا (مطلقا) فلا يجوز للمالك أن يضيق التصرف على العامل كقوله لا تستر شيئا حتى تشاورني أو لا تستر الا الخنطة البيضاء مثلا ثم عطف المصنف على قوله سابقا مطلقا قوله هنا (أو فيما) أي في التصرف في شيء (لا ينقطع وجوده غالبا) فلو شرط عليه شراء شيء يندر وجوده كالخيل الباق لم يصح (و الثالث) (أن يشترط له) أي يشترط المالك للعامل (جزأ معاوما من الربح) كمنصفه أو ثلثه فلو قال المالك للعامل قارضتك على هذا المال على أن لك فيه ثركذا ونصيبا منه ففسد القراض أو على أن الربح بينهما يصح ويكون الربح نصفين (و الرابع) (أن لا يقدر) القراض (بمدة) معاومة كقوله قارضتك سنة وأن لا يعاق بشرط كقوله اذا جاء رأس الشهر قارضتك والقراض أمانة (و) حينئذ (لا ضمان على العامل) في مال القراض (الابعد وان) فيه وفي بعض النسخ بالعدوان (واذا حصل) في مال القراض (ربح وخسران جبر الخسران بالربح) واعلم أن عقد القراض جائز من الطرفين فلكل من المالك والعامل فسخه

في فصل في أحكام المساقاة وهي لغة مشتقة من السقي وشراء دفع الشخص نخلا أو شجرة عنب لمن يتعهده بسقي وتربية على أن له قدر معاوما من ثمره (والمساقاة جائزة على) شيتين فقط (النخل والسكرم) فلا يجوز المساقاة على غيرهما كتين ومشمش وتصح المساقاة من جائر التصرف لنفسه ولغيره ومجنون بالولاية عليهما عند المصلحة وصيغتها ساقيتك على هذا النخل بكذا أو أسامته اليك لتعهده ونحو ذلك ويشترط قبول العامل (وطا) أي للمساقاة (شرطان أحدهما ان يقدرها) المالك (بمدة معاومة) كسنة هلالية ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة في الاصح والثاني (أن يعين) المالك (للعامل جزأ معاوما) من الثمرة كمنصفها أو ثلثها فلو قال المالك للعامل على أن ما فتح به من الثمرة يكون بينهما يصح وحصل على المناصفة (ثم العمل فيها على ضربين) أحدهما (عمل يعود نفعه الى الثمرة) كسقي النخل وتلقيحه بوضع شيء من طاع الذكور في طلع الاناث (فهو على العامل و) الثاني (عمل يعود نفعه الى الارض) كغرس الدواليب وحفر الانهار (فهو على رب المال) ولا يجوز ان يشترط المالك على العامل شيئا ليس من أعمال المساقاة كحفر النهر ويشترط انفراد العامل بالعمل فلو شرط رب المال عمل غلامه مع العامل لم يصح واعلم ان عقد المساقاة لازم من الطرفين ولو خرج الثمر مستحقا كأن أوصى بثمره النخل المساقى عليها للعامل على رب المال أجرة للثلث له

في فصل في أحكام الاجارة وهي بكسر الهمزة والميم في المشهور وحكى ضمها وهي لغة اسم للاجرة وشراء عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبذل والاباحة بعوض معلوم وشرط كل من المؤجر والمستأجر الرشد وعدم الاكراه وخرج بمعاومة الجعالة بمقصودة استئجار نفا حقه لشمها وبقابلة للبذل لمنفعة البضع فالعقد عليها لا يسمى اجارة وبالاباحة اجارة الجوارى للوطء وبعوض الاعارة وبعوض عوض المساقاة ولا تصح الاجارة الا بايجاب كاجرتك

فان أخرها مع القدرة عليها بطلت فلو كان مريدا الشفعة مريضا أو غائبا عن بلد المشتري أو محبوسا أو غائبا من عهد فليوكل ان قدر والا فليشهد على الطالب فان ترك المقدور عليه من التوكل أو الاشهاد بطل حقه في الاظهر ولو قال الشفيع لم أعلم أن سقى الشفعة على الفور وكان ممن يخفى عليه ذلك صدق بيمينه (واذا تزوج) شخص (امراة على شقص أخذه الشفيع) أي أخذ (الشفيع) الشقص (بمراثل) لتلك المرأة (وان كان الشفعاء جماعة استحقوها) أي الشفعاء (على قدر) حصصهم (من الاملاك) فلو كان لاحدهم نصف عقار والآخر ثلثه والآخر سدسه فباع صاحب النصف حصته أخذها الآخر ان ائلا

في فصل في أحكام القراض وهو لغة مشتق من القرض وهو القبط وشراء دفع المالك مالا للعامل يعمل فيه ويرجع المال بينهما (والقراض أربعة شرائط) أحدها (أن يكون على ناض) أي نقد (من الدراهم والدنانير) الخافضة فلا يجوز القراض على تبر ولا حلي ولا مغشوش ولا عروض ومنها الفلوس (و الثاني) (أن يأذن رب المال للعامل في التصرف) اذنا (مطلقا) فلا يجوز للمالك أن يضيق التصرف على العامل كقوله لا تستر شيئا حتى تشاورني أو لا تستر الا الخنطة البيضاء مثلا ثم عطف المصنف على قوله سابقا مطلقا قوله هنا (أو فيما) أي في التصرف في شيء (لا ينقطع وجوده غالبا) فلو شرط عليه شراء شيء يندر وجوده كالخيل الباق لم يصح (و الثالث) (أن يشترط له) أي يشترط المالك للعامل (جزأ معاوما من الربح) كمنصفه أو ثلثه فلو قال المالك للعامل قارضتك على هذا المال على أن لك فيه ثركذا ونصيبا منه ففسد القراض أو على أن الربح بينهما يصح ويكون الربح نصفين (و الرابع) (أن لا يقدر) القراض (بمدة) معاومة كقوله قارضتك سنة وأن لا يعاق بشرط كقوله اذا جاء رأس الشهر قارضتك والقراض أمانة (و) حينئذ (لا ضمان على العامل) في مال القراض (الابعد وان) فيه وفي بعض النسخ بالعدوان (واذا حصل) في مال القراض (ربح وخسران جبر الخسران بالربح) واعلم أن عقد القراض جائز من الطرفين فلكل من المالك والعامل فسخه

في فصل في أحكام المساقاة وهي لغة مشتقة من السقي وشراء دفع الشخص نخلا أو شجرة عنب لمن يتعهده بسقي وتربية على أن له قدر معاوما من ثمره (والمساقاة جائزة على) شيتين فقط (النخل والسكرم) فلا يجوز المساقاة على غيرهما كتين ومشمش وتصح المساقاة من جائر التصرف لنفسه ولغيره ومجنون بالولاية عليهما عند المصلحة وصيغتها ساقيتك على هذا النخل بكذا أو أسامته اليك لتعهده ونحو ذلك ويشترط قبول العامل (وطا) أي للمساقاة (شرطان أحدهما ان يقدرها) المالك (بمدة معاومة) كسنة هلالية ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة في الاصح والثاني (أن يعين) المالك (للعامل جزأ معاوما) من الثمرة كمنصفها أو ثلثها فلو قال المالك للعامل على أن ما فتح به من الثمرة يكون بينهما يصح وحصل على المناصفة (ثم العمل فيها على ضربين) أحدهما (عمل يعود نفعه الى الثمرة) كسقي النخل وتلقيحه بوضع شيء من طاع الذكور في طلع الاناث (فهو على العامل و) الثاني (عمل يعود نفعه الى الارض) كغرس الدواليب وحفر الانهار (فهو على رب المال) ولا يجوز ان يشترط المالك على العامل شيئا ليس من أعمال المساقاة كحفر النهر ويشترط انفراد العامل بالعمل فلو شرط رب المال عمل غلامه مع العامل لم يصح واعلم ان عقد المساقاة لازم من الطرفين ولو خرج الثمر مستحقا كأن أوصى بثمره النخل المساقى عليها للعامل على رب المال أجرة للثلث له

في فصل في أحكام الاجارة وهي بكسر الهمزة والميم في المشهور وحكى ضمها وهي لغة اسم للاجرة وشراء عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبذل والاباحة بعوض معلوم وشرط كل من المؤجر والمستأجر الرشد وعدم الاكراه وخرج بمعاومة الجعالة بمقصودة استئجار نفا حقه لشمها وبقابلة للبذل لمنفعة البضع فالعقد عليها لا يسمى اجارة وبالاباحة اجارة الجوارى للوطء وبعوض الاعارة وبعوض عوض المساقاة ولا تصح الاجارة الا بايجاب كاجرتك

وقول كاستأجرت وذكر المصنف ضابط ما تصح اجارته بقوله (وكل ما لم يكن الانتفاع به مع بقاء عينه)
 كاستئجار دار للسكنى ودابة للركوب (بفتح اجارته) والافلا واصحة اجارة ما ذكره شرطه كرها بقوله
 (اذا قررت منفعة باحد أمرين) اما (بمدة) كاستئجار هذه الدار سنة (أو عمل) كاستئجارك لتسقي على
 هذا النوب وتجب الاجرة في الاجارة بنفس العقد (وإطلافاً يقتضي تعجيل الاجرة الآن بشرط) فيها
 (التأجيل) فتكون الاجرة مؤجلة حينئذ (ولا تبطل) الاجارة (بموت أحد المتعاقدين) أي المؤجر والمستأجر
 ولا يموت المتعاقدين بل تبقى الاجارة بعد الموت إلى انقضاء مدتها ويقوم وارث المستأجر مقامه في استيفاء منفعة
 العين المؤجرة (وتبطل) الاجارة (بتلف العين المستأجرة) كأنه ساء الدار وموت الدابة الميتة وتبطل
 الاجارة بما ذكره بالظر للمستقبل لا الماضي فلا تبطل الاجارة فيه في الاظهر بل يستقر قسطه من المسمى باعتبار
 أجرة المثل فتقوم المنفعة حال العقد في المدة الماضية فإذا قيل كذا يؤخذ بذلك النسبة من المسمى وما تقدم
 من عدم الانقضاء في الماضي مقيد بما بعد قبض العين المؤجرة وبعد مضي مدة لها اجرة والا انقضى في المستقبل
 والماضي وتخرج بالمعينة ما اذا كانت الدابة المؤجرة في الذمة فان المؤجر اذا أحضرها وماتت في أثناء المدة فلا
 تنسخ الاجارة بل يجب على المؤجر ابدالها واعلم أن ابدال الجير على العين المؤجرة بدأ مائة (و) حينئذ (لا ضمان
 على الجير الا بعدوان) فيها كأن ضرب الدابة فوق العادة وأركبها شخصاً أثقل منه
 بفصل في أحكام الجماعه وهي بثلاث أجيام ومعناها لغة ما يجعل لشخص على شيء يفعله وشرعاً التزام مطلق
 التصرف عوضاً معلوماً على عمل معين أو مجهول لعين أو غيره (والجماعه جائزة) من الطرفين طرف الجماعل
 والمجهول له (وهو أن يشترط في رد ضلته عوضاً معلوماً) كقول مطلق التصرف من رد ضلتي فله كذا (فإذا
 ردها استحق) الزاد (ذلك العوض المشرط) له
 بفصل في أحكام المخابرة وهي عمل العامل في أرض المالك ببعض ما يخرج منها والبلد من العامل (وإذا
 دفع) شخص (إلى رجل أرضاً ليزرعها وشرط له جزأ معلوماً من ريعها لم يجز) ذلك لكن التزوي تبطل لأن
 المندرج اختار جواز المخابرة وكذا المزارعة وهي عمل العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها والبلد من المالك
 (وإن أكره) أي شخصاً (أياها) أي أرضاً (بذهب أو فضة أو شرط له طعاماً معلوماً في ذمته جاز) أما لو دفع
 الشخص أرضاً فيها تحمل كثيراً وقليل فساواه عليه وزارعه على الأرض فتجوز هذه المزارعة تبعاً للمساواة
 بفصل في أحكام أحياء الموات وهو كما قال الرافعي في الشرح الصغير أرض لا مالك لها ولا ينفع بها أحد
 (وأحياء الموات جائز بشرطين) أحدهما (أن يكون المحي مسلماً) فيسب له أحياء الأرض الميتة سواء أذن له
 الإمام أم لا اللهم إلا أن يتعلق بالموات حق كان حياً الإمام قطعة منه فأحياءاً شخص فلا يملكها إلا بآذن الإمام
 في الأصح أما الذي والمعاهد والمؤمن فليس لهم الأحياء ولو أذن لهم الإمام (و) الثاني (أن تكون الأرض حرة
 لم يجز عليها ملك مسلم) وفي بعض النسخ أن تكون الأرض حرة والمراد من كلام المصنف أن ما كان معذوراً وهو
 الآن خراب فهو والملك أن عرف مسلماً كان أو ذمياً ولا يملك هذا الخراب بالأحياء فان لم يعرف مالكه والعمارة
 اسلامية فهذا المعمور مال ضائع الأمر فيه (لأى الإمام في حفظه أو بيعه وحفظ نفسه وإن كان المعمور جاهلية
 ملك بالأحياء) وعقبة الأحياء ما كان في العادة عمارة للحيا) ويختلف هذا باختلاف الغرض الذي يقتضيه
 المحي فإذا أراد المحي أحياء الموات مسكناً اشترط فيه تحويط البقعة ببناء حيطانها بما جرت به عادة ذلك المكان
 من أجز أو حجر أو قصب واشترط أيضاً استيفاء بعضها ولصاحب وان أراد المحي أحياء الموات زرعاً بنية دواب
 فيكتفي تحويط دون تحويط السكنى ولا يشترط السقف وان أراد المحي أحياء الموات خزانة فيجمع الخراب
 حولها ويسوى الأرض بكسح مستعمل فيها وطعم متخففت وتزيب ماء لها شق صافية من يتر أو حجر فناء
 فان كفاها المطر للعقاد لم يحتج لغزيب الماء على الصحيح وان أراد المحي أحياء الموات ليسيتاً لم يحتج الغزيب

وكل ما لم يكن الانتفاع به مع بقاء عينه بفتح
 اجارته اذا قدرت منفعة
 بأحد أمرين بمدة أو
 عمل وإطلافاً يقتضي
 تعجيل الاجرة الآن
 بشرط التأجيل ولا
 تبطل الاجارة بموت
 أحد المتعاقدين وتبطل
 بتلف العين المستأجرة
 ولا ضمان على الجير
 الا بعدوان
 (فصل) والجماعه جائزة
 وهو أن يشترط في رد
 ضلته عوضاً معلوماً
 فإذا ردها استحق ذلك
 العوض المشرط
 (فصل) وإذا دفع إلى
 رجل أرضاً ليزرعها
 وشرط له جزأ معلوماً
 من ريعها لم يجز وان
 أكره أياها بذهب أو
 فضة أو شرط له طعاماً
 معلوماً في ذمته جاز
 (فصل) وأحياء الموات
 جائز بشرطين أن يكون
 المحي مسلماً وأن تكون
 الأرض حرة لم يجز
 عليها ملك مسلم وصفة
 الأحياء ما كان في
 العادة عمارة للحيا

والشجر. بل حول أرض البستان ان جرت به عادة ويشترط مع ذلك الفرس على المذهب واعلم أن الماء المختص
 بشخص لا يجب بذله لماشية غيره مطلقا (و) انما (يجب بذل الماء بثلاثة شرائط) أحدها (أن يفضل عن
 حاجته) أي صاحب الماء فان لم يفضل بدأ بنفسه ولا يجب بذله لغيره (و) الثاني (أن يحتاج اليه غيره) اما لنفسه
 أو لغيره (و) هذا اذا كان هناك كالأشجار لماشية ولا يمكن رعيه الا بسقي الماء ولا يجب عليه بذل الماء لزرع
 غيره ولا لشجره (و) الثالث (أن يكون) الماء في مقره وهو (عما يستغنى في بئر أو عين) فاذا أخذ هذا الماء
 في الماء لم يجب بذله على الصحيح وحيث وجب البذل للماء فالمراد به تمكين الماشية من حضورها للبئر ان لم يتضرر
 صاحب الماء في زرعها أو ماشيتها فان تضرر بوزر ودهانعت منه واستحق لها الرعاة كما قاله الماوردي وحيث
 وجب البذل للماء امتنع أخذ العوض عليه على الصحيح

(فصل في أحكام الوقف وهو لغة الحبس وشرعا حبس مال معين قابل للنقل يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه
 وقطع التصرف فيه على أن يصرف في جهة خير تقرر بالي الله تعالى وشرط الواقف صحة عبارته وأهلية التبرع
 والوقف جائز بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ والوقف جائز وله ثلاثة شروط أحدها (أن يكون) الموقوف
 (عائلا يتفقه به مع بقاء عينه) ويكون الانتفاع مباحا مقصودا فلا يصح وقف آلة اللهو ولا وقف دراهم لازمة
 ولا يشترط النفع في الحال فيصح وقف عبد وبنحش صغيرين وأما الذي لا يتبقى عينه كقطعوم وريحان فلا يصح
 وقفه (و) الثاني (أن يكون الوقف على أصل موجود وفرع لا ينقطع) خرج الوقف على من سيولد للواقف ثم
 على الفقراء ويسمى هذا منقطع الاول فان لم يقل ثم على الفقراء كان منقطع الاول والآخر وقوله لا ينقطع احتراز
 عن الوقف المنقطع الآخر كقوله وقف هذا على زيد ثم نسله ولم يزد على ذلك وفيه طريقان أحدهما أنه باطل
 كمنقطع الاول وهو الذي مشى عليه المصنف لكن الرجح الصحة (و) الثالث (أن لا يكون) الوقف
 (في محظور) بناء على أن ما لا يصح الوقف على عمارة كنيسة للتعبد وأفهم كلام المصنف أنه لا يشترط
 في الوقف ظهور قصد القرية بل انتفاء المعصية سواء وجد في الوقف ظهور قصد القرية كالوقف على الفقراء أم لا
 كالوقف على الأغنياء ويشترط في الوقف أن لا يكون مؤقتا كوقف هنداسنة وأن لا يكون معلقا كقوله اذا
 جاء رأس الشهر فقبضت كذا (وهو) أي الوقف (على ما شرط الواقف) فيه (من تقديم) لبعض الموقوف
 عليهم كوقف على أولادى الادرع منهم (أو تأخير) كوقف على أولادى فاذا تقرر ما فعل أولادهم
 (أو سوية) كوقف على أولادى بالسوية بين ذكورهم وإناثهم (أو تفضيل) لبعض الاولاد على بعض
 كوقف على أولادى الذكور منهم مثل حظ الانثيين

(فصل في أحكام الطبة وهي لغة مأخوذة من هبوب الريح ويجوز أن تكون من هب من نومه اذا استيقظ
 فكان قاعها الاستيقظ للاحسان وهي في الشرع تملك منجز مطلق في عين حال الحياة بلا عوض ولو من الاعلى
 يخرج بالمنجز الوصية وبالمطلق التملك المؤقت ويخرج بالعين هبة المنافع ويخرج بحال الحياة الوصية ولا تصح
 الطبة الا باليجاب وقبول لفظا وذكر المصنف صابط الموهوب في قوله (وكل ما جاز بيعه جاز هبته) وما لا يجوز بيعه
 كجوهول لا يجوز هبته الا سبتي حنطة ونحوهما فلا يجوز بيعهما وتجوز هبتهما وتملك (ولا تلزم الطبة الا
 بالقبض) باذن الواهب فلو مات الموهوب له أو الواهب قبل قبض الطبة لم تنسخ الطبة وقام وارثه مقامه في القبض
 والقبض (واذا قبضها) الموهوب له لم يكن للواهب أن يرجع فيها الا أن يكون والدا) وان علا (واذا
 أعمر) شخص (شيئا) أى دارا مثلا كقوله أعمرت كذا هذه الدار (أو أرقبه) اياعا كقوله أرقبتك هذه
 الدار وجعلت لك رقبى أى ان مت قبلى عادت الى وان مت قبلك استقرت لك فقبول وقبض (كان) ذلك الشيء
 (للمعمر أو للرقب) بلفظ اسم المفعول فيهما (ولورثته من بعده) ويلغو الشرط المذكور

(فصل في أحكام اللقطة وهي بفتح القاف اسم للشيء الملتقط ومعناها شرعا مال ضاع من مالك بسقوط
 أو غفلة ونحوهما (واذا وجد) شخص بالناسا كان أو لا فاسقا كان أو لا (لقطة في موات أو طريق

ويجب بذل الماء بثلاثة
 شرائط ان يفضل عن
 حاجته وان يحتاج اليه
 غيره لنفسه أو لغيره
 وان يكون مما يستغنى
 في بئر أو عين
 (فصل في الوقف جائز
 بثلاثة شرائط ان يكون
 مما يتفقه به مع بقاء
 عينه وان يكون على
 أصل موجود وفرع
 لا ينقطع وان لا يكون
 في محظور وهو على
 ما شرط الواقف من
 تقديم أو تأخير أو
 سوية أو تفضيل
 (فصل في كل ما جاز
 بيعه جاز هبته ولا تلزم
 الطبة الا بالقبض واذا
 قبضها الموهوب له
 لم يكن للواهب ان يرجع
 فيها الا ان يكون والدا
 واذا أعمر شيئا أو أرقبه
 كان للمعمر أو للرقب
 ولورثته من بعده
 (فصل في موات أو طريق

فإن أخذها وتركها وأخذها أولى من (٣٨) تركها إن كان على ثمن من الثيام بها وإذا أخذها وجب عليه أن يعرف ستة أشياء

فإن أخذها وتركها (لكن) (أخذها أولى من تركها إن كان) (أخذها) (على ثمن من الثيام بها) (فلو تركها لمن غير أخذ لم يضمنها ولا يجب الأمانة على التقاطها المثلثة أو حفظها ونزع القاضي المقتطعة من الفاسق وبعثها عند عدل ولا يعتمد تعريف الفاسق المقتطعة بل يضم القاضي إليه رقيباً عدلاً يمنع من الخيانة فيها ونزع الولي المقتطعة من يد الصبي ويعرفها ثم بعد التعريف يملك المقتطعة للصبي إن رأى المصاحبة في مملكتها (وإذا أخذها) أي المقتطعة (وجب عليه أن يعرف) في المقتطعة يجب أخذها (ستة أشياء وعاءها) من جلد أو خرقة مثلاً (وعفاها) هو معنى الوعاء (وكاهها) باليد وهو الخيط الذي تربط به (وجلسها) من ذهب أو فضة (وعدها ووزنها) ويعرف بفتح أوله ومكون ثانيه من المعرفة لا من التعريف (و) أن (يحفظها) حتماً (في حوزتها) ثم بعد ما ذكر (إذا أراد) المقتطع (مملكتها عرفها) بفتح الراء من التعريف لا من المعرفة (ستة على أبواب المساجد) عند خروج الناس من الجماعة (وفي الموضع الذي وجدها فيه) وفي الأسواق ونحوهما من مجامع الناس ويكون التعريف على العادة زماناً ومكاناً وابتداء السنة بحسب من وقت التعريف لا من وقت الالتقاط ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف بل يعرف أولاً كل يوم مرتين طريق المار لا يلا ولا وقت القيولة ثم يعرف بعد ذلك كل أسبوع مرة أو مرتين ويذكر المقتطع في تعريف المقتطعة بعض أوصافها فإن بالغ فيها ضمن ولا يلزمه مؤنة التعريف إن أخذ المقتطعة ليحفظها على مالكها بل يرتبها القاضي من بيت المال أو يقتصر على مالك وان أخذ المقتطعة ليمسكها يجب عليه تعريفها ولزمه مؤنة تعريفها سواء مملكتها بعد ذلك أم لا ومن التقط شيئاً حقيقاً لا يعرفه سنة بل يعرفه زماناً وطقناً إن فاقده يعرض عنه بعد ذلك الزمن (فإن لم يجد صاحبها) بعد تعريفها سنة (كان له أن يملكها بشرط الضمان) لها ولا يملكها المقتطع بمجرد مضي السنة بل لابد من لفظ يدل على التملك كتمسك هذه المقتطعة فإن مملكتها وظهر مالكها وهي باقية وانفق على ردغيبها أو بدلها للأمر فيه واضح وإن تنازع عاقلها المالك وأراد المقتطع العدول إلى بدلها أجيب المالك في الأصح وإن تلتقت المقتطعة بعد تملكها غرم المقتطع مثلها إن كانت مثلية أو قيمتها إن كانت متقومة يوم التملك لها وإن نقصت بعيب فلها أخذها مع الأرض في الأصح (والمقتطعة) وفي بعض النسخ وجبة المقتطعة (على أربعة أضرب أحدها ما يبق على الدوام) كذهب وفضة (فهذا) أي ما سبق من تعريفها سنة وملكها بعد السنة (حكمه) أي حكم ما يبق على الدوام (و) الضرب (الثاني ما لا يبق) على الدوام (كالطعام الرطب فهو) أي المقتطعة (بخير بين) خصلتين (أكله وغرمه) أي غرم قيمته (أو يبعه وحفظ منه) إلى ظهور مالكة (والثالث ما يبق بعلاج) فيه (كالرطب) والعنبر (فيعمل ما فيه المصلحة من يبعه وحفظ منه أو يخفي منه وحفظه) إلى ظهور مالكة (والرابع ما يحتاج إلى تقية كالحيوان وهو ضربان) أحدهما (حيوان لا يمتنع بنفسه) من صفار السباع كغنم وعجل (فهو) أي المقتطع (بخير) فيه (بين) ثلاثة أشياء (أكله وغرمه أو تركه) بلا كل (والتلوع بالاتفاق عليه أو يبعه وحفظ منه) إلى ظهور مالكة (و) الثاني (حيوان يمتنع بنفسه) من صفار السباع كعير وقرس (فإن وجدته) المقتطع (في الصحراء تركه) وحرم التقاطه للتملك فلما أخذها للتملك ضمنه (وإن وجدته) المقتطع (في الحضر فهو بخير بين الأشياء الثلاثة فيه) ولرأد الثلاثة السابقة فيما لا يمتنع بمقتضى في أحكام القبط وهو صبي منبوذ لا كافل له من أب أو جد أو ما يقوم مقامهما ويحقق بالحي كقال بعضهم المجنون البالغ (وإذا وجد لقيط) بمعنى ملقوط (بقارعة الطريق فأخذه) منها (وتريته وكفأته واجبة على الكفاية) فإذا التقطه بعض من هو أهل لحظاة القبط سقط الأثم عن الباقي فإن لم يلقطه أحد أيام الجمع ولو علم به واحد فقط تعين عليه ويجب في الأصح الإشهاد على التقاطه وأشار المصنف لشرط المقتطع بقوله (ولا يقر) القبط (الأيدي أمين) حر مسلم رشيد (فإن وجد معه) أي القبط (مالاً أنفق عليه الحاكم منه) ولا يفتقر المقتطع عليه منه إلا بذن الحاكم (وإن لم يوجد معه) أي القبط (مالاً فنفقته) كائنه (في بيت المال) إن لم يكن له

وعاءها وعفاها وجلسها وعددها ووزنها وبحفظها في حوزتها ثم إذا أراد مملكتها عرفها سنة على أبواب المساجد وفي الموضع الذي وجدها فيه فإن لم يجد صاحبها كان له أن يملكها بشرط الضمان والتفتة على أربعة أضرب أحدها ما يبق على الدوام فهذا حكمه والثاني ما لا يبق كالطعام الرطب فهو بخير بين أكله وغرمه أو يبعه وحفظ منه والثالث ما يبق بعلاج كالرطب فيعمل ما فيه المصلحة من يبعه وحفظ منه أو يخفي منه وحفظه والرابع ما يحتاج إلى تقية كالحيوان وهو ضربان حيوان لا يمتنع بنفسه فهو بخير بين أكله وغرمه أو تركه والتلوع بالاتفاق عليه أو يبعه وحفظ منه وحيوان يمتنع بنفسه فإن وجدته في الصحراء تركه وإن وجدته في الحضر فهو بخير بين الأشياء الثلاثة فيه بمقتضى في أحكام القبط وإذا وجد لقيط بقرعة الطريق فأخذه وتريته وكفأته

واجبة على الكفاية ولا يقر إلا بذن الحاكم فإن وجد معه مالاً أنفق عليه الحاكم منه وإن لم يوجد معه مالاً فنفقته في بيت المال

الله تعالى ستة النصف

وَبَنَاتِ الْإِبْنِ) إذا انفرد كل منهما عن ذكر بعضهما (وَالْأَخْتِ مِنَ الْإِبْنِ وَالْأُمِّ وَالْأَخْتِ مِنَ الْإِبْنِ) إذا انفرد كل

والزوج اذا لم يكن معه ولد والرابع فرض اثنين الزوج مع الولد أو ولد الابن وهو فرض الزوج والزوجة مع عدم الولد أو ولد الابن والخن
فرض الزوجة والزوجة مع (٤٠) الولد أو ولد الابن والثلاث فرض أربعة البنات وبني الابن والاختين من الاب والام

منها عن ذكر بعضها (والزوج اذا لم يكن معه ولد) ذكرنا كان الولد أو أمي ولا ولد ابن (والربع فرض اثنين
الزوج مع الولد أو ولد الابن) سواء كان ذلك الولد منه أو من غيره (وهو) أي الربع (فرض الزوجة)
والزوجتين (والزوجة مع عدم الولد أو ولد الابن) والافصح في الزوجة حذف التاء ولكن اثباتها في الفرائض
أحسن للتميز (والثمن فرض الزوجة) والزوجتين (والزوجة مع الولد أو ولد الابن) يشتركن كاهن في الثمن
(والثلاث فرض أربعة البنات) فاكثر (وبني الابن) فاكثر وفي بعض النسخ بنات (الابن والاختين
من الاب والام) فاكثر (والاختين من الاب) فاكثر وهذا عند أفراد كل منها عن اخواتهن فان كان معهن
ذكر فقد يزدن على الثلثين كالأول كمن عشرين والذكر واحد فلهن عشرة من اثني عشر وهي أكثر من ثلثها
وقد ينقص كبناتين مع ابنتين (والثلث فرض اثنتين الام اذا لم تحجب) وهذا اذا لم يكن لبيت ولد ولا ولد ابن
أو اثنتان من الاخوة والاخوات سواء كن أشقاء أو لاب أو لام (وهو) أي الثلث (للأختين فصاعدا من الاخوة
والاخوات من ولد الام) ذكرنا كانوا أو اثنتان أو ثلث أو بعض كذا والبعض كذا (والسدس فرض سبعة
الام مع الولد أو ولد الابن أو اثنتين فصاعدا من الاخوة والاخوات) ولا فرق بين الأشقاء وغيرهم ولا بين كون
البعض كذا والبعض كذا (وهو) أي السدس (للجدة عند عدم الام) وللجدتين والثلاث (ولدت الابن
مع بنت الصلب) لتكمل الثلثين (وهو) أي السدس (للاخت من الأب مع الأخت من الأم) لتكمل
الثلثين (وهو) أي السدس (فرض الأب مع الولد أو ولد الابن) ويدخل في كلام المصنف ما لو خلف الميت بنتا
وأباً فلبت النصف وللأب السدس فرضا والباقي تعصيبا (وفرض الجد) الوارث (عند عدم الأب) وقد يفرض
للجد السدس أيضا مع الاخوة كولو كان معه ذو فرض وكان سدس المال خيره له من المقاسمة ومن ثلث الباقي
كبناتين وجد وثلاثة اخوة (وهو) أي السدس (فرض الواحد من ولد الأم) ذكرنا كان أو أمي (وتسقط
الجدات) سواء قرين أو بعدن (بالام) فقط (و) تسقط (الأجداد بالأب وتسقط ولد الأم) أي الاخ لا ام (مع
وجود أربعة الولد) ذكرنا كان أو أمي (و) مع (ولد الابن كذلك) مع (الأب والجد) وإن علا (وتسقط
الأخ للأب والأم مع ثلاثة الابن وابن الابن) وان سفل (و) مع (الأب ويسقط ولد الأب) بأربعة (وهؤلاء
الثلاثة) أي الابن وابن الابن والأب (وبالأخ للأب والأم وأربعة يعصبون أخواتهم) أي البنات الذين كرميل
حط الأثنين (الابن وابن الابن والاخ من الاب والام والاخ من الاب) أما الاخ من الام فلا يعصب أخته بل
لها الثلث (وأربعة يرثون دون أخواتهم وهم الاعمام وبنو الاعمام وبنو الأخ وعصبات المولى المقتى) وإنما
انفردوا عن أخواتهم لاسم عصبية وارثون وأخواتهم من ذوى الأرحام لا يرثون
فصل في أحكام الوصية وسبق معناها لغة وشرعا وأصل كتاب الفرائض ولا يشترط في الموصى به أن يكون
معلوما وموجودا (و) حينئذ (تجوز الوصية بالمعلوم والمجهول) كالباقي في الضرع (وبالموجود والمعلوم)
كالوصية بخرق هذه الشجرة قبل وجود الخمرة (وهي) أي الوصية (من الثلث) أي ثلث مال الموصى (فإن زاد)
على الثلث (وقف) الزائد (على اجارة لورثة) المطلقين المتصرف فان أجازوا فاجازتهم تنفيذ الوصية بالزائد وان
ردوه بطلت في الزائد (ولا تجوز الوصية لوارث) وان كانت ببعض الثلث (الأن تجوزها باقي الورثة) المطلقين
التصرف وذكر المصنف شرط الموصى في قوله (ونصح) وفي بعض النسخ وتجوز الوصية (من كل بالغ عاقل) أي
مختار حتى وان كان كافرا أو مجنونا عليه بسفه فلا تصح وصية مجنون ومغنى عليه وصي ومكره وذو كسر
الموصى له إذا كان معي في قوله (لكل مملوك) أي لكل من يتصور له الملك من صغير وكبير وكامل ومجنون
وحمل موجود عند الوصية بان يتفصل لأقل من ستة أشهر وقت الوصية ويخرج به من مال إذا كان الموصى له جهة

والاختين من الاب
والثلث فرض اثنين
الام اذا لم تحجب وهو
للأختين فصاعدا من
الاخوة والاخوات من
ولد الام والسدس فرض
سبعة الام مع الولد أو
ولد الابن أو اثنتين
فصاعدا من الاخوة
والاخوات ودحو للجدة
عند عدم الام ولبت
الابن مع بنت الصلب
وهو لا تخت من الاب
مع الأخت من الاب
والام وهو فرض الاب
مع الولد أو ولد الابن
وفرض الجد عند عدم
الاب وهو فرض الواحد
من ولد الام وتسقط
الجدات بالام والاعداد
بالاب ويسقط ولد الأم
مع أربعة الولد وولد
الابن والاب والجد
ويسقط الاخ للأب
والام مع ثلاثة الابن
وابن الابن والاب
ويسقط ولد الأب وهؤلاء
الثلاثة وبالأخ للأب
والام وأربعة يعصبون
أخواتهم الابن وابن
الابن والاخ من الاب
والام والاخ من الاب
وأربعة يرثون دون
أخواتهم وهم الاعمام

وبنو الاعمام وبنو الاخ وعصبات المولى المقتى (فصل) وتجوز الوصية بالمعلوم والمجهول وبالموجود والمعلوم

وهي من الثلث فان زاد وقف على اجارة الورثة ولا تجوز الوصية لوارث إلا أن يجيزها باقي الورثة ونصح الوصية من كل بالغ عاقل لكل مملوك

(كتاب النكاح وما يتعلق به من الاحكام والقضايا) والنكاح مستحب لمن يحتاج اليه ويجوز للحر أن يجمع بين أربع حرائر وللعبد أن يجمع بين اثنتين ولا ينكح الحر أمة الا بشرطين عدم صداق الحرية وخوف العنت ونظر الرجل الى المرأة على سبعة أضرب أحدها نظره الى أجنبية لتغير حاجة فغير جائز والثاني نظره الى زوجته وأتمه فيجوز أن ينظر الى ما عدا الفرج منها الثالث نظره الى ذوات محارمه وأتمه المزوجة فيجوز فيما عدا ما بين السرة والركبة والرابع النظر لاجل النكاح فيجوز الى الوجه والكفين والخامس النظر للمداواة فيجوز الى المواضع التي يحتاج اليها والسادس النظر للشهادة أو للمعاملة فيجوز النظر الى الوجه خاصة والسابع النظر الى الامة عند ابتياعها فيجوز الى المواضع التي يحتاج اليها

عامة فان الشرط في هذا أن لا تكون الوصية جهة معصية كعمارة كنيسة من مسلم أو كافر للتعبد فيها (و) تصح الوصية (في سبيل الله تعالى) وتصرف للغزاة وفي بعض النسخ بدل سبيل الله وفي سبيل البرأى كالوصية للفقراء أو لبناء مسجد (وتصح الوصية) أي الايصاء بقضاء الديون وتنفيذ الوصايا والنظر في أمر الاطفال (الى من) أي شخص (اجتمعت فيه خمس خصال الاسلام والبالوغ والعقل والحرية والامانة) واكتفي بها المصنف عن العدالة فلا يصح الايصاء لاضداد من ذلك لكن الاصح جواز وصية ذمي الى ذمي عدل في دينه على أولاده الكفار ويشترط أيضا في الوصي أن لا يكون عاجزا عن التصرف فالعاجز عنه كبرأ وهرم مثلا لا يصح الايصاء اليه واذا اجتمعت في أم الطفل الشرائط المذكورة فهي أولى من غيرها

(كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به) وفي بعض النسخ وما يتصل به (من الاحكام والقضايا) وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ المتن والنكاح يطلق لغة على الضم والوطء والعقد ويطلق شرعا على عقد مشتمل على الاركان والشروط (والنكاح مستحب لمن يحتاج اليه) يتوقان نفسه لاوطء ويجهد أهبة كهمز ونفقة فان فقد الاهبة لم يستحب له النكاح (و) يجوز للحر أن يجمع بين أربع حرائر فقط الا ان تعين الواحدة في حقه كنكاح سفيه ونحوه مما يتوقف على الحاجة (و) يجوز (للعبد) ولومدبرا أو مبعثا ومكاتباً ومعلقا عتقه بصفة (ان يجمع بين اثنتين) أي زوجتين فقط (ولا ينكح الحر أمة) لغیره (الابشرطين عدم صداق الحرية) أو فقد الحرية وعدم رضاها به (وخوف العنت) أي الزامدة فقد الحرية وترك المصنف شرطين آخرين أحدهما ان لا يكون تحت حرة مسامة أو كناية تصالح للاستمتاع والثاني اسلام الامة التي ينكحها الحر فلا يحل لمسلم أمة كناية واذانكح الحر أمة بالشروط المذكورة ثم أيسر ونكح حرة لم ينفسخ نكاح الامة (ونظر الرجل الى المرأة على سبعة أضرب أحدها نظره) ولو كان شيخا هرا ماعاجزا عن الوطء (الى أجنبية لغیر حاجة) الى نظرها (فغير جائز) فان كان النظر لحاجة كشهادة عليها اجاز (والثاني نظره) أي الرجل (الى زوجته وأتمه فيجوز) أن ينظر من كل منهما (الى ما عدا الفرج منها) اما الفرج فيحرم نظره وهذا وجه ضعيف والاصح جواز النظر اليه لكن مع الكراهة (والثالث نظره الى ذوات محارمه) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (وأتمه المزوجة فيجوز) أن ينظر فيما عدا ما بين السرة والركبة اما الذي بينهما فيحرم نظره (والرابع النظر) الى الاجنبية (لاجل) حاجة (النكاح فيجوز) للشخص عند عزمه على نكاح امرأة النظر (الى الوجه والكفين) منها ظاهرا وباطنا وان لم تأذن له الزوجة في ذلك وينظر من الامة على ترجيح النووي عند قصد خطبتها ما ينظره من الحرة (والخامس النظر للمداواة فيجوز) نظر الطبيب من الاجنبية (الى المواضع التي يحتاج اليها) في المداواة حتى مداواة الفرج ويكون ذلك بحضور محرم أو زوج أو سيد وان لا تكون هناك امرأة تعالجها (والسادس النظر للشهادة) عليها فينظر الشاهد فرجها عند شهادته بزناها أو ولادتها فان تعمد النظر لغیر الشهادة فسق وردت شهادته (أو) النظر (للمعاملة) للمرأة في بيع وغيره (فيجوز النظر) أي نظره لها وقوله (الى الوجه) منها (خاصة) يرجع للشهادة والمعاملة (والسابع النظر الى الامة عند ابتياعها) أي شرائها (فيجوز) النظر (الى المواضع التي يحتاج اليها) فينظر أطرافها وشعرها لا عورتها

(فصل في ما لا يصح النكاح الابيه) ولا يصح عقد النكاح الابولي) عدل وفي بعض النسخ بولي ذكرو هو احتراز عن الانثى فانها لا تزوج نفسها ولا غيرها (و) لا يصح عقد النكاح أيضا لا بحضور (شاهدي عدل) وذلك المصنف شرط كل من الولي والشاهدين في قوله (ويقتصر الولي والشاهدان الى ستة شرائط) الاول (الاسلام) فلا يكون ولي المرأة كافرا الا فيما يستثنيه المصنف بعد (و) الثاني (البالوغ) فلا يكون ولي المرأة صغیرا (و) الثالث (العقل) فلا يكون ولي المرأة مجنونا سواء أطبق جنونه أو قطعه (و) الرابع (الحرية)

والذكورة والعدالة الآتية
لا يقتصر نكاح التسمية
إلى اسلام الولي ولا
نكاح اذمة الى عدالة
السيد وأولى الولاية
الاب ثم الجدة أبو الازاب
ثم الاخ لأب والام ثم
الاخ لأب ثم ابن الاخ
لأب والام ثم ابن الاخ
للأب ثم الم ثم ابنه على
هذا الترتيب فإذا
عدمت العصبات
فالولي المعتق ثم عسيانه
ثم الحاكم ولا يجوز أن
يصرح بخطبة معتدة
ويجوز أن يعرض لها
ونسكحها بعد انقضاء
عدها والنساء على
ضربين نيبات وأبكار
فالبكر يجوز للأب
والجد اجبارها على
النكاح والتيب لا يجوز
نزويها الا بعد بلوغها
واذنها

في فصل المحرمات
بالنص أربع عشرة
مبيع بالنسب ومن الام
وان علت والبنت وان
سفلت والاخت والحالة
والعمة وبنت الاخ
وبنت الاخت وانتان
بالرضاع الام المرضعة
والاخت من الرضاع
وأربع بالمصاهرة أم
الزوجة والريسة اذا
دخل بالام وزوجة

فلا يكون الولي عبد في ايجاب النكاح ويجوز أن يكون قابلاً في النكاح (و) الخامس (الذكورة) فلا تكون
المرأة واثنى رولين (و) السادس (العدالة) فلا يكون الولي قاسماً واستثنى المصنف من ذلك ما نصته قوله
(الا أنه لا يقتصر نكاح التسمية الى اسلام الولي ولا) يقتصر (نكاح الامة الى عدالة السيد) فيجوز كونه قاسماً
وجميع ما سبق في الولي يعتبر في شأدهي النكاح وأما العمى فلا يقدح في الولاية في الاصح (وأولى الولاية) أي
أحق الأولياء بالتزويج (الاب ثم الجدة أبو الازاب) ثم أبوه وهكذا يقدم الاقرب من الاجداد على الابد (ثم الاخ
للأب والام) ولو غير الشقيق لكان أخصر (ثم الاخ لأب ثم ابن الاخ لأب والام) وان سفل (ثم ابن الاخ
للأب) وان سفل (ثم الم) الشقيق ثم الم للأب (ثم ابنه) أي ابن كل منهم ما وان سفل (على هذا الترتيب) فيقدم
ابن الم الشقيق على ابن الم للأب (فإذا عدمت العصبات) من النسب (فالولي المعتق) الذكر (ثم عسيانه)
على ترتيب الارث أما المولودة المعتقة اذا كانت حرة فيزوج عتية نهان يزوج المعتقة بالترتيب السابق في أولياء
النسب فإذا ماتت المعتقة زوج عتية نهان من له الولاية على المعتقة ثم ابنه ثم ابن ابنه (ثم الحاكم) يزوج عنه فقد
الأولياء من النسب والولاء ثم يصرح المصنف في بيان الخطبة بكسر الخاء وهي التماس الخاطبة من الخطوبة
النكاح فقال (ولا يجوز أن يصرح بخطبة معتدة) عن وفاة أو طلاق بأن أو رجعي والتصريح ما يقطع بالرغبة
في النكاح كقوله للمعتدة أريد نكاحك (ويجوز) ان لم تكن المعتدة عن طلاق رجعي (أن يعرض لها)
بالخطبة (ونسكحها بعد انقضاء عدتها) والتعرض ما لا يقطع بالرغبة في النكاح بل يحتملها كقول الخاطبة
للزوجة رغب فيك أما المرأة الخلية من موانع النكاح وعن خطبة سابقة فيجوز خطبتها تعرضاً ونكاحاً
(والنساء على ضربين نيبات وأبكار) والتيب من زالت بكارتها بوطء حلال أو حرام والبكر عكسها (فالبكر
يجوز للأب والجد) عند عدم الأب أصلاً أو عدم أهليته (اجبارها) أي البكر (على النكاح) ان وجدت
شروط الاجبار بكون الزوجة غير موطوءة قبل وان تزوج بكف بمهر مثلها من نقد البلد (والتيب لا يجوز)
لوليها (نزويها الا بعد بلوغها واذنها) نطقاً لا سكوتاً

في فصل المحرمات أي المحرم نكاحهن (بالنص أربع عشرة) وفي بعض النسخ أربعة عشر (سبع)
بالنسب وهي الأم وان علت والبنت وان سفلت) أما المخلوقة من ماء زنا شخص فتحل له على الاصح لكن مع
الكراهة وسواء كانت المزني بها مطاوعة أو لا وأما المرأة فلا يحل لها ولدها من الزنا (والاخت) شقيقة كانت أو
لاب أو لام (والحالة) حقيقة أو بتوسط نكالة الاب أو الام (والعمة) حقيقة أو بتوسط كعمة الاب (وبنت الاخ)
و بنات أولاده من ذكروا نتي (وبنت الاخت) و بنات أولادها من ذكروا نتي وعطفت المصنف على قوله سابقاً
سبع قوله هنا (وانتاتان) أي المحرمات بالنص اثنتان (بالرضاع) وهما (الام المرضعة والاخت من الرضاع) وانما
اقتصر المصنف على اثنتين للنص عليهما في الآية والا فالسبع المحرمة بالنسب تحرم بالرضاع أيضاً كما سياتي
التصريح به في كلام المتن (و) المحرمات بالنص (أربع بالمصاهرة) وهي (أم الزوجة) وان علت أمها سواء من
نسب أو رضاع سواء وقع دخول الزوج بالزوجة أم لا (والريسة) أي بنت الزوجة (اذا دخل بالام وزوجة الاب)
وان علا (وزوجة الابن وان سفل) والمحرمات السابقة حرماتها على التأيد (وواحدة) حرماتها على التأيد
بل (من جهة الجمع) فقط (وهي أخت الزوجة) فلا يجمع بينها وبين أختها من أب أو أم أو بينهما بنت أو
رضاع ولو رضىت أختها بالجمع (ولا يجمع) أيضاً (وبين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها) فان جمع الشخص بين
من حرم الجمع بينهما فقد واحد نكحهما فيه بطل نكاحهما أو لم يجمع بينهما بل نكحهما من قبل فإني في
الباطل ان علت السابقة فان جهلت بطل نكاحهن وان علمت السابقة ثم نسيت منع منها ومن حرم جمعها
بنكاح حرم جمعها أيضاً الوطء بذلك المين وكذا لو كانت أحداهما زوجة والأخرى مملوكة فإن ولياً وأحد
من المملوكتين حرمت الأخرى حتى يحرم الأولى بطريق من الطرق كبيعها أو تزويجها أو إقرارها بطريق غيره

الاب وزوجة الابن وواحدة من جهة الجمع وهي أخت الزوجة ولا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وبنتها

(ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) وسبق أن الذي يحرم من النسب سبع فيحرم بالرضاع تلك السبع أيضا
 ثم شرع في عيوب النكاح المثبتة للخيار فيه فقال (وترد المرأة) أي الزوجة (بخمسة عيوب) أحدها (الجنون)
 سواء أطبق أو قطع قبل العلاج أو لا يخرج الاغماء فلا يثبت به الخيار في فسخ النكاح ولو دام خلافا للمتولى
 (و) ثانيها بوجود (الجنان) بذاك مجمعة وهو علة يحرم منها العضو ثم يسود ثم يقطع ثم يثائر (و) الثالث بوجود
 (البرص) وهو بياض في الجلد يذهب دم الجلد وما تحتها من اللحم فخرج البهق وهو ما يغير الجلد من غير اذهاب
 دمه فلا يثبت به الخيار (و) الرابع بوجود (الرقق) وهو انسداد محل الجماع بالحجم (و) الخامس بوجود (القرن)
 وهو انسداد محل الجماع بعظام وماعدا هذه العيوب كالبحر والصنان لا يثبت به الخيار (ويرد الرجل) أيضا أي
 الزوج (بخمسة عيوب بالجنون والجنان والبرص) وسبق معناها (و) بوجود (الجب) وهو قطع الذكركله أو
 بهضه والباقي منه دون الحشفة فإن بقي قدرها فأكثر فلا خيار (و) بوجود (العنة) يضم العين وهو عجز الزوج
 عن الوطء في القبل لسقوط القوة النائرة لضعف في قلبه أو ألتته ويشترط في العيوب المذكورة الرفع فيها إلى
 القاضي ولا ينفرد الزوجان بالتراضي بالفسخ فيها كما يقتضيه كلام الماوردي وغيره لكن ظاهر النص خلافه
 فصل في أحكام الصداق وهو بفتح الصاد أقصع من كسر هاء مشتق من الصدق بفتح الصاد وهو اسم لشديد
 الصلب وشرع اسم لمال واجب على الرجل بنكاح أو وطء شبهة أو موت (ويستحب تسمية المهر في عقد
 النكاح) ولو في نكاح عبد السيد أمتة ويكفي تسمية أي شيء كان ولكنه يسن عدم النقص عن عشرة دراهم
 وعدم الزيادة على خمسمائة درهم خالصا وأشعر قوله يستحب بجواز اخلاء النكاح عن المهر وهو كذلك (فان لم
 يسم) في عقد النكاح مهر (صح العقد) وهذا معنى التفويض ويصدر تارة من الزوجة البالغة الرشيدة كقولها
 لو لم يزوجني بلا مهر أو على أن لا مهر لي فيزوجني الولي وينفي المهر أو يسكت عنه وكذا لو قال سيد الأمة لشخص
 زوجتك أمتي ونفي المهر أو سكت (و) إذا صح التفويض (وجب المهر) فيه (ثلاثة أشياء) وهي (أن يفرضه
 الزوج على نفسه) وترضى الزوجة بما يفرضه (أو يفرضه الحاكم) على الزوج ويكون المقرض عليه مهر المثل
 ويشترط علم القاضي بقدره أما رضى الزوجين بما يفرضه فلا يشترط (أو يدخل) أي الزوج (بها) أي الزوجة المفوضة
 قبل فرض من الزوج أو الحاكم (فيجب لها) مهر المثل بنفس الدخول ويعتبر هذا المهر بحال العقد في الأصح
 وإن مات أحد الزوجين قبل فرض ووطء وجب مهر مثل في الأظهر والمراد بمهر المثل قدر ما يرغب به في مثلها
 عادة (وليس لأقل الصداق) حذم معين في القالة (ولا أكثره حد) معين في الكثرة بل الضابط في ذلك أن كل شيء
 صح جعله ثمنًا من عين أو منفعة صح جعله صداقا وسبق أن المستحب عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة
 على خمسمائة درهم (ويجوز أن يتزوجها على منفعة معاومة) كتعليمها القرآن (ويسقط بالطلاق قبل الدخول
 نصف المهر) أما بعد الدخول ولو مرة واحدة فيجب كل المهر ولو كان الدخول سراً كما كوطء الزوج زوجته حال
 أحرازها أو حيضها أو يجب كل المهر كما سبق بموت أحد الزوجين لابتحار الزوج مهاي في الجديد وإذا قتلت الحرة نفسها
 قبل الدخول بها لا يسقط مهرها بخلاف ما لو قتلت الأمة نفسها أو قتلتها سيداها قبل الدخول فانه يسقط مهرها
 فصل في (الوليعة على العرس مستحبة) والمراد بها طعام يتخذ للعرس وقال الشافعي تصدق الوليعة على كل
 دعوة لحادث سرور وأقلها لكثرة شاة وللقل ما تيسر وأنواعها كثيرة مذكورة في المطولات (والاجابة اليها)
 أي وليمة العرس (واجبة) أي فرض عين في الأصح ولا يجب الاكل منها في الأصح أما الاجابة لغير وليمة العرس
 من بقية الولائم فليست فرض عين بل هي سنة وإنما تجب الدعوة لوليمة العرس أو تسن لغيرها بشرط أن لا يخص
 الداعي الاغنياء بالدعوة بل يدعوهم والفقراء وأن يدعوهم في اليوم الاول فإن أولم ثلاثة أيام لم تجب الاجابة
 في اليوم الثاني بل تستحب وتكره في اليوم الثالث وبقية الشروط مذكورة في المطولات وقوله (الامن عذر)
 أي مانع من الاجابة للوليعة كان يكون في موضع الدعوة من يتأذى به المدعو أو لا تليق به مجالسته

ويحرم من الرضاع ما
 يحرم من النسب وترد
 المرأة بخمسة عيوب
 بالجنون والجنان
 والبرص والرقق والقرن
 ويرد الرجل بخمسة
 عيوب بالجنون والجنان
 والبرص والجب والعنة
 فصل في ويستحب
 تسمية المهر في النكاح
 فان لم يسم صح العقد
 ووجب المهر بثلاثة
 أشياء أن يفرضه الزوج
 على نفسه أو يفرضه
 الحاكم أو يدخل بها
 فيجب مهر المثل وليس
 لأقل الصداق ولا
 لاكثره حد ويجوز
 أن يتزوجها على منفعة
 معلومة ويسقط بالطلاق
 قبل الدخول نصف
 المهر
 فصل في والوليعة على
 العرس مستحبة
 والاجابة اليها واجبة
 الامن عذر

(فصل) والتسوية في القسم بين الزوجات واجبة ولا يدخل على غير المقسوم لها نصيب حاجة وإذا أراد السفر أقصر ينهن وخرج بالتي تخرج لها القرعة وإذا تزوج جديدة خصها بسبع ليال إن كانت بكر أو ثلاث إن كانت ثيبا وإذا خاف نشوز المرأة وعظها فإن ابت إلا النشوز هجرها فإن أقامت عليه هجرها وضربها ويسقط بالنشوز قسمها ونفقتها

(فصل) في الخلع جاز على عوض معلوم وتلك به المرأة نفسها ولا رجعة له عليها إلا بنكاح جديد ويجوز الخلع في الطهر وفي الحيض ولا يلحق المختلعة الطلاق

(فصل) والطلاق ضربان صريح وكناية فالصريح ثلاثة ألفاظ الطلاق والسراح ولا يفترق صريح الطلاق إلى الثية والكنائية كل لفظ احتمل الطلاق وغيره ويفترق إلى الثية والنساء فيه ضربان ضرب في ملاقين سنة

(فصل) في أحكام القسم والنشوز والاول من جهة الزوج والثاني من جهة الزوجة ومعنى نشوزها ارتفاعها عن أداء الحق الواجب عليها وإذا كان في عصمة شخص زوجتان فأكثر لا يجب عليه القسم بينهما وبينهن حتى لو أعرض عنهن أو عن الواحدة فلم يبيت عندهن أو عندها لم يأنم ولكن يستحب أن لا يعطاهن من المبيت ولا الواحدة أيضا إن يبيت عندهن أو عندها وأدنى درجات الواحدة أن لا تخلينها كل أربع ليال عن ليلة (والنشوز في القسم بين الزوجات واجبة) وتعتبر التسوية بالسكان تارة وبالزمان أخرى أما المكان فيحرم الجمع بين الزوجتين فأكثر في مسكن واحد إلا بالرضا أو أما الزمان فن لم يكن حارسا مثلاً فعماد القسم في حقه الليل والنهار تبع له ومن كان حارساً فعماد القسم في حقه النهار والليل تبع له (ولا يدخل) الزوج ليلاً (على غير المقسوم لها نصيب حاجة) فإن كان الحاجة كعبادة ونحوها لم يمنع من الدخول وحينئذ إن طال مكثه قضى من نوبة المدخول عليها مثل مكثه فإن جامع قضى زمن الجماع لا نفس الجماع الآن يقصر زمنه فلا يقضيه (وإذا أراد) من في عصمته زوجات (السفر أقصر ينهن وخرج) أي سافر (بالتى تخرج لها القرعة) ولا يقضى الزوج المسافر للثخانات مدة سفره ذهاباً فإن وصل مقصده وصارمة بإبان نوى إقامة مؤثرة أول سفره أو عند وصول مقصده أو قبل وصوله قضى مدة الإقامة إن ساكن المصحوبة معه في السفر كقوله الماوردي والالم يقض أمامته الرجوع فلا يصح على الزوج قضاؤها بعد إقامته (وإذا تزوج الزوج جديدة خصها) حنا ولو كانت أمة وكان عند الزوج غير الجديدة وهو يبيت عندها (سبع ليال) متواليات (إن كانت) تلك الجديدة (بكر) ولا يقضى بالياقيات (و) خصها (بثلاث) متواليات (إن كانت) تلك الجديدة (ثيباً) فلو فرق في الليالي بنومه ليلة عند الجديدة وليلة في مستحب مثلاً لم يحسب ذلك بل يوفى الجديدة حقه متواليات ويقضى ما فرقه بالياقيات (وإذا خاف) الزوج (نشوز المرأة) وفي بعض النسخ وإذا بان نشوز المرأة أي ظهر (وعظها) زوجها بالاضرب ولا هجرها كقوله طالق الله في الحق الواجب عليك وأعلمي أن النشوز مسقط للنفقة والقسم وليس القسم للزوج من النشوز بل تستحق به التأديب من الزوج في الأصح ولا يرفعها إلى القاضي (فإن أبت) بعد الوعد (إلا النشوز هجرها) في مضجعها وهو فراشها فلا يضاجعها فيه وهجرانها بالكلام حرام فبما زاد على ثلاثة أيام وقال في الزوجة ما في الحجر بغير عذر شرعي والافلا تحرم الزيادة على الثلاثة (فإن أقامت عليه) أي النشوز يشكره منها (هجرها وضربها) ضرب تأديب لها وإن أقضى ضربها إلى التلف وجب الغرم (ويسقط بالنشوز قسمها ونفقتها)

(فصل) في أحكام الخلع وهو بضم الخاء للجمعة مشتق من الخلع بفتحها وهو التزج وضرب عارفة بعوض مقصود نخرج الخلع على دم ونحوه (والخلع جاز على عوض معلوم) مقدور على تسليمه فإن كان على عوض مجهول كأن خاله ما على ثوب غير معين بآنت بغير المثل (و) الخلع الصحيح (تلك به المرأة نفسها ولا رجعة له) أي الزوج (عليها) سواء كان العوض صحيحاً أو لا وقوله (الابشكاح جديد) ساقط في أكثر النسخ (ويجوز الخلع في الطهر وفي الحيض) ولا يكون حراماً (ولا يلحق المختلعة الطلاق) بخلاف الرجعية فيلحقها

(فصل) في أحكام الطلاق وهو لغة حل القيد وشرعاً حل قيد النكاح ويشترط لنفوذ التكليف والانتشار وأما السكران فينفذ طلاقه عقوبته (والطلاق ضربان صريح وكناية) فالصريح ما لا يحتمل شبه الطلاق والكنائية ما يحتمل غيره ولونلفظ الزوج بالصريح وقال لم أرد به الطلاق لم يقبل قوله (فالصريح ثلاثة ألفاظ الطلاق) وما اشتق منه كملقتك وأنت طالق ومطلقة (والفراق والسراح) كفراقك وأنت مفارقة وسرحتك وأنت مسرحة ومن الصريح أيضاً الخلع أن ذكر المال وكذا المفاداة (ولا يفترق صريح الطلاق إلى الثية) ويستثنى المكره على الطلاق فصريحه كناية في حقه أن نوى وقع والا فلا (والكناية كل لفظ احتمل الطلاق وغيره ويفترق إلى الثية) فإن نوى بالكناية الطلاق وقع والا فلا وكناية الطلاق كانت بنية تخليته الحق بأهلك وغير ذلك مما هو في المطولات (والنساء فيه) أي الطلاق (ضربان ضرب في ملاقين سنة) وبذعة وهن

ذوات الحيض) وأراد المصنف بالسنة الطلاق الجائز وبالبدعة الطلاق الحرام (فالسنة أن يوقع الزوج (الطلاق في طهر غير مجامع فيه والبدعة أن يوقع) الزوج (الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة وهي أربعة الصغيرة والآيسة) وهي التي انقطع حيضها (والحامل والمختلعة التي لم يدخل بها) الزوج وينقسم الطلاق باعتبار آخر إلى واجب كطلاق المولى ومنسحب كطلاق امرأة غير مستقيمة الحال كسيسة الخلق ومكره كطلاق مستقيمة الحال وسرام كطلاق البدعة وقد سبق وأشار الامام لالطلاق المباح بطلاق من لا يهواها الزوج ولا تسمح نفسه بمؤتمها بلا استمتاع بها

فصل في طلاق الحر والعبد وغير ذلك (ويمالك) الزوج (الحر) على زوجته ولو كانت أمة (ثلاث تطليقات و) يملك (العبد) عليها (تطليقتين) فقطرة كانت الزوجة أمة والمبعض والمكاتب والمذبر كالعبد القن (ويصح الاستثناء في الطلاق إذا وصل به) أي وصل الزوج لفظ المستثنى بالمستثنى منه اتصالا عرفيا بان يعد في العرف كالأما واحد أو يشترط أيضا أن ينوي الاستثناء قبل فراغ البين ولا يكفي التلفظ به من غيرنية الاستثناء ويشترط أيضا عدم استغراق المستثنى منه فان استغرقه كانت طلاق ثلاثا لا ثلاثا بطل الاستثناء (ويصح تعليقه) أي الطلاق (بالصفة والشرط) كان دخلت الدار فانت طالق فتطلق إذا دخلت (و) الطلاق لا يقع الاعلى زوجة وحيث لا يقع الطلاق قبل النكاح) فلا يصح طلاق الأجنبية تنجيزا كقوله لها طالقك ولا تعليقا كقوله لها ان تزوجتك فانت طالق وان تزوجت فلانة فهي طالق (وأربع لا يقع طلاقهم الصبي والمجنون) وفي معناه المغنى عليه (والنائم والمكره) أي بغير حق فان كان بحق وصورته كما قال جمع اكره القاصي للأولى بعدمدة الإيلاء على الطلاق وشرط الا كراهة قدرة المكره بكسر الراء على تحقيق ما عليه المكره بفتحها بولاية أو تغلب وعجز المكره بفتح الراء عن دفع المكره بكسر الراء منه أو استغناء عن خصه ونحو ذلك وظنه أنه ان امتنع مما أكره عليه فعل ما خوفه به ويحصل الا كراهة بالتخويف بضرب شديد أو حبس أو تلف مال ونحو ذلك وإذا ظهر من المكره بفتح الراء قرينة اختيار بان أكرهه شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة وقع الطلاق وإذا صدر تعليق الطلاق بصفة من مكاف ووجدت تلك الصفة في غير تكليف فان الطلاق المعلق بها يقع بها والسكران ينفذ طلاقه كما سبق

فصل في أحكام الرجعة الرجعة بفتح الراء وجكى كسر هاء هي لغة المرة من الرجوع وشرع الد الزوجة الى النكاح في عدة طلاق غير بائن على وجه مخصوص وخرج بطلاق وطء الشبهة والظهار فان استباحة الوطء فيهما بعذر زوال المانع لا نسعى رجعة (وإذا طلق) شخص (امراة واحدة أو اثنتين فله) بغير ادنها (مراجعتها) بالم تنقض عدتها) وتحصل الرجعة من الناطق بالفاظ منها راجعتك وما تصرف منها والأصح أن قول المرتجع رد ذلك لنكاحي وأمسكتك عليه صريحان في الرجعة وان قوله تزوجتك أو نكحتك كنايةتان وشرع المرتجع ان لم يكن محرما أهلية النكاح بنفسه وحيث قد فصح رجعة السكران لارجعة المرتد ولارجعة الصبي والمجنون لان كلا منهما ليس أهلا للنكاح بنفسه بخلاف السفية والعبد فرجعتهما صحية من غير اذن الولي والسيد وان وقف ابتداء نكاحهما على اذن الولي والسيد (فان انقضت عدتها) أي الرجعية (حل له) أي زوجها (نكاحها) مقدس جديد تكون معه) بعد العقد (على ما بقي من الطلاق) سواء انصبت بزواج غيره أم لا (فان طلقها) زوجها (ثلاثا) ان كان حرا أو طليقتين ان كان عبدا قبل الدخول أو بعده (لم تحل له الا بعد وجود خمس شرائط) حدها (انقضاء عدتها منه) أي المطلق (و) الثاني (تزوجها بغيره) تزويجا صحيحا (و) الثالث (دخوله) أي لغير (بها واصلتها) بان يزوج حشقتها أو قدرها من مقطوعها بقبول المرأة لا بدبرها بشرط الانتشار في الذكركون الموجب من يمكن جماعه لاطفلا (و) الرابع (ينوتها منه) أي الغير (و) الخامس (انقضاء عدتها منه) **فصل** في بيان أحكام الإيلاء وهو لغة مصدر آلى يولى إيلاء إذا حلف بشرع عا حلف زوج يصح طلاقه ليمتنع

ذوات الحيض فالسنة أن يوقع الطلاق في طهر غير مجامع فيه والبدعة ان يوقع الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة وهي أربعة الصغيرة والآيسة والحامل والمختلعة التي لم يدخل بها

فصل في طلاق الحر والعبد وغير ذلك (ويمالك) الزوج (الحر) على زوجته ولو كانت أمة (ثلاث تطليقات والعبد عليها (تطليقتين) فقطرة كانت الزوجة أمة والمبعض والمكاتب والمذبر كالعبد القن (ويصح الاستثناء في الطلاق إذا وصل به) أي وصل الزوج لفظ المستثنى بالمستثنى منه اتصالا عرفيا بان يعد في العرف كالأما واحد أو يشترط أيضا أن ينوي الاستثناء قبل فراغ البين ولا يكفي التلفظ به من غيرنية الاستثناء ويشترط أيضا عدم استغراق المستثنى منه فان استغرقه كانت طلاق ثلاثا لا ثلاثا بطل الاستثناء (ويصح تعليقه) أي الطلاق (بالصفة والشرط) كان دخلت الدار فانت طالق فتطلق إذا دخلت (و) الطلاق لا يقع الاعلى زوجة وحيث لا يقع الطلاق قبل النكاح) فلا يصح طلاق الأجنبية تنجيزا كقوله لها طالقك ولا تعليقا كقوله لها ان تزوجتك فانت طالق وان تزوجت فلانة فهي طالق (وأربع لا يقع طلاقهم الصبي والمجنون) وفي معناه المغنى عليه (والنائم والمكره) أي بغير حق فان كان بحق وصورته كما قال جمع اكره القاصي للأولى بعدمدة الإيلاء على الطلاق وشرط الا كراهة قدرة المكره بكسر الراء على تحقيق ما عليه المكره بفتحها بولاية أو تغلب وعجز المكره بفتح الراء عن دفع المكره بكسر الراء منه أو استغناء عن خصه ونحو ذلك وظنه أنه ان امتنع مما أكره عليه فعل ما خوفه به ويحصل الا كراهة بالتخويف بضرب شديد أو حبس أو تلف مال ونحو ذلك وإذا ظهر من المكره بفتح الراء قرينة اختيار بان أكرهه شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة وقع الطلاق وإذا صدر تعليق الطلاق بصفة من مكاف ووجدت تلك الصفة في غير تكليف فان الطلاق المعلق بها يقع بها والسكران ينفذ طلاقه كما سبق

فصل في أحكام الرجعة الرجعة بفتح الراء وجكى كسر هاء هي لغة المرة من الرجوع وشرع الد الزوجة الى النكاح في عدة طلاق غير بائن على وجه مخصوص وخرج بطلاق وطء الشبهة والظهار فان استباحة الوطء فيهما بعذر زوال المانع لا نسعى رجعة (وإذا طلق) شخص (امراة واحدة أو اثنتين فله) بغير ادنها (مراجعتها) بالم تنقض عدتها) وتحصل الرجعة من الناطق بالفاظ منها راجعتك وما تصرف منها والأصح أن قول المرتجع رد ذلك لنكاحي وأمسكتك عليه صريحان في الرجعة وان قوله تزوجتك أو نكحتك كنايةتان وشرع المرتجع ان لم يكن محرما أهلية النكاح بنفسه وحيث قد فصح رجعة السكران لارجعة المرتد ولارجعة الصبي والمجنون لان كلا منهما ليس أهلا للنكاح بنفسه بخلاف السفية والعبد فرجعتهما صحية من غير اذن الولي والسيد وان وقف ابتداء نكاحهما على اذن الولي والسيد (فان انقضت عدتها) أي الرجعية (حل له) أي زوجها (نكاحها) مقدس جديد تكون معه) بعد العقد (على ما بقي من الطلاق) سواء انصبت بزواج غيره أم لا (فان طلقها) زوجها (ثلاثا) ان كان حرا أو طليقتين ان كان عبدا قبل الدخول أو بعده (لم تحل له الا بعد وجود خمس شرائط) حدها (انقضاء عدتها منه) أي المطلق (و) الثاني (تزوجها بغيره) تزويجا صحيحا (و) الثالث (دخوله) أي لغير (بها واصلتها) بان يزوج حشقتها أو قدرها من مقطوعها بقبول المرأة لا بدبرها بشرط الانتشار في الذكركون الموجب من يمكن جماعه لاطفلا (و) الرابع (ينوتها منه) أي الغير (و) الخامس (انقضاء عدتها منه)

يخبر بين الفينة
والتكفير أو الطلاق
فإن امتنع طلق عليه
الحاكم
فصل في الرجل زوجته
أنت على كذا رأي
فاذا قال لها ذلك ولم
يتبعه بالطلاق صار عائدا
وزمته الكفارة
والكفارة عتق رقبة
مؤمنة سليمة من
العيوب المضرة بالعمل
والكسب فإن لم يجد
فصيام شهرين
متتابعين فإن لم يستطع
فاطعام ستين مسكينا
كل مسكين مد ولا يحل
لظاهر وطؤها حتى
يكفر
فصل في وإذا رمى
الرجل زوجته بالزنا
فعليه حد النذف إلا أن
يقم البينة أو يلاعن
فيقول عند الحاكم
في الجامع على المنبر
في جماعة من الناس
أشهد بأنه اتى لمن
الصادقين فيما رميت
به زوجتي فلانة من
الزنا وإن هذا الولد من
الزنا وليس مني أربع
سرات ويتسول في
ثلاثة بعد أن يعظه
الحاكم وعلى لعنة الله
من كفت من الكاذبين

من وطء زوجته في قبلها مطلقاً وفوق أربعة أشهر وهذا المعنى مأخوذ من قول المصنف (وإذا حلف أن لا يطأ زوجته) مطاً (مطلقاً ومدة) أي وطأ مقيداً بمدة (تزيد على أربعة أشهر فهو) أي الحالف المذكور (مولى) من زوجته سواء حلف بالله تعالى أو بتسقية من صفاته أو غلق وطء زوجته بطلاق أو عتق كقوله إن وطئت فلانة طالق أو فعديتني حر فإذا وطئ طلق وعتق العبد وكذا لو قال إن وطئت فلانة على صلاة أو صوم أو حرم أو عتق فلانة يكون مولى أيضاً (ويؤجل له) أي عمل المولى حتماً إذا كان أو عبداً في زوجة مطيعة للطء (إن خالته ذلك أربعة أشهر) وأبتدأ في الزوجة من الأيلاء وفي الرجعية من الرجعة (ثم) بعد انقضاء المدة (محرم) المولى (بين الفيتة) بأن يوج المولى حشنته أو قدرهما من مقطوعها بمقبول المرأة (والتكفير) لليمين إن كان حلفه بالله تعالى على ترك وطئها (أو الطلاق) للمحالف عليها (فإن امتنع) الزوج من الفيتة والطلاق (طأ) عليه الحاكم طلاقاً واحدة رجعية فإن طلق أكثر من الملقع فإن امتنع من الفيتة فقط أمر الحاكم بالطلاق (مؤجل) في بيان أحكام الظاهر وهو لغة مأخوذ من الظاهر وشرعاً تشبيه الزوج زوجته غير الباش باني لم تكفر حلاله (والظاهر أن يقول الرجل زوجته أنت على كذا رأي) وخص الظاهر دون البطل مثلاً لأن الظاهر موضع الركوب والزوجة موكوب الزوج (فإذا قال لها ذلك) أي أنت على كذا رأي (ولم ينبع بالطلاق صاعداً) من زوجته (ولزمته) حيثئذ (الكفارة) وهي مرتبة وذ كر المصنف بيان ترتيبها في قوله (والكفارة بمئة رقة مؤنة) مسعدة ولو باسلام أحد أبويها (سليمة من العيوب المضرة بالعمل والكسب) اضراراً أيضاً (فإن لم يجد) المظاهر الرقة المذكورة بأن عجز عنها حساً أو شرعاً (فصيام شهرين متتابعين) ويعتبر الشهران بالطلاء ولو نقص كل منهما عن ثلاثين يوماً ويكون صومهما بنية الكفارة من الليل ولا يشترط نية تتابع في الأصح (فإن لم يستطع) المظاهر صوم الشهرين أو لم يستطع تتابعهما (فأطعم مائتين مسكينا) أو فقيراً (كل) أو فقيراً (مد) من جنس الحب المخرج في زكاة الفطر وحيثئذ فيكون من غالب خوات بلد المكفر كبر وشبهه لا دقيق وسويق وإذا عجز المكفر عن الخصال الثلاث استقرت الكفارة في أدنى ما قد قدر بعد ذلك على خصال فعلها ولو قدر على بعضها كمد طعام أو بعض مد أخرجه (ولا يحل للمظاهر وطؤها) أي زوجته التي طأها منها (حتى يكفر) بالكفارة المذكورة

فصل في بيان أحكام القذف والعان وهو لغة مصدر مأخوذ من العان أي البعد وشرعا كلمات مخدومة جعلت حجة للمطر إلى قذف من لطم فراشه وألحق العار به (وإذا رمى) أي قذف (الرجل زوجته بالزنا عليه حجة القذف) وسيأتي أنه مما نون جلدة (الأن يقيم) الرجل القاذف (البينة) بزنا المقدوفة (أو بالأعني) زوجته المقدوفة وفي بعض النسخ أو يلتمعن بأمر الحاكم أو من في حكمه كالحكم (فيقول عند الحاكم في الجامع على المبر في جماعة من الناس) أقلهم أربعة (أشهد بالله أنني لمن الصادقين فيما رويت به زوجتي) الغائبة (فلا زنا من الزنا) وإن كانت حاضرة أشار لها بقوله زوجتي هذه وإن كان هناك ولي ينفيه ذكره في السكامات فيقول (وإن هذا الولد من الزنا وليس مني) ويقول للملاعن هذه السكامات (أربع مرات) ويقول في المرة الخامسة بعد أن يعظه الحاكم وألحقكم بتعويذه من عذاب الله تعالى في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى لعنة الله إن كنت من الكاذبين) فيما رويت به هذه من الزنا وقول المصنف على المنسبر في جماعة ليس بأربع في اللعان بل هو ستة (ويتعلق بلعانه) أي الزوج وإن لم تلعن الزوجة (خمس أحكام) أحدها (بمقروط الحد) أي حد القذف للملاعة (عنه) إن كانت محصنة وسقوط التعزير عنه إن كانت غير محصنة (و) الثاني (ويجوز الحد عليها) أي حد زناها مسلمة كانت أو كافرة إن لم تلعن (و) الثالث (زوال الفرائض) وغيره غير المصنف بالفرقة المؤبدة وهي حاصلة ظاهر أو باطنا وإن كذب الملاعن نفسه (و) الرابع (نفي الولد) عن الملاعن أما الملاعة فلا يثبت عنها نسب الولد (و) الخامس (التعزيم) للزوجة للملاعة (على الأب) فلا يعمل للملاعن فكأنها

ويتعلق بلعانه خمسة أحكام سقوط الحد عنه ووجوب الحد عليهم أو زوال الفرائض ونفي الوالد والجد عن الميراث

ولا يطؤها بملك اليمين ولو كانت أمة واشتراها وفي المطلوات زيادة على هذه الخمسة منها سقوط حصتها في حق الزوج ان لم تلعن حتى لو قد فها بزنا بعد ذلك لا يحسد (ويسقط الحد عنها بان تلتعن) أي تلعن الزوج بعد تمام لعانه (فتقول) في لعانها ان كان الملاحن حاضرا (أشهد بالله ان فلانا هذا من الكاذبين فيمارى في بطن الزنا) وتكرر الملاءة هذا الكلام (أربع مرات وتقول في المرة الخامسة) لعانها (بعد أن يعظها الحاكم) أو المحكم يتخوفه لها من عذاب الله في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى غضب الله ان كان من الصادقين) فيما رماي به من الزنا وما ذكر من القول المذكور محله في الناطق أما الآخر في لعلن بشارته مفهومة ولو أبدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالخلف كقول الملاحن أحلف بالله أو لفظ الغضب باللعن أو عكسه كقولها لعنة الله على وقوله غضب الله على أو ذكر كل من الغضب واللعن قبل تمام الشهادات الأربع لم يصح في الجميع

فصل في أحكام العدة وأنواع العدة وهي لغة الاسم من اعتد وشعر عان ربص المرأة مدة يعرف فيها براءة زوجها باقراء أو أشهر أو وضع حمل (والمعتدة على ضربين متوفى عنها زوجها) زوجها (وغير متوفى عنها فالتوفى عنها زوجها (ان كانت) حرة (حاملة فعدتها) عن وفاة زوجها (بوضع الحمل) كله حتى ثانی توأمين مع امكان نسبة الحمل لليت ولو احتملا كمنفى بلعان فلو مات صبي لا يولد لثله عن حاملة فعدتها بالاشهر لا بوضع الحمل (وان كانت حاملة فعدتها أربعة أشهر وعشر) من الايام لباليها وتعتبر الاشهر بالاهلة ما أمكن ويكمل المنكسر ثلاثين يوما (وغير المتوفى عنها زوجها) (ان كانت حاملة فعدتها بوضع الحمل) المنسوب لصاحب العدة (وان كانت حائلا وهي من ذوات) أي صواحب (الحيض فعدتها ثلاث قروء وهي الاطهار) وان طلقت طاهرا بان بقي من زمن طهرها بقية بعد طلاقها انقضت عدتها بالطلعن في حيضة ثالثة أو طلقت حائضا أو نفساء انقضت عدتها بطعن في حيضة رابعة وما بقي من حيضها لا يحسب قرأ (وان كانت) تلك المعتدة (صغيرة) أو كبيرة لم تحض أصلا ولم تباغ من اليأس أو كانت متعجيرة (أو آيسة فعدتها ثلاثة أشهر) هلالية ان انطبق طلاقها على أول الشهر فان طلقت في أثناء شهر فعدته هلالا ولا يكمل المنكسر ثلاثين يوما من الشهر الرابع فان حاضت المعتدة في الاشهر وجب عليها العدة بالاقراء أو بعد انقضاء الاشهر لم تجب الاقراء (والمطلقة قبل الدخول به الاعدة عليها) سواء باشرها الزوج فيما دون الفرج أم لا (وعدة الأمة) الحامل اذا طلقت طلاقا رجعيا أو بانئا (بالجل) أي بوضع بشرط نسبتها الى صاحب العدة وقوله (كعدة الحرة) الحامل أي في جميع ما سبق (وبالاقراء أن تعتد بقرأين) والمبعضة والمسكوبة وأم الولد كالأمة (وبالشهور عن الوفاة أن تعتد بشهرين وخمس ليال) عدتها (عن الطلاق أن تعتد بشهر ونصف) على النصف وفي قول شهران وكلام الغزالي يقتضي ترجيح واحد وأما المصنف فجعله أولى حيث قال (فان اعتدت بشهرين كان أولى) وفي قول عدتها ثلاثة أشهر وهو الاحوط كما قال الشافعي رضي الله عنه وعليه جمع من الاصحاب

فصل في أنواع المعتدة وأحكامها (ويجب للمعتدة الرجعية السكنى) في مسكن فراقها ان لاقى بها (والنفقة) والسكوسة إلا ان تكون ناشرة قبل طلاقها أو في أثناء عدتها وكما يجب لها النفقة يجب لها بقية المثلن الآلة التخليف (ويجب للبائن السكنى دون النفقة إلا ان تكون حاملة) فتجب لها النفقة بسبب الحمل على الصحيح وقيل ان النفقة للحمل (ويجب على المتوفى عنها زوجها الاحداد وهو) لغة مأخوذ من الحد وهو المنع وشعرعا (الامتناع من الزينة) بترك لبس مصبوغ بقصد به الزينة كشوب أصفر أو أحمر ويباح غير المصبوغ من قطن وصوف وكتان وبريسم ومصبوغ لا يقصد زينة (و) الامتناع من (الطيب) أي من استعماله في بدن أو ثوب أو طعام أو كل غير محرم أما المحرم كالا كتحال بالائم الذي لا طيب فيه حرام الحاجة كرمه فيرخص فيه لاجل دونه مع ذلك فتستعمله لئلا وتمسح به نهارا إلا ان دعت ضرورة لاستعماله نهارا والمرأة أن تحسد على غير زوجها من قريب لها أو أجنبي ثلاثة أيام فأقل وتحرم الزيادة عليها ان قصدت ذلك فان زادت عليها بلا قصد لم

ويسقط الحد عنها بان تلتعن فتقول أشهد بالله ان فلانا هذا من الكاذبين فيمارى في بطن الزنا) وتكرر الملاءة هذا الكلام (أربع مرات وتقول في المرة الخامسة) لعانها (بعد أن يعظها الحاكم) أو المحكم يتخوفه لها من عذاب الله في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى غضب الله ان كان من الصادقين) فيما رماي به من الزنا وما ذكر من القول المذكور محله في الناطق أما الآخر في لعلن بشارته مفهومة ولو أبدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالخلف كقول الملاحن أحلف بالله أو لفظ الغضب باللعن أو عكسه كقولها لعنة الله على وقوله غضب الله على أو ذكر كل من الغضب واللعن قبل تمام الشهادات الأربع لم يصح في الجميع

فصل في أحكام العدة وأنواع العدة وهي لغة الاسم من اعتد وشعر عان ربص المرأة مدة يعرف فيها براءة زوجها باقراء أو أشهر أو وضع حمل (والمعتدة على ضربين متوفى عنها زوجها) زوجها (وغير متوفى عنها فالتوفى عنها زوجها (ان كانت) حرة (حاملة فعدتها) عن وفاة زوجها (بوضع الحمل) كله حتى ثانی توأمين مع امكان نسبة الحمل لليت ولو احتملا كمنفى بلعان فلو مات صبي لا يولد لثله عن حاملة فعدتها بالاشهر لا بوضع الحمل (وان كانت حاملة فعدتها أربعة أشهر وعشر) من الايام لباليها وتعتبر الاشهر بالاهلة ما أمكن ويكمل المنكسر ثلاثين يوما (وغير المتوفى عنها زوجها) (ان كانت حاملة فعدتها بوضع الحمل) المنسوب لصاحب العدة (وان كانت حائلا وهي من ذوات) أي صواحب (الحيض فعدتها ثلاث قروء وهي الاطهار) وان طلقت طاهرا بان بقي من زمن طهرها بقية بعد طلاقها انقضت عدتها بالطلعن في حيضة ثالثة أو طلقت حائضا أو نفساء انقضت عدتها بطعن في حيضة رابعة وما بقي من حيضها لا يحسب قرأ (وان كانت) تلك المعتدة (صغيرة) أو كبيرة لم تحض أصلا ولم تباغ من اليأس أو كانت متعجيرة (أو آيسة فعدتها ثلاثة أشهر) هلالية ان انطبق طلاقها على أول الشهر فان طلقت في أثناء شهر فعدته هلالا ولا يكمل المنكسر ثلاثين يوما من الشهر الرابع فان حاضت المعتدة في الاشهر وجب عليها العدة بالاقراء أو بعد انقضاء الاشهر لم تجب الاقراء (والمطلقة قبل الدخول به الاعدة عليها) سواء باشرها الزوج فيما دون الفرج أم لا (وعدة الأمة) الحامل اذا طلقت طلاقا رجعيا أو بانئا (بالجل) أي بوضع بشرط نسبتها الى صاحب العدة وقوله (كعدة الحرة) الحامل أي في جميع ما سبق (وبالاقراء أن تعتد بقرأين) والمبعضة والمسكوبة وأم الولد كالأمة (وبالشهور عن الوفاة أن تعتد بشهرين وخمس ليال) عدتها (عن الطلاق أن تعتد بشهر ونصف) على النصف وفي قول شهران وكلام الغزالي يقتضي ترجيح واحد وأما المصنف فجعله أولى حيث قال (فان اعتدت بشهرين كان أولى) وفي قول عدتها ثلاثة أشهر وهو الاحوط كما قال الشافعي رضي الله عنه وعليه جمع من الاصحاب

فصل في أنواع المعتدة وأحكامها (ويجب للمعتدة الرجعية السكنى) في مسكن فراقها ان لاقى بها (والنفقة) والسكوسة إلا ان تكون ناشرة قبل طلاقها أو في أثناء عدتها وكما يجب لها النفقة يجب لها بقية المثلن الآلة التخليف (ويجب للبائن السكنى دون النفقة إلا ان تكون حاملة) فتجب لها النفقة بسبب الحمل على الصحيح وقيل ان النفقة للحمل (ويجب على المتوفى عنها زوجها الاحداد وهو) لغة مأخوذ من الحد وهو المنع وشعرعا (الامتناع من الزينة) بترك لبس مصبوغ بقصد به الزينة كشوب أصفر أو أحمر ويباح غير المصبوغ من قطن وصوف وكتان وبريسم ومصبوغ لا يقصد زينة (و) الامتناع من (الطيب) أي من استعماله في بدن أو ثوب أو طعام أو كل غير محرم أما المحرم كالا كتحال بالائم الذي لا طيب فيه حرام الحاجة كرمه فيرخص فيه لاجل دونه مع ذلك فتستعمله لئلا وتمسح به نهارا إلا ان دعت ضرورة لاستعماله نهارا والمرأة أن تحسد على غير زوجها من قريب لها أو أجنبي ثلاثة أيام فأقل وتحرم الزيادة عليها ان قصدت ذلك فان زادت عليها بلا قصد لم

دون النفقة الآن تكون حاملا ويجب على المتوفى عنها الاسداد وهو الامتناع من الزينة والطيب

وعلى التوفى عنها
زوجها والميتة ملازمة
البيت الاحلجاة
(فصل) ومن استحدث
ملك امة حرم عليه
الاستمتاع بها حتى
يستبرأ ان كانت من
ذوات الحيض بحیضة
وان كانت من ذوات
الشهور بشهر فقط وان
كانت من ذوات الحمل
بالوضع واذا مات سيد
أم الولد استبرأت نفسها
كالاته

(فصل) واذا أرضعت
المراة بلبنها ولد اصاب
الرضیع ولدها بشرطين
أحدهما أن يكون له
دون الحولين والثاني
أن ترضعه خمس رضعات
متفرقات ويصبر زوجها
أبالة ويحرم على المرضع
التزويج اليها والى كل
من ناسبها ويحرم عليها
التزويج الى المرضع
ورلده دون من كان في
درجته وأعلى طبقة
منه

(فصل) ونفقة العمودين
من الاهل واجبة
لوالدين والمولودين فاما
الوالدون فتجب نفقتهم
بشرطين الفقر والزمانة
أو الفقر والجنون وأما
المولودون فتجب نفقتهم
بثلاثة شرائط الفقر

يحرم (و) يجب (على التوفى عنها زوجها والميتة ملازمة البيت) أي وهو المسكين الذي كانت فيه عند الفراق
ان لا يلقى بها وليس لزواج ولا غيره واخراجها من مسكن فراقها ولا لها خروج منه وان رضى زوجها (الاحلجاة)
فيجوز لها الخروج كان يخرج في النهار لشراء طعام أو كسبان وبيع غزل أو قطن ونحو ذلك ويجوز لها الخروج
ليلا الى دار جارها للفرل وحديث ونحوهما بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها ويجوز لها الخروج أيضا اذا عافت
على نفسها أو ولدها وغير ذلك مما هو من كور في الطولات
(فصل) في أحكام الاستبراء وهو لغة طلب البراءة وشرعا تريض المرأة مدة يسبب حدوث الملك فيها وتزواله
عنها بعد الأول لبراءة رجها من الحمل والاستبراء يجب بشيئين أحدهما زوال الفرائس وسيأتي في قول المتن وإذا
مات سيد أم الولد الخ والسبب الثاني حدوث الملك وذكره المصنف في قوله (ومن استحدث ملك امة) يشراء
لا خيار فيه أو بارث أو وصية أو هبة وغير ذلك من طرق الملك لها لم تكن زوجته (حرم عليه) عند ارادة
وطئها (الاستمتاع بها حتى يستبرأ) ان كانت من ذوات الحيض بحیضة ولو كانت بكرا ولو استبرأها بانه اقبل
يبهها ولو كانت متقلة من صبي أو امرأة (وان كانت) الامة (من ذوات الشهور) فعدتها (بشهر فقط وان كانت
من ذوات الحمل) فعدتها (بالوضع) واذا اشترى زوجته سن له استبرأؤها وأما الامة المزوجة والمعتقة اذا
اشترىها شخص فلا يجب استبرأؤها اذا زال الزوجية والعدة كان طلقت الامة قبل الدخول أو بعده
وانقضت العدة وجب الاستبراء حينئذ (واذا مات سيد أم الولد) وليست في زوجية ولا عدة نكاح (استبرأت)
حكما (نفسها كالامة) أي فيكون استبرأؤها يشهران كانت من ذوات الاشهر والا فبحیضة ان كانت من ذوات
الاقراء ولو استبرأ السيد اتمته الموطوءة ثم أعنتها فلا استبراء عليها ولها أن تتزوج في الحال
(فصل) في أحكام الرضاع بفتح الراء وكسرها وهو لغة اسم لص الثدي وشرب لبنه وشرعا وصول لبن امة
مخصوصة لجوف آدمي مخصوص على وجه مخصوص وانما يثبت الرضاع بلبن امرأة حية بلغت تسع سنين قرينة
بكرا كانت أو ثيبا خلية كانت أو من وجدة (واذا أرضعت المرأة بلبنها ولدا) سواء شرب منها اللبن في حياتها أو
بعد موتها وكان محاييا في حياتها (صار الرضيع ولدها بشرطين أحدهما أن يكون له) أي الرضيع (دون الحولين)
بالاهلة وابتدأها من تمام انفصال الرضيع ومن بلغ ستين لا يؤثر ارضاعه تحريما (و) الشرط (الثاني أن
ترضعه) أي للرضعة (خمس رضعات متفرقات) واصله جوف الرضيع وضبطه بالعرف فما قضى بكونه رضعة
أو رضعات اعتبر والا فلا فلو قطع الرضيع الارضاع بين كل من الحس اعراضا عن الثدي تعدد الارضاع (ويصبر
زوجها) أي المرضعة (أبالة) أي الرضيع (ويحرم على المرضع) بفتح الصاد (التزويج اليها) أي المرضعة (والى
كل من ناسبها) أي ان نسب اليها بنسب أو رضاع (ويحرم عليها) أي المرضعة (التزويج الى المرضع وولده) وان
سفل ومن انتسب اليه وان علا (دون من كان في درجته) أي الرضيع كاخوته الذين لم يرضعوا معه (وأعلى)
أي ودون من كان أعلى (طبقة منه) أي الرضيع كاعمامه وتقدم في فصل محرمات النكاح ما يحرم بالنسب
والرضاع مفصلا فارجع اليه

(فصل) في أحكام نفقة الاقارب وفي بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن الذي بعده والنفقة مأخوذة من
الاتفاق وهو الاخراج ولا يستعمل الا في الخبر وللنفقة أسباب ثلاثة القرابة وملك الحيين والزوجية وذكر المصنف
السبب الاول في قوله (ونفقة العمودين من الاهل واجبة لوالدين والمولودين) أي ذكورا كانوا أو اناثا
انتقوا في الدين أو اختلقوا فيه واجبة على أولادهم (فاما الوالدون) وان علوا (فتجب نفقتهم بشرطين الفقر)
لهم وهو عدم قدرتهم على مال أو كسب (والزمانة أو الفقر والجنون) والزمانة هي مصدر زمن الرجل زمانة اذا
حصل له آفة فان قدره على مال أو كسب لم تجب نفقتهم (وأما المولودون) وان سفلا (فتجب نفقتهم) على
الوالدين (بثلاثة شرائط) أحدها (الفقر والمسر) قال في الكبير لا تجب نفقته (أو الفقر والزمانة) قال في

القوى لانتخب نفقة (أو النقر والجنون). فالغنى العاقل لانتخب نفقته وذكر المصنف السبب الثاني في قوله (ونفقة الرقيق والبهائم واجبة) فمن له رقيقا عبدا أو أمة أو مديرا أو أم ولد أو بهيمة وجب عليه نفقته ويطلع رقيقته من غالب قوت أهل البلد ومن غالب أدمهم بقدر الكفاية ويكسوه من غالب كسوتهم ولا يكتفى في كسوة رقيقته ستر العورة فقط (ولا يكتفون من العمل ما لا يطيعون) فإذا استعمل المالك رقيقته نهرا أراحه ليس لا وعكسه ويرتبه صيفا ووقت القيالة ولا يكاف دابة أيضا ما لا تطيق حمل وذكر المصنف السبب الثالث في قوله (ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها واجبة) على الزوج ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج بين المصنف ذلك في قوله (وهي مقدرة فان) وفي بعض النسخ ان (كان الزوج موسرا) ويعتبر يساره بطاوع غير كل يوم (فدان) من طعام واجبان عليه كل يوم مع ليلة المتأخرة عنه لزوجه مسامة كانت أو ذمية سرة كانت أو رقيقة والمدان (من غالب قوتها) والمراد غالب قوت البلد من حنطة أو شعير أو غيرهما حتى الأقط في أهل بادية يفتانونه (ويجب للزوجة من الأدم والكسوة ما جرت به العادة) في كل منها فان جرت عادة البلد في الأدم بزيت وشعير وجبن ونحوها اتبعت العادة في ذلك وان لم يكن في البلد أدم غالب فيجب الاداق بحال الزوج ويختلف الأدم باختلاف الفصول فيجب في كل فصل ما جرت به عادة الناس فيه من الأدم ويجب للزوجة أيضا طعام يليق بحال زوجها وان جرت عادة البلد في الكسوة مثل الزوج بكتان أو حرير وجب (وان كان) الزوج (معسرا) ويعتبر عساره بطاوع غير كل يوم (فد) أي فالواجب عليه لزوجه مد طعام (من غالب قوت البلد) كل يوم مع ليلة المتأخرة عنه (وما يتأدم به المعسرون) مما جرت به عادتهم من الأدم (ويكسونه) مما جرت به عادتهم من الكسوة (وان كان) الزوج (متوسطا) ويعتبر توسطه بطاوع غير كل يوم مع ليلة المتأخرة عنه (فد) أي فالواجب عليه لزوجه مد (ونصف) من طعام من غالب قوت البلد (و) يجب لها (من الأدم) الوسط (و) من (الكسوة الوسط) وهو ما بين ما يجب على الموسر والمعسر ويجب على الزوج عليك لزوجه الطعام حبا وعليه طعنه وخبره ويجب لها آلة كل وشرب وطبخ ويجب لها سكن يليق بها عادة (وان كانت ممن يتخدم مثلها فعليه) أي الزوج (اخذماها) بحرة أو أمة أو مثله أو أمة مستأجرة أو بالافاق على من صحب الزوجة من حرة أو أمة لخدمة ان رضى الزوج بها (وان أعسر بنفقتهما) أي المستقبلة (فلها) الصبر على عساره وتنفق على نفسها من مالها أو تنقصر ويصير ما نفقته ديناعليه ولها (فسخ النكاح) وإذا فسخت حصلت المفارقة وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق أما النفقة الماضية فلا فسخ للزوجة بسببها (وكذلك) للزوجة فسخ النكاح (ان أعسر) زوجها (بالصدق قبل الدخول) بها سواء علمت يساره قبل العقد أم لا

(فصل) في أحكام الحضانة وهي لغة مأخوذة من الحضن بكسر الحاء وهو الجنب لضم الحضنة الطفل اليه وشرا عاقل من لا يستقل بأمر نفسه عما يؤذيه لعدم تمييزه كطفل وكبير مجنون (وإذا فارق الرجل زوجته وله منها ولد فهي أسق بحضنته) أي بترتيبه بما يصلحه بتعهده بطعامه وشرا به وغسل بدنه وثوبه وتغريضه وغير ذلك من مصالحه ومؤنة الحضانة على من عليه نفقة الطفل وإذا امتنعت الزوجة من حضنة ولدها تنقلت الحضانة لامهاتها وتسمر حضانة الزوجة الى مضي (سبع) سنين وعبر بها المصنف لان التمييز يقع فيها غالبا لسكن المدارعما هو على التمييز سواء حصل قبل سبع سنين أو بعده (ثم) بعدها (يخير) المميز (بين أبويه) فأيهما اختار سلم اليه) فان كان في أحد الأبوين نقص كجنون فالحق للأخر مادام النقص قائما به وإذا لم يكن الاب موجوداخير الولد بين الجد والام وكذا يقع التخيير بين الام ومن على حاشية النسب كأخ وعم (وشرائط الحضانة سبع) أسدها (العمل) فلا حضانة للجنونة أطبق جنونها أو تقطع فان قل جنونها كيوم في سنة لم يطل حق الحضانة بذلك (و) الثاني (الحرية) فلا حضانة لرقيقة وان أذن لها سيدها في الحضانة (و) الثالث (الدين) فلا حضانة لكافر على مسلم (و) الرابع والخامس (العنة والامانة) فلا حضانة لفاقة ولا يشترط في

أو الفخر والجنون
ونفقة الرقيق والبهائم
واجبة ولا يكتفون من
العمل ما لا يطيعون
ونفقة الزوجة الممكنة
من نفسها واجبة وهي
مقدرة فان كان الزوج
موسرا فدان من غالب
قوتها ويجب من الأدم
والكسوة ما جرت به
العادة وان كان معسرا
فد من غالب قوت البلد
وما يتأدم به المعسرون
ويكسونه وان كان
متوسطا فمد ونصف
ومن الأدم والكسوة
الوسط وان كانت ممن
يتخدم مثلها فعليه
اخذماها وان أعسر
بنفقتهما فلها فسخ
النكاح وكذلك ان
أعسر بالصدق قبل
الدخول
(فصل) وإذا فارق
الرجل زوجته وله منها
ولد فهي أسق بحضنته
الى سبع سنين ثم يخير
بين أبويه فأيهما
اختار سلم اليه وشرائط
الحضانة سبع العمل
والحرية والدين والعنة
والامانة

والاقامة والخلو من

زوج فان اخلت شرط

منها سقطت

(كتاب الجنائيات)

اقتل على ثلاثة اضراب

عبد محض وخطا محض

وعمد خطا فالعمد

المحض هو ان يعمد الى

ضربه بما يقتل غالبا

ويقتل قتله بذلك

فيجب القود عليه فان

عفا عنه وجبت دية

مغالطة في مال القتال

والخطا المحض ان يرمي

الى شيء فيصيب رجلا

فيقتله فلا قود عليه بل

يجب عليه دية مخففة

على العاقلة مؤجلة في

ثلاث سنين وعمد الخطا

ان يقصد ضربه بما لا

يقتل غالبا فيموت فلا

قود عليه بل تجب دية

مغالطة على العاقلة مؤجلة

في ثلاث سنين وشرائط

وجوب القصاص أربعة

ان يكون القتال بالغا

عاقلا وان لا يكون

والد للقتول وان لا

يكون المقتول ناقص

من القتال بكفر أو روق

وتقتل الجماعة بالواحد

وكل شخصين جرى

القصاص بينهما في

النفس يجري بينهما

في الاطراف وشرائط

وجوب القصاص في

الاطراف بعد الشرائط

الخطاة تحقق الدالة الباطنة بل تكفي العدة الظاهرة (و) السادس (الاقامة) أي بالعمد المميز بأن يكون أو نواه
مقيمة في بلد واحد أو أراد أو حدها سفر حاجة كحج وتجارة طويلا كان السفر أو قصيرا كان الولد المميز
وغيره مع المقيم من الابوين حتى يعود للسافر منها ولو أراد أحد الابوين سفر تلة فالأب أولى من الام بخصائمه
فيتزعم منها (و) الشرط السابع (الخلو) أي خلوا المميز (من زوج) ليس من محارم القتل فان فكحت
شخصا من محارمه كعم القتل أو ابن عمه أو ابن أخيه ورضي كل منهم بالمميز فلا تسقط خصائمه بذلك (فان اخلت
شرط منها) أي السبعة في الأم (سقطت خصائنها) كأن تقدم شرحه مفصلا
(كتاب) أحكام (الجنائيات)

جمع جنابة أعم من أن تكون قتلا أو قطعاً أو جرحاً (القتل على ثلاثة اضراب) لأربع ط (عبد محض) وهو
معدر عمد بوزن ضرب ومعناه القصد (وخطا محض وعمد خطا) وذكر المصنف تفسير العماد في قوله (فالعمد
المحض هو أن يعمد الجاني إلى ضربه) أي الشخص (بما) أي بشئ (يقتل غالبا) وفي بعض النسخ في الغالب
(ويقصد) الجاني (قتله) أي الشخص (بذلك) الشئ وحينئذ فيجب (القود) أي القصاص (عليه) أي
الشخص الجاني وما ذكره المصنف من اعتبار قصد القتل ضعيف والراجح خلافه ويستلزم لوجوب القصاص
في نفس القاتل أو قطع أطرافه أو إتمام فيه ربح الربحي والمتردد في حق المالك (فان عفا عنه) أي عفا الجاني
عليه عن الجاني في صورة العمد المحض (وجبت) على القاتل (دية مغالطة) حالة في مال القتال (وسيدكر المصنف
بيان تغليظها) (والخطا المحض أن يرمي إلى شيء) كصيد (فيصيب رجلا فيقتله فلا قود عليه) أي الرامي (بل يجب
عليه دية مخففة) وسيدكر المصنف بيان تخفيفها (على العاقلة مؤجلة) عليهم (في ثلاث سنين) أو أخذ آخر كل
سنة منها قدر ثلث دية كاملة وعلى الغني من العاقلة من أصحاب الذهب آخر كل سنة نصف دينار ومن أصحاب
الفضة ستة دراهم كما قاله المتولي وغيره والمراد بالعاقلة عصابة الجاني لأصله وفرعه (وعمد الخطا أن يقصد ضربه
بما لا يقتل غالبا) كأن ضربه بمصاحفة فيجرح المضرروب (فلا قود عليه بل تجب دية مغالطة على العاقلة
مؤجلة في ثلاث سنين) وسيدكر المصنف بيان تغليظها ثم شرع المصنف في ذكر من يجب عليه القصاص المأخوذ
من اقتصاص الأثر أي تبعه لأن الجاني عليه يتبع الجنابة فيما أخذ منها افتقال (وشرائط وجوب القصاص) في القتل
(أربعة) وفي بعض النسخ فصل وشرائط وجوب القصاص أربع (أن يكون القاتل بالغا) فلا قصاص
على صبي ولو قال أنا الآن صبي صدق بلايين الثاني أن يكون القاتل (عاقلا) فيمتنع القصاص من مجنون إلا أن
تقطع جنونه فيقتص منه زمن إفاقته ويجب القصاص على من زال عقله بشرب مسكر متعمدا في شر به يخرج
من لم يتعدان شرب شيئا منه غير مسكر فزال عقله فلا قصاص عليه (و) الثالث (أن لا يكون) القتال
(والد للقتول) فلا قصاص على والد يقتل ولده وإن سفل الولد قال ابن كعب ولو حكم حاكم يقتل والد بولده نقص
حكمه (و) الرابع (أن لا يكون المقتول ناقص من القتال بكفر أو روق) فلا يقتل مسلم بكافر خريفا كان أو ذميا
أو معاهدا ولا يقتل حر برقاب أو سبعة أو اثنين من المسلمين ولا يقتص من قتلة المسلمين ولا يقتص من قتل
(وتقتل الجماعة بالواحد) (و) كل شخصين جرى بينهما في النفس يجري بينهما في الاطراف (التي لذلك النفس) كما يشترط في
القاتل كونه مكافا أو يشترط في القاطع الطرف كونه مكافا وحينئذ لا يقتل بشخص لا يقطع طرفه (وشرائط
وجوب القصاص في الاطراف بعد الشرائط المذكورة) في قصاص النفس (اثنان) أحدهما (الاشتراك في
الاسم الخاص) للطرف المقطوع وبينه المصنف بقوله (اليمين باليمين) أي تقطع اليمين مثلاً من أذن أو يده أو رجل
باليمين من ذلك (واليسرى) مما ذكر (باليسرى) مما ذكر وحينئذ فلا تقطع يمين يسرى ولا عكسه (و) الثاني
(أن لا يكون بأحد الطرفين شل) فلا تقطع يده أو رجله بحصاة أو شاة وهي التي لا يحمل لها أم الشاة ولا تقطع

المذكورة اثنان الاشتراك في الاسم الخاص اليمين باليمين واليسرى باليسرى وأن لا يكون بأحد الطرفين شاة

وكل عضو أخذ من
مفصل ففيه القصاص
ولا قصاص في الجروح
الافى الموصحة

﴿فصل والدية﴾ على
ضرر بين مغالطة ومخففة
فالمغالطة مائة من الابل
ثلاثون حقة وثلاثون
جذعة وأربعون خلفة
في بطونها أو ولادها
والمخففة مائة من الابل
عشرون حقة وعشرون
جذعة وعشرون بنت
لبون وعشرون ابن
لبون وعشرون بنت
مخاض فان عدمت
لالبل انتقل الى قيمتها
وقيل ينتقل الى ألف
دينار أو اثني عشر ألف
درهم وان غلظت زيد
عليها الثالث وتغلظ دية
الخطا في ثلاثة مواضع
اذا قتل في الحرم أو قتل
في الاشهر الحرم أو قتل
ذارحم محررم ودية المرأة
على النصف من دية
الرجل ودية اليهودي
والنصراني ثلث دية
المسلم وأما المجوسى ففيه
ثلثا عشر دية المسلم
وتكامل دية النفس في
قطع اليدين والرجلين
والانف والاذنين
والعينين والجفون
الاربعة واللسان
والشففتين وذهب
الكلام وذهب البصر

بالصحيحة على المشهور الآن يقول عدلان من أهل الخبرة ان السلام اذا قطعت لا ينقطع الدم بل تنفتح أفواه
العروق ولا تنسد بالحسم ويشترط مع هذا أن يقتنع بهامستوفيه ولا يطلب أرشال لشل ثم أشار المصنف لقاعدة
يقوله (وكل عضو أخذ من مفصل) كبرفق وكوع (ففيه القصاص) وما لا مفصل له لا قصاص فيه
واعلم ان شجاج الرأس والوجه عشرة حارصة بمهمات وهي ما تشق الجلد قليلا ودامية تدميه وباضعة تقطع
الاعجم وملاحة تغوص فيه وسمة حاق تبلغ الجلد التي بين الاعجم والعظم وموصحة توضح العظم من الاعجم
وهاشمة تكسر العظم سواء أو نحتته أم لا وبنقلة تنقل العظم من مكان الى مكان آخر ومأومة تباعخ خرطة
الدماع المسماة أم الرأس ودامغة بعين منجممة تخرق تلك الخرطة وتصل الى أم الرأس واستثنى المصنف من هذه
العشرة ما ضمنه قوله (ولا قصاص في الجروح) أي المذكورة (الافى الموصحة) فقط لافى غيرهام من بقية العشرة
﴿فصل﴾ في بيان الدية وهي المال الواجب بالجنسية على حر في نفس أو طرف (والدية على ضرر بين مغالطة
ومخففة) لاثالث لهما (فالمغالطة) بسبب قتل الذكرا الحر المسلم عمدا (مائة من الابل) والمائة مثلثة (ثلاثون حقة
وثلاثون جذعة) وسبق معناها في كتاب الزكاة (وأربعون خلفة) بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء
وفسرها المصنف بقوله (في بطونها أو ولادها) والمعنى ان الاربعين حوامل ويثبت جملها بقول أهل الخبرة بالابل
(والمخففة) بسبب قتل الذكرا الحر المسلم (مائة من الابل) والمائة خمسة (عشرون حقة وعشرون جذعة
وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون بنت مخاض) ومتى وجبت الابل على قاتل أو عاقلة أخذت
من ابل من وجبت عليه وان لم يكن له ابل فتؤخذ من غالب ابل بلدة بلدى أو قبيلة بدوى فان لم يكن في البلدة أو
القبيلة ابل فتؤخذ من غالب ابل أقرب البلاد أو القبائل الى موضع المؤدى (فان عدمت الابل انتقل الى قيمتها)
وفي نسخة أخرى فان أعوزت الابل انتقل الى قيمتها اخذ ما في القول الجديد وهو الصحيح (وقيل) في القديم
(ينتقل الى ألف دينار) في حق أهل الذهب (أو) ينتقل الى (اثني عشر ألف درهم) في حق أهل الفضة وسواء
فيما ذكر الدية المغالطة والمخففة (وان غلظت) على القديم (زيد عليها الثلث) أي قدره في الدنانير ألف وثلثمائة
وثلاثة وثلاثون دينار أو ثلث دينار وفي الفضة ستة عشر ألف درهم (وتغلظ دية الخطا في ثلاثة مواضع) أحدها
(اذا قتل في الحرم) أي حرم مكة أما القتل في حرم المدينة أو القتل في حال الاحرام فلا تغليظ فيه على الاصح
والثاني مذكور في قول المصنف (أو قتل في الاشهر الحرم) أي ذى القعدة وذى الحجة والحرم ورجب والثالث
مذكور في قوله (أو قتل) فرباله (ذارحم محررم) بسكون الميم فان لم يكن الرحم محرما له كبنت العم فلا تغليظ
في قتلها (ودية المرأة) والخثي المشكل (على النصف من دية الرجل) نفسا وجرحا في دية خرة مسامة في قتل عمد
أو شبهه عمد خمسون من الابل خمسة عشر حقة وخمسة عشر جذعة وعشرون خلفة ابلا حوامل وفي قتل خطأ
عشرين بنت مخاض وعشرين بنت لبون وعشرين بنى لبون وعشرين حقا وعشرين جذعا (ودية اليهود والنصراني)
والمستأمن والمعاهد (ثلث دية المسلم) نفسا وجرحا (وأما المجوسى ففيه ثلثا عشر دية المسلم) وأخصر منه ثلث
خمس دية المسلم (وتكامل دية النفس) وسبق انها مائة من الابل (في قطع) كل من (اليدين والرجلين) فيجب في
كل يد أو رجل خمسون من الابل وفي قطعها مائة من الابل (و) تكمل الدية في قطع (الانف) أي في قطع ما لان
منه وهو المارن وفي قطع كل من طرفيه والماجر ثلث دية (و) تكمل الدية في قطع (الاذنين) أو قطعها بغير
إيضاح فان حصل مع قطعها ايضاح وجب أرشه وفي كل اذن نصف دية ولا فرق فيما ذكر بين اذن السميع وغيره
ولو أيدس الاذنين بجناية عليه فحقها دية (والعينين) وفي كل منهما نصف دية وسواء في ذلك عين أو حول أو
أعور أو أعشى (و) في (الجفون الاربعة) في كل جفن منها ربع دية (واللسان) لانطق سليم الذوق ولو كان
اللسان لا لثغ وأرت (والشفقتين) وفي قطع احداهما نصف دية (وذهب الكلام) كله وفي ذهاب بعضه بقسطه
من الدية والخروف التي توزع الدية عليها ثمانية وعشرون خرفا في لغة العرب (وذهب البصر) أي اذها به من

وذهاب السمع وذهاب
 الشم وذهاب العقل
 والذكر والانثيين وفي
 الموشحة والسن خمس
 من الابل وفي كل عضو
 لامنفعة فيه حكومة
 ودية العبد قيمته ودية
 الحنين الحر غرة عبد
 أو أمة ودية الجنين الرقيق
 عشر قيمة أمه
 {فصل} وإذا اقترن
 بدعوى الدم لو ثبت يقع
 به في النفس صدق
 المدعى حلف المدعى
 بخسين يمينه واستحق
 الدية وإن لم يكن هناك
 لوث فاليمين على المدعى
 عليه وعلى قاتل النفس
 المحرمة كفارة عتق
 رقبة مؤمنة سايمة من
 العيوب المضرة فإن لم
 يجد فصيام شهرين
 متتابعين
 {كتاب الحدود}

العينين أما أذهابه من أحدهما ففيه نصف دية ولا فرق في العين بين صغيرة وكبيرة وعين شيخ وطفل (وذهاب
 السمع) من الأذنين وإن نقص من أذن واحدة سدت وضبط منتهى سماع الأخرى ووجب قسطن التفاوت وأخذ
 بنسبة من تلك الدية (وذهاب الشم) من المنخرين وإن نقص الشم وضبط قدره ووجب قسطنه من الدية والا
 لحكومة (وذهاب العقل) فإن زال بجرح على الرأس له أرض مقدراً وحكومة ووجب الدية مع الأرض
 (والذكر) السليم ولو ذكر صغير وشيخ وعين وقطع الحشفة كالد كرفي قطعهما وحدها دية (والانثيين) أي
 البعثنين ولومن عين ومجبوب وفي قطع أحدهما نصف دية (وفي الموشحة) من الذكر الحر المسلم (و) في (السن)
 منه (خمس) من الابل (وفي) أذهاب (كل عضو لامنفعة فيه حكومة) وهي جزء من الدية نسبته إلى دية النفس
 نسبة نقصها أي الجنابة من قيمة الجنى عليه لو كان رقيقاً باصفاته التي هو عليها فلو كانت قيمة الجنى عليه بالجنابة
 على يده مثلاً عشرة وبدونها أمة فالتقص عشر فيجب عشر دية النفس (ودية) العبد المصوم (قيمة)
 والأمة كذلك ولو زادت قيمة كل منهما على دية الحر ولو قطع ذكر عبد وأتت به أمة وجبت قيمتان في الإظهار
 (ودية الجنين الحر) المسلم تبعاً لأحد أبويه إن كانت أمه معصومة حال الجنابة (غرة) أي نسمة من الرقيق
 (عبد أو أمة) سايمة من عيب مبيع ويشترط بلوغ الغرة نصف عشر الدية فإن فقدت الغرة وجب بدلها وهو خمسة
 أبعرة ونجب الغرة على عاقلة الجناني (ودية الجنين الرقيق عشر قيمة أمه) يوم الجنابة عليها ويكون ما وجب
 لسيدها ويجب في الجنين اليهودي أو النصراني غرة كثلث غرة مسلم وهو بعير وثلاث بعير
 {فصل} في أحكام القسامة وهي أيمان الدماء وإذا اقترن بدعوى الدم لوث بثلاثة وهو لغة النصف وشريعاً
 فريضة تدل على صدق المدعى بأن توقع تلك الفريضة في القلب صدقه وإلى هذا أشار المصنف بقوله (يقع به في
 النفس صدق المدعى) بأن وجد قاتل أو بعضه كرامة في محلة منفصلة عن بلد كبير كافي الروضة وأصلها أو وجد
 في قرية صغيرة لأعدائه ولا يشار إليهم في القرية غيرهم (حلف المدعى بخسين يميناً) ولا يشترط موالاتها على
 المذهب ولو تخلف بين الأيمان جنون من الخائف أو غما منه في بعد الاقافة على ماضى منها إن لم يعزل القاضي
 الذي وقعت القسامة عنده فإن عزل وولي غيره وجب استئنافها (و) إذا حلف (المدعى استحق الدية) ولا تقع
 القسامة في قطع طرف (وإن لم يكن هناك لوث فاليمين على المدعى عليه) فيحلف بخسين يميناً (وعلى قاتل
 النفس المحرمة) عمداً أو خطأً وشبه عمد (كفارة) ولو كان القاتل صبيلاً ومجنوناً فيعتق الولي عنهما من مالهما
 والكفارة (عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة) أي الخلة بالعمل والكسب (فإن لم يجد) أي (فصيام
 شهرين) بالهلال (متتابعين) بنية الكفارة ولا يشترط نية التتابع في الأصح فإن عجز المكفر عن صوم شهرين
 لمرم أو لحقه بالصوم مشقة شديدة أو خاف زيادة المرض كفره بطعام ستين مسكيناً أو فقيراً يدفع لكل واحد
 منهم مد من طعام يحزى في الفطرة ولا يعلم كافر أو لاهاشمية ولا مطلبية

{كتاب} أحكام (الحدود)

جمع حد وهو لغة المنع وسميت الحدود بذلك لئلا يمنعها من ارتكاب الفواحش وبدأ النصف من الحدود بحد الزنا
 المذكور في أثناء قوله (والزاني على ضربين محصن وغير محصن فالمحصن) وسياً في قريناً أنه البالغ العاقل الحر
 الذي غيب حشفته أو قدره من مقطوعها بقبل في نكاح صحيح (حد الزنا) بجارية معتدلة لا تحصي صغيرة
 ولا بصخر (وغير المحصن) من رجل أو امرأة (حد مائة جلدة) سميت بذلك لانصافها بالجلد (وتقريب عام إلى
 مسافة النصر) فأكثر برأى الإمام وتحسب مدة العام من أول سفر الزاني لأمه وصوله مكان التعريب والأولى
 أن يكون بعد الجلد وشرائط الإحصان أربع (الأول والثاني) (البالوغ والعقل) فلا حد على صبي ومجنون بل
 يؤذيان بما يزجرهما عن الوقوع في الزنا (و) الثالث (الحرية) فلا يكون الرقيق والمبتعض والمساكين وأم الولد
 محصنان وإن وطئ كل منهم في نكاح صحيح (و) الرابع (وجود الوطء) من مسبل أو ذمي (في نكاح صحيح) وفي بعض

انصف حد الحر وحكم
اللواط واتيان البهائم
حكم الزنا ومن وطئ
فيما دون الفرج عزروا
يبلغ بالتعزير أدنى
الحدود

﴿فصل﴾ وإذا قذف

غيره بالزنا فعليه حد
القذف بثمانية شرائط
ثلاثة منها في القاذف
وهو أن يكون بالغافلا
وأن لا يكون والدا
للقذوف وخسة في
المقذوف وهو أن يكون
مساما بالغافلا حرا
عفيفا وبحد الحر ثمانين

والعبد أربعين
ويسقط حد القذف
بثلاثة أشياء اقامة

البينة أو عفو المقذوف
أو اللعان في حق الزوجة

﴿فصل﴾ ومن شرب
خرا أو شرابا مسكرا

يحد بأربعين ويجوز
أن يبلغ به ثمانين على

وجه التعزير ويجب
عليه بأحد أمرين

بالبينة أو الاقرار ولا
يحد بالتأني والاسنكاه

﴿فصل﴾ وتقطع يد
السارق بثلاثة شرائط

أن يكون بالغافلا
وأن يسرق نصا بقيمة

ربيع دينار من حوز
مثله لا مالا فيه ولا
شبهة في مال المسروق

النسخ في النكاح الصحيح وأراد بالوطئ تغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها بقبيل وسخرج بالحد صحيح الوطئ
في نكاح فاسد فلا يحصل به التحصيل (والعبد والامة حدهما نصف حد الحر) فيحد لكل منهما خمسين جادة
ويغرب نصف علم ولو قال المصنف ومن فيهرق حده الخ كان أولى اسم المسكاتب والمبعض وأم الولد (وحكم اللواط
واتيان البهائم حكم الزنا) فمن لاط بشخص بان وطئ في دبره حده على المذهب ومن أتى بهيمة حده كما قال
المصنف اسكن الراجح أنه يعزر (ومن وطئ) أجنبية (فيما دون الفرج عزروا يبلغ) الامام (بالتعزير أدنى
الحدود) فان عزر عبد اوجب أن ينقص في تعزيره عن عشرين جلدة أو عزر حرا اوجب أن ينقص في تعزيره
عن أربعين جلدة لانه أدنى حد لكل منهما

﴿فصل﴾ في بيان أحكام القذف وهو لغة الرمي وشرا الرمي بالزنا على جهة التعبير لتخرج الشهادة بالزنا (واذا
قذف) بذل مجبئة (غيره بالزنا) كقوله زنت (فعليه حد القذف) ثمانين جلدة كما سيأتي هذا ان لم يكن
القاذف أباً أو أماً أو ابناً أو أمّاً أو جارية أو غلاماً (بثمانية شرائط ثلاثة) وفي بعض النسخ ثلاث (منها في القاذف وهو أن
يكون بالغافلا) فالصبي والمجنون لا يحدان بقذفهما شخصا (وأن لا يكون والدا للمقذوف) فلو قذف الاب أو
الام وان علا ولده وان سفل لا حد عليه (وخمس في المقذوف وهو أن يكون مساما بالغافلا حرا عفيفا) عن
الزنا فلا حد بقذف الشخص كافرا أو صغيرا أو مجنونا أو رقيقا أو زانيا (وبحد الحر) القاذف (ثمانين) جلدة
(و) يحد (العبد أربعين) جلدة (ويسقط) عن القاذف (حد القذف بثلاثة أشياء) أحدها (اقامة البينة)
سواء كان المقذوف أجنبيا أو زوجة والثاني مذكور في قوله (أو عفو المقذوف) أي عن القاذف والثالث
مذكور في قوله (أو اللعان في حق الزوجة) وسبق بيانه في قول المصنف فصل وإذا رمى الرجل الخ

﴿فصل﴾ في أحكام الاثربة وفي الحد المتعلقة بشربها (ومن شرب خرا) وهي المتخذة من عصير العنب (أو
شرابا مسكرا) من غير الخمر كالبنبل المتخذ من الزبيب (يحد) ذلك الشارب ان كان حرا (أربعين) جلدة وان
كان رقيقا عشرين جلدة (ويجوز أن يبلغ) الامام (به) أي حد الشرب (ثمانين) جلدة والزنا زيادة على أربعين
في حوز عشرين في رقيق (على وجه التعزير) وقيل الزيادة على ما ذكره وعلى هذا لا يمنع النقص عنها
(ويجب) الحد (عليه) أي شارب المسكر (بأحد أمرين بالبينة) أي رجلين يشهدان بشرب ما ذكر (أو
الاقرار) من الشارب بأنه شرب مسكرا فلا يحد بشهادة رجل وامرأة ولا بشهادة امرأتين ولا بيمين مرودة
ولا بعلم القاضي ولا بعلم غيره (ولا يحد) أيضا الشارب (بالتأني والاسنكاه) أي بأن يشتم منه رائحة الخمر

﴿فصل﴾ في أحكام قطع السرقة وهي لغة أخذ المال خفية وشرا أخذ خفية ظاهرا من حوز مثله (وتقطع يد
السارق بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ بستة شرائط (أن يكون) السارق (بالغافلا) مختارا مساما أو ذميا
فلا قطع على صبي ومجنون ومكره وتقطع يده مسلم وذمي بمال مسلم وذمي وأما المعاهد فلا قطع عليه في الظاهر وما
تقدم شرط في السارق وذكر المصنف شرط القطع بالنظر للسروق في قوله (وان يسرق نصا بقيمة ربع دينار)
أي خالصا مضروبا أو يسرق قدر امشوشا يبلغ خالصه ربع دينار مضروبا وأما قيمته (من حوز مثله) فان كان
المسروق بصحراء أو مسجدا أو شارع اشترط في احرازه دوام الاحتفاظ وان كان بحصن كبيت كفي لحاظ معتاد
في مثله ونوب ومتاع وضعه شخص بقر به بصحر أو مشلا ان لا يحظه بنظره وقتا فوقتا ولم يكن هناك ازدحام
طارقين فهو حوز والا فلا وشرط الملاحظ قدرته على منع السارق ومن شروط المسروق ما ذكره المصنف في
قوله (لا مالا فيه ولا شبهة) أي للسارق (في مال المسروق منه) فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع للسارق
ولا بسرقة رقيق مال سيده (وتقطع) من السارق (يده اليمنى من مفصل السكوع) بعد خلعهامنه بحبل يجبر
بعنف وانما تقطع اليمنى في السرقة الاولى (فان سرق ثانيا) بعد قطع اليمنى (قطعت رجلاه اليسرى) بحديدة
ماضية دفعة واحدة بعد خلعهامنه من مفصل القدم (فان سرق ثالثا قطعت اليسرى) بعد خلعهامها (فان سرق رابعا

منه وتقطع يده اليمنى من مفصل السكوع فان سرق ثانيا قطعت رجلاه اليسرى فان سرق ثالثا قطعت يده اليسرى فان سرق رابعا

فقتلته رحله النبي (فقتلته رحله النبي) بعد ما هاجم من مصل الدم كقفل اليسرى ويعلم من محل القطع ريث ودهن معلى (فان
 مرقى بعد ذلك) في بعد الراعة (عرو وقيل يقتل صبرا) وحديث الامر بقتله في المرة الخامسة مرسوم
 (فصل) في أحكام قاطع الطريق وسمى بذلك لامتناع الناس من سبيلك الطريق سوادهم وهو مسلم مكاتبه
 شوكة فلا توطئ فيه كورة ولا عدد خرج يتطاع الطريق المحلوس الذي تعرض لاحد النافذ ويقتله المهرب
 (وفصل) في قطع الطريق على أربعة أقسام (الاول مد كورى قوله (ان قتلوا) أى عمدا وعدوا ما من يكافؤ به (ولم يأخذوا
 المال قتلوا) - ما وان قتلوا خطأ أو شبه عمد أو من لم يكافؤ به قتلوا والثاني مد كورى قوله (فان قتلوا أو أخذوا
 المال) أى نصاب السرقه فاكثر (قتلوا وصلوا) على حشده وبحولها لكن بعد عساها وتكذيبهم والبلادة
 عليهم والثالث مد كورى قوله (وان أخذ المال ولم يقتلوا) أى نصاب السرقه فاكثر من حر مثله ولا شبهة علم
 فيه (منقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف) أى تنقطع منهم أوالا اليد اليمنى والرجل اليسرى فان أخذوا فبسر لعم
 وبعثهم يقتلهم فان كانت اليمنى أو الرجل اليسرى مقه ودها كتنى بالموحدى الاصح والرابع مد كورى قوله
 (فان أضافوا) المارين في الطريق (ولم يأخذوا) منهم (ملا ولم يقتلوا) نفسا (حسوا) في غير موضعهم
 (وسروا) أى حبسهم الامام وعزروهم (ومن مات منهم) أى قاطع الطريق (فقتل البدره) من الامام (عليه
 سقطة عنه الحدود) أى العقوبات المحتقة بقاطع الطريق وهى بعم وقيل وصله وقطع يده ورجله ولا يسقط ما
 الحدود والى الله تعالى كرايسرقه بعد التوبة فمهم من قوله (واحد) نعم اوله (ماخوق) أى الذى به انى
 بالآدميين كخصاص وحد قف وود مال أنه لا يسقط شئ مما عصى قاطع الطريق شوته وهو كذلك
 (فصل) في أحكام الصيال والاف الهام (ومن قتل) نعم اوله (مأدى في نفسه أو ماله أو حريمه) فان صال عليه
 شخص يريد قتله أو أخذ ماله أو قتل أو وطئ حريمه (فما ل عن ذلك) أى عن نفسه أو ماله أو حريمه (وفصل)
 الصائل عن ذلك دفع الصياله (فلا صياله عليه) بقصاص ولاديه ولا كفارة (وعلى راكب الدابة) سواء كان
 مالكها أو مستعيرها أو مستأجرها أو عاصها (صان ما استعداته) سواء كان الاف بيدها أو رجليها أو غير
 ذلك ولو بالاب أو رانت طريق فسلم بذلك سس أو مال فلا ضمان
 (فصل) في أحكام البعاه وهم فرق مسامون بخالفون للامام العادل ومعد البعاه باع من البع وهو الظلم
 (و تامل) يتبع ما قبل آخره (أهل البع) أى (بقا لهم) الامام (ثلاثة شرائط) أحدها (أن يكونوا في معة)
 بان يكون لهم شوكة توة وعدو عطا فيهم وان لم تكن المطلاع اماما مسوما بحيث يحتاج الامام العادل في ردعهم
 للماعتة الى كفه من بدل مال وتحميل رجال فان كانوا أفرادا يستل صطلهم فليسوا ببعاه (و) الثاني (ان
 يخرجوا عن قصه الامام) العادل اما ترك الانقياد له أو مع حق توحه عليهم سواء كان الحق ماليا أو غيره ككده
 وقصاص (و) الثالث (أن يكون لهم) أى للبعاه (تأويل سائع) أى يحتمل كما عبر به بعض الاصحاب كطالته
 أهل حرمين بدم عثمان حيث اعتقدوا أن عليا رضى الله عنه يعرف من قتل عثمان فان كان التأويل قطعى
 الطلاق لم يعتبر بل صاحبه معاند ولا يتناول الامام البعاه حتى يبعث اليهم رسولاً أمياً فطالهم ما يكرهونه
 فان ذكره فلهه هى السبب في امتناعهم من ماعتة أو اطاعا وان لم يدكروا شيأ أو أصرروا بعد اراله المطلاع على
 الذى يبعثهم ثم أسلمهم ما قتال (ولا يستل أسيرهم) أى البعاه فان قله شخص عادل لا قصاص عليه في الاصح
 ولا طائ أسيرهم وان كان صلباً أو امرأة حتى تنفض الحرب ويتفرق جمعهم الى أن يطيع أسيرهم بخارا
 عما عتبه لزام (ولا نعم ما لهم) ويرد سلاحهم وحياتهم اليوم اذا انتفى الحرب وأستعانتهم من ردعهم أو ردعهم
 للمطاعة ولا يتناولون تعظيم كسار ومسحيق الا لضرورة فيقاتلون بذلك كان قاتلوا به أو أخطأوا بها (ولا يذهب
 على حرمهم) والدفع تتمم القتل وتخياله
 (فصل) في أحكام الردة وهى أخش أنواع الكفر ومعاها لغة الرجوع عن الشئ الى غيره وفتر عابض

قتلته رحله النبي فان
 مرقى بعد ذلك عرو
 وقيل يقتل صبرا
 (فصل) وقطاع الطريق
 على أربعة أقسام ان
 قتلوا ولم يأخذوا المال
 قتلوا فان قتلوا وأخذوا
 المال قتلوا وصلوا
 وان أخذوا المال ولم
 يقتلوا تنقطع أيديهم
 وأرجلهم من خلاف
 فان أضافوا السبل ولم
 يأخذوا مالا ولم يقتلوا
 حسوا وعزروا ومن
 مات منهم قتل البدره
 عليه سقط عنه الحدود
 وأخذ الخوق
 (فصل) ومن قصد
 مآدى في نفسه أو ماله أو
 حريمه قتل عن ذلك
 وقتل فلا ضمان عليه
 وعلى راكب الدابة
 ضمان ما بلغت داته
 (فصل) ويسأل أهل
 البع ثلاثة شرائط أن
 يكونوا في معة وأن
 يخرجوا عن قصة الامام
 وأن يكون لهم تأويل
 سائع ولا يقتل أسيرهم
 ولا نعم ما لهم ولا يذهب
 على حرمهم
 (فصل)

الإسلام بنية كذراً وقول كفوراً وفعل كفر كجود أصح سواء كان على جهة الاستهزاء أو العناد أو الاعتقاد
 كمن اعتقد حدوث الصانع (ومن ارتد عن الإسلام) من رجل أو امرأة كمن أنكر وجود الله أو كذب
 رسولاً من رسل الله أو حلل محرماً بالاجتماع كالرنا وشرب الخمر أو حرم حلالاً بالاجتماع كالنكاح والبيع استتيب
 وجب باقي الحال في الأصح فيه أو مقابل الأصح في الأولى أنه يسن الاستتابة وفي الثانية أنه يهمل (ثلاثاً) أي إلى
 ثلاثة أيام (فإن تاب) يعود إلى الإسلام بأن يقر بالشهادتين على الترتيب بأن يؤمن بالله أولاً ثم برسوله فإن
 تنكس لم يصح كما قاله النووي في شرح المهذب في الكلام على نية الوضوء (والأى) أي وإن لم يتب المرتد (قتل) أي
 قتل الإمام إن كان حراً بضرب عنقه لا باسراق ونحوه فإن قتله غير الإمام عزروا إن كان المرتد رقيقاً جاز لسيده
 قتله في الأصح ثم ذكر المصنف حكم الغسل وغيره في قوله (ولم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين)
 وذكر غير المصنف حكم تارك الصلاة في ربيع العبادات وأما المصنف فذكره هنا فقال

(فصل) (وتارك الصلاة) المعهودة الصادقة بإحدى الخمس (على ضربين أحدهما أن يتركها) وهو مكاتب
 (غير معتقد لوجوبها حكمه) أي التارك لها (حكم المرتد) وسبق قريباً بيان حكمه (والثاني أن يتركها
 كسلاً) حتى يخرج وقتها حال كونه معتقداً لوجوبها فيستتاب فإن تاب وصلى (وعو تفسير للتوبة) (والأى) أي
 وإن لم يتب (قتل حداً) لا كفراً (وكان حكمه حكم المسلمين) في الدفن في مقابرهم ولا يطمس قبره وله حكم
 المسلمين أيضاً في العسل والتكفين والصلاة عليه والله أعلم

(كتاب) أحكام (الجهاد)

وكان الأمر بدني عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفاية وأما بعده فلا كفار حالان أحدهما
 أن يكونوا ببلادهم فالجهاد فرض كفاية على المسلمين في كل سنة فإذا فعله من فيه كفاية سقط الخرج عن
 الباقيين والثاني أن يدخل الكفار بلدة من بلاد المسلمين أو يزلوا قرياً منها فالجهاد جند فرض عين عليهم
 فيلزم أهل ذلك البلد الدفع للكفار بما يمكن منهم (وشرائط وجوب الجهاد سبع خصال) أحدها (الإسلام)
 فلا جهاد على كافر (و) الثاني (البالوغ) فلا جهاد على صبي (و) الثالث العقل فلا جهاد على مجنون (و) الرابع
 (الحرية) فلا جهاد على رقيق ولو أُمِرَ سيده ولا مبعوض ولا مدبر ولا مكاتب (و) الخامس (الذكورية) فلا
 جهاد على امرأة وخنى مشكل (و) السادس (الصحة) فلا جهاد على مريض بمرض يمنعه عن قتال وركوب
 الأبدنة شديدة كحصى مطبقة (و) السابع (الطاقة على القتال) فلا جهاد على أقطع يده مثلاً ولا على من عدم
 أهبة القتال كسلاح ومركوب ونفقة (ومن أسر من الكفار فعلى ضربين ضرب) لانتحير فيه للإمام بل
 (يكون) وفي بعض النسخ بدل يكون يصير (رقيقاً بنفس السبي) أي الأخذ (وهم الصبيان والنساء) أي
 صبيان الكفار ونسائهم ويلحق بما ذكر الخنثى والمجانين ويخرج بالكفار نساء المسلمين لأن الأسر لا يتصور
 في المسلمين (وضرب لا يرق بنفس السبي) وهم الكفار الأصليون (الرجال البالغون) الأسرار العاقلون
 (والإمام مخير فيهم بين أربعة أشياء) أحدها (القتل) بضرب رقبته لا بتعريق ولا تغريق مثلاً (و) الثاني
 (الاسترقاق) وحكمهم بعد الاسترقاق كبقية أموال الغنيمة (و) الثالث (المن) عليهم بتخليه سبيلهم (و) الرابع
 (الدية) إما بالمال أو بالرجال أي الأسرى من المسلمين ومال فدائهم كبقية أموال الغنيمة ويجوز أن يفادى
 مشرك واحد بمسلم أو أكثر ومشركون بمسلم (يفعل) الإمام (من ذلك ما فيه المصلحة) للمسلمين فإن خفي عليه
 الاحتجاب عنهم حتى يظهر له الاحتجاب ففعله ويخرج بقولنا سابقاً الأصليون الكفار غير الأصليين كالمتردين
 فيظالمهم الإمام بالإسلام فإن امتنعوا قتلهم (ومن أسلم) من الكفار (قبل الأسر) أي أسر الإمام له (أسر زماله
 ودمه وصغار أولاده) عن السبي وحكم بإسلامهم تبعاله بخلاف البالغين من أولاده فلا يصحهم إسلام أبيهم
 وإسلام الجد يصح أيضاً الولد الصغير وإسلام الكافر لا يعصم زوجته عن استرقاقها ولو كانت حاملاً فإن استرقت

ومن ارتد عن الإسلام
 استتيب ثلاثاً فإن تاب
 والاقتل ولم يغسل ولم
 يصل عليه ولم يدفن في
 مقابر المسلمين
 (فصل) (وتارك الصلاة
 على ضربين أحدهما
 أن يتركها غير معتقد
 لوجوبها حكمه حكم
 المرتد والثاني أن
 يتركها كسلاً لمعتقداً
 لوجوبها فيستتاب فإن
 تاب وصلى والاقتل
 حداً وكان حكمه حكم
 المسلمين

(كتاب الجهاد)
 وشرائط وجوب الجهاد
 سبع خصال الإسلام
 والبالوغ والعقل والحرية
 والذكورية والصحة
 والطاقة على القتال
 ومن أسر من الكفار
 فعلى ضربين ضرب
 يكون رقيقاً بنفس
 السبي وهم الصبيان
 والنساء وضرب لا يرق
 بنفس السبي وهم الرجال
 البالغون والإمام مخير
 فيهم بين أربعة أشياء
 القتل والاسترقاق
 والمن والدية بالمال أو
 بالرجال يفعل من ذلك
 ما فيه المصلحة ومن
 أسلم قبل الأسر أسر
 ماله ودمه وصغار أولاده

ويحكم المصنوع بالاسلام
 عند وجود ثلاثة أسباب
 أن يسلم أحد أبويه
 وأن يسلم مسلم منفردا
 عن أبويه أو يوجد
 لفيضان دار الاسلام
 (فصل) ومن قتل
 قتيلا أعطى سلمه
 وتقسيم الغنيمة بعد
 ذلك على خمسة أخماس
 فيعطى أربعة أخماسها
 لمن شهد الواقعة ويعطى
 لأعراس ثلاثة أسهم
 ولأرامل سهم ولا يسهم
 الأيمن استكمل فيه
 خمس شرائط الاسلام
 والبأوغ والعقل والحرية
 والدكورية فان اخل
 شرط من ذلك رضح
 له ولم يسهم ويقسم
 الخمس على خمسة أسهم
 سهم لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصرف
 بعده للأصالح وسهم
 لدوي القربى وهم
 بنوهائهم وبنو المطلب
 وسهم لليتامى وسهم
 للساكنين وسهم لاتباء
 السبيل
 (فصل) ويقسم مال
 التي وعلى خمس فرق
 يصرف خمسة على من
 يصرف عليهم خمس
 الغنيمة ويعطى أربعة
 أخماسها للمقاتلة

انقطع نكاحه في الحال (ويحكم المصنوع بالاسلام عند وجود ثلاثة أسباب) أحدها (أن يسلم أحد أبويه) فيحكم
 بالاسلام تبعاً له وأما من بلغ محنونا أو بلغ عاقلهم جن فكالمصنوع والسبب الثاني مذكور في قوله (أو يسلم مسلم)
 حال كون المصنوع (منفرداً عن أبويه) فإن سبي المصنوع مع أحد أبويه فلا يفتح المصنوع السابق له ويعني كونه مع أحد
 أبويه أن يكون في جيش واحد وغنيمة واحدة لأن مال الكهنة يكون واحداً ولو سباده في وجهه إلى دار الاسلام
 لم يحكم بالاسلام في الأصح بل هو على دين السابق له والسبب الثالث مذكور في قوله (أو يوجد) أي المصنوع (لظيافاً
 في دار الاسلام) وإن كان فيها أهل ذمة فإنه يكون مسلماً وكذا لو وجد في دار كفاً وفيها مسلم
 (فصل) في بيان أحكام السلب وقسم الغنيمة (ومن قتل قتيلاً أعطى سلمه) بفتح اللام بشرط كون القتال
 مسامحاً كراكن أو أثنى حراً أو عبد اشترطه الإمام له أولاً والسلب ثياب القتيل التي عليه والخشب والران وهو
 خف بلا قدم يمس للساق فقط وآلات الحرب والمركوب الذي قاتل عليه وأمسكه بعنانه والسرير والبطائح
 ومقود الدابة والسوار والطوق والمنطقة وهي التي يشدها الوسط والخاتم والنفقة التي معه والخبيثة التي تقاد معه
 وإنما يستحق القتال سلب الكافر إذا غر بنفسه حال الحرب في قتله بحيث يكتفى بركوبه هذا الفرور شر ذلك
 الكافر ولو قتله وهو أسير أو أمان وقتله بعد أن زام الكفار فلا سلب له وكفاية شر ال كافر أن يزيل امتناعه كأن
 يفتأ عيديه أو يقطع يديه أو رجليه والغنيمة لغنة مأخوذة من الغنم وهو الرمح وشرع المال الحاصل للمسلمين من
 كد أهل الحرب بقتال وإيجاف خيل أو ابل وخرج بأهل الحرب للمال الحاصل من المرتدين فإنه في ولا غنيمة
 (وتقسم الغنيمة بعد ذلك) أي بعد اخراج السلب منها (على خمسة أخماس فيعطى أربعة أخماسها) من عقار
 ومنقول (لمن شهد) أي حضر (الوقعة) من الفاعلين بنية القتال وإن لم يقاتل مع الجيش وكذا من حضر
 لافية القتال وقاتل في الاظهر ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال (ويعطى للعراس) الخاضع للوقعة وهو من
 أهل القتال يفر من مهياً لقتال عليه سواء قاتل أم لا (ثلاثة أسهم) سهمين لفرسه وسهم له ولا يعطى إلا القربى
 واحداً ولو كان معه أفراس كثيرة (وللأرجل) أي المقاتل على رجليه (سهم) واحد (ولا يسهم الأيمن) أي
 شخص (استكمل فيه خمس شرائط الاسلام والبأوغ والعقل والحرية والدكورية) فان اخل شرط من
 ذلك رضح له ولم يسهم) له أي لمن اخل فيه الشرط مال كونه صغيراً أو مجنوناً أو رقيقاً وأثنى أو ذمياً والرضخ
 لغنة العطاء القليل وشرعاً شيء دون سهم يعطى للأرجل ويحتمل الإمام في قدر الرضخ بحسب رتبة قبيل المقاتل على
 غيره والاكثر قتالاً على الأقل قتالاً وحمل الرضخ الأخماس الأربعة في الإظهار والثاني محله أصل الغنيمة (ويقسم
 الخمس) الباقي بعد الأخماس الأربعة (على خمسة أسهم منهم) منه (رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو الذي كان
 له في حياته (يصرف بعده للأصالح) المتعلقة بالمسلمين كالقضاء الحاكمين في البلاد أمّا قضاء العسكر فيزقون
 من الأخماس الأربعة كقائه الماوردي وغيره وكسده الثغور وهي المواضع المخوفة من أطراف بلاد المسلمين
 الملاصقة لبلادنا والمراد سد الثغور بالرجال وآلات الحرب ويقسم الأهم من الأصالح فالأهم (وسهم لدوي
 القربى) أي قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهم بنوهائهم وبنو المطلب) يشترك في ذلك الذكر والأنثى
 والغني والفقر ويضلل الذكرفيعلى مثل حظ الأنثيين (وسهم لليتامى) المسلمين جميع بينهم وهو صغير لا أب له
 سواء كان الصغير ذكراً أو أنثى له جده أو لا قتل أبوه في الجهاد أو لا يشترط بقر الأيتام (وسهم للساكنين وسهم
 لاتباء السبيل) وسبق بيانها قبيل كتاب الصيام
 (فصل) في قسم التي وعلى مستحقه والتي لغنة مأخوذة من فاه إذا رجعت ثم استعمل في المال الزاجع من الكفار
 إلى المسلمين وشرعاً هو مال حصل من كبتار بلا قتال ولا إيجاف خيل ولا ابل كالجزية وعشر التجارة (ويقسم
 مال التي على خمس فرق يصرف خمسة) يعني التي (على من) أي الخبيثة الذين (يصرف عليهم خمس
 الغنيمة) سبق في بيان الخبيثة (ويعطى أربعة أخماسها) وفي بعض النسخ أخماسه أي التي (للقاتلة)

ويحكم المصنوع بالاسلام
 عند وجود ثلاثة أسباب
 أن يسلم أحد أبويه
 وأن يسلم مسلم منفردا
 عن أبويه أو يوجد
 لفيضان دار الاسلام
 (فصل) ومن قتل
 قتيلا أعطى سلمه
 وتقسيم الغنيمة بعد
 ذلك على خمسة أخماس
 فيعطى أربعة أخماسها
 لمن شهد الواقعة ويعطى
 لأعراس ثلاثة أسهم
 ولأرامل سهم ولا يسهم
 الأيمن استكمل فيه
 خمس شرائط الاسلام
 والبأوغ والعقل والحرية
 والدكورية فان اخل
 شرط من ذلك رضح
 له ولم يسهم ويقسم
 الخمس على خمسة أسهم
 سهم لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصرف
 بعده للأصالح وسهم
 لدوي القربى وهم
 بنوهائهم وبنو المطلب
 وسهم لليتامى وسهم
 للساكنين وسهم لاتباء
 السبيل
 (فصل) ويقسم مال
 التي وعلى خمس فرق
 يصرف خمسة على من
 يصرف عليهم خمس
 الغنيمة ويعطى أربعة
 أخماسها للمقاتلة

وهم الاجناد الذين عينهم الامام للجهاد وأثبت أسماءهم في ديوان المرتزقة بعد اتصافهم بالاسلام والتكليف
 والحرية والصحة فيفترق الامام عليهم الاحساس الاربعه على قدر حاجاتهم فيبحث عن حال كل من المقاتلة وعن
 عينه اللازمة نفقتهم وما يكفيهم فيعطيه كفايتهم من نفقة وكسوة وغير ذلك ويراعى في الحاجة الزمان والمكان
 والرخس والغلاء وأشار المصنف بقوله (وفي مصالح المسلمين) الى أنه يجوز للامام أن يصرف الفاضل عن
 حاجات المرتزقة في مصالح المسلمين من اصلاح الحصون والتعور ومن شراء سلاح وخيل على الصحيح
 (فصل) في أحكام الجزية وهي لغة اسم لخراج معمول على أهل الذمة سميت بذلك لانها جرت عن القتل أي
 كفت عن قتالهم وشراء عامل ياتزمه كافر بعقد مخصوص ويشترط أن يعقده الامام أو نائبه لا على جهة التأقيت
 فيقول أو قرر تكبم بدار الاسلام غير انجاز وأذنت في اقامتكم بدار الاسلام على أن تبدلوا الجزية وتنفقوا والحكم
 الاسلام ولو قال الكافر للامام ابتداء أقرني بدار الاسلام كفي (وشرائط وجوب الجزية خمس خصال) أحدها
 (البلوغ) فلاجزية على الصبي (و) الثاني (العقل) فلاجزية على مجنون أو طبع جنونه فان تقطع جنونه قليلا
 كساعة من شهر لزمته الجزية أو تقطع جنونه كثيرا عن ذلك كيوم يجن فيه ويوم يفق فيه لفتت أيام الافاقة
 فان بلغت سنة وجب جزيتها (و) الثالث (الحرية) فلاجزية على رقيق ولا على سيده أيضا والمكاتب والمدير
 بالمعص كالرقيق (و) الرابع (الذكورية) فلاجزية على امرأة وخنى فان بانت ذكوره أخذت منه الجزية
 اسنين الماضية كحجته النووي في زيادة الرضة وجزم به في شرح المذهب (و) الخامس (أن يكون) الذي تعقد
 الجزية (من أهل الكتاب) كاليهود والنصراني (أو من له شبهة كتاب) وتعقد أيضا لولد من تهود
 وتصرف قبل النسخ أو شك كنفى وقته وكذا تعقد لمن أحد أبويه وثني والآخر كتابي ولزاعم التمسك بصحف
 ابراهيم المنزلة عليه أو بن بورد أو دود المنزل عليه (وأقل) مايجب في (الجزية) على كل كافر (دينار في كل حول)
 ولاحد لاكثر الجزية (ويؤخذ) أي يسن للامام أن يما كس من عقدت له الجزية وحينئذ يؤخذ (من
 المتوسط) الحال (ديناران ومن الموسر أربعة دنانير) استحبوا اذالم يسكن كل منهما مسقيها فان كان سقيها لم
 يما كس الامام ولي السقيه والعبرة في المتوسط واليسار بأثر الحول (ويجوز) أي يسن للامام اذا صالح السكفار
 في بلدهم لا في دار الاسلام (أن يشترط عليهم الضيافة) لمن يمر بهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم (فضلا) أي
 زائدا (عن مقدار) أقل (الجزية) وهو دينار كل سنة ان رضوا بهذه الزيادة (ويتضمن عقد الجزية) بعد
 صحتها (أربعة أشياء) أحدها (أن يؤدوا الجزية) وتؤخذ منهم برفق كما قاله الجمهور ولا على وجه الاهانة
 (و) الثاني (أن تجرى عليهم أحكام الاسلام) فيضمنون مايتلقونه على المسلمين من نفس ومال وان فعلوا
 مايعتقدون تجزى به كالزنا أو قيم عليهم الحد (و) الثالث (أن لا يدكروا دين الاسلام الابخير) الرابع (أن لا يفعلوا
 مافيه ضرر على المسلمين) أي بان أو امان يطلع على عورات المسلمين وينقلها الى دار الحرب ويلزم المسلمين
 بعد عقد الذمة الصحيح السكف عنهم نفسا ومالا وان كانوا في بلدنا أو في بلد مجاور لنا لم ننادف أهل الحرب عنهم
 (و يعرفون بلبس الغيار) بكسر الغين المجمة وهو تغير اللباس بان يخطب الذمي على ثوبه شيئا يخالف لون
 ثوبه ويكون ذلك على السكتف والاولى باليهودي الاصفر والنصراني الازرق والمجوسي الاسود والاجر
 وقول المصنف يعرفون غير به النووي أيضا في الروضة تبعا لاصلها لكنه في المنهاج قال ويؤمر أي الذمي ولا
 يعرف من كلامه أن الامر للوجوب والندب لكن مقتضى كلام الجمهور الأول وعطف المصنف على الغيار
 قوله (وشد الزنار) وهو زاي مججمة خيط غليظ يشد في الوسط فوق الثياب ولا يكتفى بجله تحتها (ويمنعون من
 ركوب الخيل) النفيسة وغيرها لا يمنعون من ركوب الجيرو لو كانت نفيسة ويمنعون من اسماعهم المسلمين قول
 لشركه كقولهم الله ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا

وفي مصالح المسلمين
 فصل في شرائط
 وجوب الجزية خمس
 خصال البلوغ والعقل
 والحرية والذكورية
 وأن يكون من أهل
 الكتاب أو من له شبهة
 كتاب وأقل الجزية
 دينار في كل حول
 ويؤخذ من المتوسط
 ديناران ومن الموسر
 أربعة دنانير ويجوز أن
 يشترط عليهم الضيافة
 فضلا عن مقدار الجزية
 ويتضمن عقد الجزية
 أربعة أشياء أن يؤدوا
 الجزية وأن تجرى عليهم
 أحكام الاسلام وأن لا
 يدكروا دين الاسلام
 الابخير وان لا يفعلوا
 مافيه ضرر على المسلمين
 ويعرفون بلبس الغيار
 وشد الزنار ويمنعون
 من ركوب الخيل
 (كتاب الصيد
 والذبايح)

وما قدر على دكانه فدكانه في حلقه (٥٨) ولسته وما لم يقدر على ذكانه فدكانه حقه حيث قدر عليه وكال الذكاه ربعة أشياء قطع

والصدقة من رطلين هاتين اسم المقبول وهو الصد (وما) أي الحيوان الذي لنا كقول الذي (قدر) نصم
أوله (على دكانه) أي دكانه (دكانه) يكون (في حلقه) وهو أعلى العين (ولسه) أي لأم مفتوحة ومفردة
مشددة أسفل العين والدكانه بدال مخجمة مع ما لها لعه الطيب لها من طيباً كل اللحم المدبوح وشراً
أبطال الحرارة المربر به على وجه مخصوص أما الحيوان المأ كقول البحري فيحل على المصحح امدح (وما)
أي الحيوان الذي (لم يقدر) نصم أوله (على دكانه) كشاه اسمه نوحش أو نعد دهب شاردا (قد كانه
عمره) نصم العين عمر امرها للروح (حيث قدر عليه) أي في أي موضع كان العصر (وكال الذكاه) في
نصم السح وسحب في الذكاه (أربعة أشياء) أحدها (قطع الحلقوم) نصم الحاء المهملة وهو بحري العين
دحو لا حروما (و) الثاني قطع (المرى) بفتح ميمه وممر آخره وبحور سهله وهو بحري الطعام ولشرب
من الحلق إلى المعدة والمرى تحت الحلقوم ويكون قطع ماد كرفعه واحدة لاي فحين فانه يحرم المدبوح
حينئذ ومضى بقى شيء من الحلقوم والمرى لم يحل المدبوح (و) الثالث والرابع قطع (الودحين) نوار وodal
مضوحين من يد ودح نصم الدال وكسرهما وهما عرفان في صححي العين يحيطان بالحلقوم (والبحري منها) أي
الذي ينك في الله كاه (شأن قطع الحلقوم والمرى) فقط ولا تنس قطع ما وراء الودحين (وبحور) أي يحل
(الاصطاد) أي أكل المصاد (نكل حارجه معلنه من السباع) وفي نصم لسبح من سباع الهائم كانه يد والبر
والسكب (ومن حوارح الطير كصفر) وبار في أي موضع كان حرج السباع والطير والخارحة مشتقة من الخرج
وهو الكسب (وشرائط تعليمها) أي الحوارح (أربعة) أحدها (أن تكون) الخارحة معاملة بحيث (إذا
أرسلت) أي أرسلها صاحبا (أرسلت و) الثاني أنها (أدار حوب) نصم أوله أي حوبها صاحبها (أرسلت
(و) الثالث أنها (إذا صيدت لم يأكل منه شيئاً) الرابع (أن تكرر ذلك منها) أي تكرر الشرائط الأربعة
من الخارحة بحيث يظن بأدائها ولا يرجع في التكرار بعد ذلك المرحع فيه لأهل الغيرة بقطع الحوارح (فإن
عند) منها (أحدى الشرائط لم يحل ما أحده) الخارحة (الأ أن يدرك) ما أحده الخارحة (حاصد كي)
فيحل حينئذ ثم ذكر المصنف آله ليعرف في قوله (وتحور الذكاه بكل ما) أي بكل محد (سحرج) كدند وكحاش
(الامالس والطير) باقي العظام ولا تحور المدكية هائم كذا المصنف من نصم منه الذكاه بقوله (ويحل ذكاه
كل مسلم) بالغ أو غير بطس الدبح (و) ذكاه كل (كستاني) يهودي أو نصراني ويحل دبح يحوي سكران
في الاما هو ذكره ذكاه الامعي (ولا يحل ديبحه بحومي ولا ذئبي) ولا تحورهما مالا كسائله (ودكانه الحيين)
حاصله (ذكاه أمه) ولا يحل له كيت هذا ان وجد متاً أو فيه حياة غير مستقره اللهم (الأ أن يوجد حيا)
شخصه مسخرة بعد حروجه من بطن أمه (فيد كي) حينئذ (وما قطع من) حيوان (حي فهو ميت الا الشعر) أي
المنطوع من حيوان مأ كقول وفي نصم النسخ الا لشعور (المسح من في العارش والملاس) وغيرها
في فصل ك في أحكام الاطعمة الحلال منها وسرها (وكل حيوان استطاعته العرب) الذين هم أهل ثروة وحسب
وطباع سليمه ورهايه (فهو حلال الاما) أي حيوان (ورد الشرع بمعريه) ولا يرجع فيه لاستطاعتهم له (وكل
حيوان استطاعته العرب) أي عدوه حشاش (وهو حرام الا ما ورد الشرع بأخته) ولا تكون حراماً (ويحرم من
السباع ماله ناب) أي من قوى وعدوه على الحيوان كاسد وعمر (ويحرم من الطيور ماله غلب) بكسر الميم وفتح
اللام أي طعر (قوى عرج به) كصقروا وروشا هين (ويحل للصيتر) وهو من حاف على نفسه الحلاك من عدم
الاكل (في المحصه) وما أو صر صاعق أو يذره من أو يعطاع رقه ولم يحل ما كانه حلالاً (ان يأكل من
المية الحرمه) عليه (ما) أي شيئاً (يسد به روجه) أي بغير روجه (ولما يقان حلالان) وهما (الملك والخراد
(و) لنا (دما حلالان) وهما (الكبد والطحال) وقد عرف من كلام المصنف هذا وفيما سبق أن الحيوان على
ثلاثة أقسام أحدها ما لا يؤكل فله بيبخته وميمه سواء والثاني ما يؤكل ولا يحل الا بالذكية الشرعية والثالث

الخلفوم والمرى
والودحين والبحري
مباشراً قطع الحلقوم
والمرى وبحور
الاصطاد بكل حارجه
معلنه من السباع ومن
حوارح الطير وشرائط
تعليمها أربعة ان
تكون إذا أرسلت
أرسلت وأدار حوب
أرسلت وإذا قلب
صيده لم يأكل منه شيئاً
وأن تكرر ذلك منها
فإن علمت إحدى
الشرائط لم يحل ما أحده
الا أن يدرك حيا فيد كي
وتحور الذكاه بكل
ما يخرج الا بالسنن
والطير ويحل ذكاه كل
مسلم وكثافي ولا يحل
ديبه بحومي ولا ذئبي
ودكانه الحيين ذكاه
أمه الا أن يوجد حيا
فيد كي ما قطع من حي
فهو ميت الا لشعور المسح
فيها في العارش والملاس
في فصل ك وكل حيوان
استطاعته العرب فهو
حلال الا ما ورد الشرع
بغيره وكل حيوان
استطاعته العرب فهو
حرام الا ما ورد الشرع
بأخته ويحرم من
السباع ماله ناب قوى
يعدونه ويحرم من
الطيور ماله غلب قوى
يحرج به ويحل للصيتر

سنة مؤكدة ويجزى فيها الجذع من الضأن والثني من المعز والثني من الابل والثني من البقر وتجزى البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة والشاة عن واحد وأربع لتجزى في الضحايا العوراء البين عورها والعرجاء البين عرجها والمرضة البين مرضها والحجفاء التي ذهب مخنها من الهزال ويجزى الخصى والمكسور القرن ولا تجزى المقطوعة الأذن والذنب ووقت الذبح من وقت صلاة العيد الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق ويستحب عند الذبح خمسة أشياء التسمية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واستقبال القبلة والتكبير والدعاء بالقبول ولا يأكل المضحى شيئا من الاضحية المنذورة ويأكل من الاضحية المتطوع بها ولا يبيع من الاضحية ويطعم الفقراء والمساكين

فصل في العقيقة والعقيقة مستحبة وهي الذبيحة عن المولود يوم سابعه

فصل في أحكام الاضحية بضم الهمزة في الاشهر وهي اسم لما يذبح من النعم يوم عيد النحر وأيام التشريق بقر بالي الله تعالى (والاضحية سنة مؤكدة) على التكفاية فإذا أتى بها واحد من أهل بيت كفى عن جميعهم ولا تجزى فيها الجذع من الضأن وهو ماله سنة وطعن في الثانية (والثني من المعز) وهو ماله سنتان وطعن في الثالثة (والثني من الابل) ماله خمس سنين وطعن في السادسة (والثني من البقر) ماله سنتان وطعن في الثالثة وتجزى البدنة عن سبعة (اشترى كوا في التضحية بها) (و) تجزى (البقرة عن سبعة) كذلك (و) تجزى (الشاة عن) شخص (واحد) وهي أفضل من مشاركتها في بيعه وأفضل أنواع الاضحية ابل ثم بقر ثم غنم (وأربع) وفي بعض النسخ وأربعة (لا تجزى في الضحايا) أحدهما (العوراء البين) أي الظاهر (عورها) وإن بقيت الخدقة في الاصح (و) الثاني (العرجاء البين عرجها) ولو كان حصول العرج لها عند اضحيها التضحية بها بسبب اضطرارها (و) الثالث (المرضة البين مرضها) ولا يضر يسير هذه الامور (و) الرابع (الحجفاء) وهي (التي ذهب مخنها) أي ذهب دماغها (من الهزال) الحاصل لها (ويجزى الخصى) أي المقطوع الخصيتين (والمكسور القرن) ان لم يؤثر في اللحم ويجزى أيضا قاقدة القرون وهي المسماة بالجلحاء (ولا تجزى المقطوعة) كل (الأذن) ولا بعضها ولا المخلوقة بالأذن (و) لا المقطوعة (الذنب) ولا بعضها (و) يدخل (وقت الذبح) للاضحية (من وقت صلاة العيد) أي عيد النحر وعبرة الروضة وأصلها يدخل وقت التضحية إذا طاعت الشمس يوم النحر ومضى قدر ركعتين وخطين خفيفتين انتهى ويستمر وقت الذبح الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق وهي الثلاثة المتصلة بعاشرا حجة (و) يستحب عند الذبح خمسة أشياء أحدها (التسمية) فيقول الداج بسم الله الاكل بسم الله الرحمن الرحيم فلول بسم حل المذبوح (و) الثاني (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ويكره أن يجمع بين اسم الله واسم رسوله (و) الثالث (استقبال القبلة) بالذبيحة أي بوجه الداج مذبحها القبلة ويوجه هو أيضا (و) الرابع (التكبير) أي قبل التسمية أو بعدها ثلاثا كما قال المارودي (و) الخامس (الدعاء بالقبول) فيقول الداج اللهم هذه منك واليك فتقبل أي هذه الاضحية نعمة منك على وتقرت بها اليك فتقبلها مني (ولا يأكل المضحى شيئا من الاضحية المنذورة) بل يجب عليه التصديق بجميع لحنها فلأخرها فتلفت لزمه ضمانه (ويأكل كل من الاضحية المتطوع بها) ثلثا على الجديد وأما الثلثان فقليل تصدق بهما رجب النور في الروضة وأصلها شيئا من هذين الوجهين (ولا يبيع) أي يحرم على المضحى بيع شيء (من الاضحية) أي من لحنها أو شعرها أو جلدها ويحرم أيضا جعله أجرة لاجزار ولو كانت الاضحية تطوعا (ويطعم) حتام الاضحية المتطوع بها (الفقراء والمساكين) والأفضل التصديق بجميعها الاقمة أو لقمات تبرك المضحى أكلها فإنه يسئل له ذلك وإذا أكل البعض وتصدق بالباقي حصل له ثواب التضحية بالجميع والتصدق ببعض (فصل في بيان أحكام العقيقة وهي لغة اسم للشعر على رأس المولود وشرا ما سئد كره المصنف بقوله والعقيقة) عن المولود (مستحبة) وفسر المصنف العقيقة بقوله (وهي الذبيحة عن المولود يوم سابعه) أي يوم السابع ولدته ويحسب يوم الولادة من السبع ولومات المولود قبل السابع ولا تقوت بالتأخير بعده فان تأخرت لم يفسد حكمها في حق العاق عن المولود أما هو فخير في العق عن نفسه والترك (ويذبح عن الغلام شاتان) (عن الجارية شاة) قال بعضهم أما الخنثى فيمحتمل الحاقه بالغلام أو بالجلارية فلو بانت ذكوره أم صا لم يترك وتعدد العقيقة بتعدد الاولاد (ويطعم) العاق من العقيقة (الفقراء والمساكين) فيطبخها بحار يهدي منها الفقراء والمساكين ولا يتخذ هادعة ولا يكسر عظمها واعلم أن سن العقيقة وسلامتها من عيب من لحنها والاكل منها والتصدق ببعضها وامتناع بيعها وتعيينها بالنذر حكمه على ما سبق في الاضحية ويسئل

(كتاب السبق والرمي)
 ونصح المسابقة على
 الدواب والمناسلة
 بالسهم إذا كانت
 المسافة معلومة وصفة
 المناضلة معلومة ويخرج
 العوض أحد المتسابقين
 حتى أنه إذا سبق استرده
 وإن سبق أخذه
 صاحبه له وإن أخرجه
 معاً يجوز إلا أن يدخل
 بينهما إلا أن سبق
 أخذ العوض وإن
 سبق لم يفرم
 في كتاب الأيمان
 والتذور
 لا يستعد اليمين إلا بالله
 تعالى وأيامهم من أسماء
 أوصفة من صفات ذاته
 ومن حلف بصدقة ماله
 فهو وخير بين الصدقة
 أو كفارة اليمين ولا شيء
 في اليمين ومن حلف
 أن لا يفعل شيئاً فامر
 غيره بفعله لم يحنث ومن
 حلف على فعل أمرين
 ففعل أحدهما لم يحنث
 وكفارة اليمين هو خير
 فيها بين ثلاثة أشياء
 عتق رقبة مؤمنة أو
 طعام عشرة مساكين
 كل مسكين مداً أو
 ثوبهم ثوباً أو ثوباً

أن يؤذن في أذن المولود اليمين حين يولد ويقسم في أذنه اليسرى وأن يحثك المولود بحر فيه ضغ وبذلك يفسدك
 داخل فيه ليتزله شيء إلى جوفه فإن لم يوجد غمر فربط بالفتى حلو وإن يسمى المولود يوم سابع ولادته
 ويحجوزتسميته قبل السابع وبعده ولومات المولود قبل السابع من تسميته
 في كتاب أحكام الرمي
 أي سهماً ويحجوا (ونصح المسابقة على الدواب) أي على ما هو الأصل أي في المسابقة عليهم من خيل وأبل جزاً
 وفيل وبغل وحماري الأظهر ولا تصح المسابقة على بقرة ولا على نطاح الكباش ولا على مهاوشة الديكة لا بعوض
 ولا غيره (د) تصح (المناسلة) أي الرماة (بالسهم إذا كانت المسافة) أي مسافة ما بين موقف الرامي والغرض
 الذي يرمى إليه (معلومة) كانت (صفة المناضلة معلومة) أي بأن بين المتناضلين كيفية الرمي من قرع وهو
 إصابة السهم الغرض ولا يثبت فيه أو من خسق وهو أن يثقب السهم الغرض ويثبت فيه أو من مرق وهو
 أن يتغذ السهم من الجانب الآخر من الغرض وأعلم أن عوض المسابقة هو المال الذي يخرج قيمه أو يخرج
 أحد المتسابقين وقد يخرجانه معاً وذكر المصنف الأول في قوله (ويخرج العوض أحد المتسابقين حتى أنه إذا
 سبق) بفتح السين غيره (استرده) أي العوض الذي أخرجه (وإن سبق) بضم أوله (أخذه) أي العوض
 (صاحبه) السابق (له) وذكر المصنف الثاني في قوله (وإن أخرجه) أي العوض المتسابقان (معاً يجوز) أي لم
 يصح إخراجهما للعوض (الأ أن يدخل بينهما محلاً) بكسر الهمزة الأولى وفي بعض النسخ إلا أن يدخل بينهما
 محلاً (فإن سبق) بفتح السين كلام من المتسابقين (أخذ العوض) الذي أخرجه (وإن سبق) بضم أوله (لم
 يفرم) لم يمشياً
 في كتاب أحكام الأيمان والتذور
 والأيمان بفتح الهمزة جمع يمين وأصلها لغة اليد اليمين ثم أطلقت على الحلف وشرعاً تحقيق ما يعتدل الخالق أو
 نأ كيد به ذكر اسم الله تعالى أوصفة من صفات ذاته والتذور رجوع نذر وسبأ في معناه في الفضل الذي بعده
 (لا ينفذ اليمين إلا بالله تعالى) أي بذاته كقول الحالف والله (أو باسم من أسمائه) المخصصة التي لا تستعمل في
 غيره كخالق الخلق (أوصفة من صفات ذاته) القائمه بكلمه وقدرته وضابط الحالف كل مكلف مختار تامق
 قاصد لليمين (ومن حلف بصدقة ماله) كقوله لله على أن أتصدق بجمالي ويعبر عن هذا اليمين نارة بين اللجاج
 والغضب ونارة بنذر اللجاج والغضب (فهو) أي الحالف أو الناذر (خير بين) الوفاء بما حلف عليه والتزيمه
 بالنذر من (الصدقة) بماله (أو كفارة اليمين) في الأظهر وفي قول يلزمه كفارة يمين وفي قول يلزمه الوفاء بما التزمه
 (ولا شيء في اليمين) وفسر بما سبق لسانه إلى لفظ اليمين من غير أن يقصدها كقوله في حال غضبه أو غلبته أو
 عجلته لا والله مرة وبلى والله مرة في وقت آخر (ومن حلف أن لا يفعل شيئاً) أي كبيع عبده (فامر غيره بفعله)
 ففعله بأن باع عبده الحالف (لم يحنث) ذلك الحالف بفعله غيره إلا أن يريد الحالف أن لا يفعل هو ولا غيره فحنث
 بفعله ما موره أو لو حلف أن لا ينسك فوكل غيره في النسك حلفه يحنث بفعله وكذا في النسكاح (ومن حلف
 على فعل أمرين) كقوله والله لا ألبس هذين الثوبين (ففعل) أي لبس (أحدهما لم يحنث) فإن لبسهما معاً
 أمر تباحت فإن قال لا ألبس هذا ولا هذا حنث بأحدهما ولا يحنث بيمينه بل إذا فعل الآخر حنث أيضاً
 (وكفارة اليمين هو) أي الحالف إذا حنث (خير فيما بين ثلاثة أشياء) أحدها (عتق رقبة مؤمنة) سليمان
 حبيب يخل بعمل أو كسب وثانيهما مذكور في قوله (أو طعام عشرة مساكين) كل مسكين مداً أي رطلان وثالثها
 حب من غالب قوت بلد المكفر ولا يجرى فيه غير الحب من غم وأقط وثالثها مذكور في قوله (أو كسوتهم) أي
 يدفع المكفر لكل من المساكين (ثوباً أو ثوباً) أي شيئاً يسقى كسوة مما يعتاد لبسه كقميص أو عمامة أو حمار أو
 كساء ولا يكفي خف ولا قنازان ولا يشترط في القميص كونه صالحاً للدفع إليه فيه جزي أن يدفع للرجل ثوب
 صغيراً وثوباً امرأة ولا يشترط أيضاً كون المدفوع جديداً فيجوز دفعه ملتبساً بذهب قوته (فإن لم يجد)

المكفر شأن الثلاثة السابقة (فصيام) أي فيلزمه صيام (ثلاثة أيام) ولا يجب تنابها في الاظهر
 (فصل) في أحكام النذر جمع نذره وهو بذال مجتمعة ساكنة وحكي فتعدها ومعناها لغة الوعد بشيء أو شر وشرعا
 التزام بغير لازمة بأصل الشرع والنذر ضربان أحدهما نذر العاج بفتح أوله وهو التماضي في الخصوصية
 والمراذبه هذا النذر أن يخرج خراج اليمين بأن يقصد الناذر منع نفسه من شيء ولا يقصد القرية وفيه كفارة يمين
 أو ما التزمه بالنذر والثاني نذر المجازاة وهو نذر على أحدهما أن لا يعاقبه الناذر على شيء كقوله ابتداء الله على صوم
 أو عني والثاني أن يعاقبه الناذر على شيء وأشار المصنف بقوله (والنذر يلزم في المجازاة على) نذر (مباح وطاعة
 كقوله) أي الناذر (ان شئني الله مريض) وفي بعض النسخ مريض أو كفيتم شر عدوي (فله على أن أصلي
 أو أصوم أو أتصدق ويلزمه) أي الناذر (من ذلك) أي مما نذره من صلاة أو صوم أو صدقة (ما يقع عليه الاسم)
 من صلاة أو فقه أو كتمان أو الصوم وأقله يوم أو الصدقة وهي أقل شئ مما يتجول وكذا لو نذر التصديق بمال عظيم
 كما قال القاضي أبو الطيب ثم صرح المصنف بفهم قوله سابقا على مباح في قوله (ولا نذر في معصية) أي لا ينقذ
 نذرها (كقوله ان قتلت فلانا) بغير حق (فله على كذا) وخرج بالمعصية نذر المكروه كنذر شخص صوم
 الزهر فنعقد نذره ويلزمه الوفاء به ولا يصح أيضا نذر واجب على العبد كالصوات الخمس أما الواجب على
 الكفاية فيلزمه كما يقتضيه كلام الروضة وأصلها (ولا يلزم النذر) أي لا ينقذ (على ترك مباح) أو فعله فلا أول
 (كقوله لا آكل لحما ولا أشرب لبنا وما أشبه ذلك) من المباح كقوله لا ألبس كذا والثاني نحو آكل كذا
 وأشرب كذا وألبس كذا وإذا خالف النذر المباح لزمه كفارة يمين على الراجح عند البغوي وتبعه المحرر والمنهاج
 لكن قضية كلام الروضة وأصلها عدم الزوم (كتاب) أحكام (القضية والشهادات) (كتاب)
 والقضية جمع قضاء بالمدهو لغته أحكام الشئ وامتناعه وشرعاً فصل الحكومة بين خصمين بحكم الله تعالى
 والشهادات جمع شهادة مصدر شهد مأخوذ من الشهود بمعنى الحضور والقضاء فرض كفاية فان تعين على
 شخص لزمه طلبه (ولا يجوز أن يلي القضاء الامن استكمل فيه خمسة عشر) وفي بعض النسخ خمس عشرة
 (خصله) أحدها (الاسلام) فلا تصح ولاية الكفار ولو كانت على كافر مثله قال الماوردي وما جرت به عادة الولاية
 من نصب رجل من أهل الذمة فتقليد رياسته وزعامة لا تقلد حكم وقضاء ولا يلزم أهل الذمة الحكم بالزامه بل
 بالترامه (و) الثاني والثالث (البالوغ والعقل) فلا ولاية لصبي ومجنون أطبق جنونه أولا (و) الرابع (الحرية)
 فلا تصح ولا يرقى كلاً أو بعضه (و) الخامس (الكورة) فلا تصح ولاية امرأة ولا خنثى ولو ولي الخنثى حال
 الحبل لم يحكم ثم بان ذلك لم ينفع حكمه في المذهب (و) السادس (العدالة) وسيأتي بيانها في فصل الشهادات
 فلا ولاية لفاقد بشئ لا شبهة له فيه (و) السابع (معرفة أحكام الكتاب والسنة) على طريق الاجتهاد ولا يشترط
 حفظ آيات الأحكام ولا أحاديثها المتعلقة بها عن ظهر قلب وخرج بالأحكام القصص والمواظ (و) الثامن
 (معرفة الاجماع) وهو اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من الامور ولا يشترط
 معرفته لكل فرد من أفراد الاجماع بل يكفي في المسئلة التي يفتي بها أو يحكم فيها ان قوله لا يخالف الاجماع فيها
 (و) التاسع (معرفة الاختلاف) الواقع بين العلماء (و) العاشر (معرفة طرق الاجتهاد) أي كيفية الاستدلال
 من أدلة الأحكام (و) الحادي عشر (معرفة طرف من لسان العرب) من لغة وصرف ونحو (ومعرفة تفسير
 كتاب الله تعالى) الثاني عشر (أن يكون سمياً) ولو بصياح في أدنيه فلا يصح تولية أصم (و) الثالث عشر
 (أن يكون بصيراً) فلا يصح تولية أعمى ويجوز كونه أعور كما قال الروياني (و) الرابع عشر (أن يكون كاتباً)
 وما ذكر المصنف من اشتراط كون القاضي كاتباً ووجهه مرجوح والأصح خلافه (و) الخامس عشر (أن يكون
 مسيقظاً) فلا يصح تولية مغفل بأن احتمل نظره أو فكره ما لكبراً ومريض أو غيره * ولما فرغ المصنف من
 شروط القاضي شرع في آدابها فقال (و) يستحب أن يجلس (وفي بعض النسخ أن ينزل أي القاضي) (في وسط البلد)

فصيام ثلاثة أيام
 (فصل) والنذر يلزم
 في المجازاة على مباح
 وطاعة كقوله ان شئني
 الله مريض فله على
 أن أصلي أو أصوم أو
 أتصدق ويلزم من ذلك
 ما يقع عليه الاسم
 ولا نذر في معصية
 كقوله ان قتلت فلانا
 فله على كذا ولا يلزم
 النذر على ترك مباح
 كقوله لا آكل لحما
 ولا أشرب لبناً وما أشبه
 ذلك
 كتاب القضية
 والشهادات
 ولا يجوز أن يلي القضاء
 الامن استكمل فيه
 خمس عشرة خصلة
 لاسلام والبالوغ والعقل
 والحرية والذكورة
 والعدالة ومعرفة أحكام
 الكتاب والسنة ومعرفة
 الاجماع ومعرفة
 الاختلاف ومعرفة
 طرق الاجتهاد ومعرفة
 طرف من لسان العرب
 ومعرفة تفسير كتاب
 الله تعالى وأن يكون
 سمياً وأن يكون
 بصيراً وأن يكون كاتباً
 وأن يكون مسيقظاً
 ويستحب أن يجلس
 في وسط البلد

اراست حطه فان كانت اليد مبررة ولحيث شاء ان لم تكن هناك موضع معتاد تقوله الى
 حلويس الناصي (في موضع) فسبح (مارر) أي طاهر (للناس) بحث راء المستوطن والعمر
 والضعف ويكون مجلسه مضموناً من أدى حرد رداً من يكون في الضيق في هذا الموضع وفي
 (ولا تحمله) وفي بعض النسخ ولا حاحب دونه فلو اعد حاحباً أو نوا كره (ولا يقعد) الناصي
 (المسجد) قال وصي فيه كره فان اتى وقت حضوره في المسجد لصلاد وغيره اخصومه لم يكره
 لو اصابه الى المسجد بعد من مطر ونحوه (و يسوي) القاصي وحوماً (بين الحصن في ثلاثة ايام) أخذها
 (و) الثاني (في المجلس) فجلس القاصي الخصمين بين يديه ادا استوا بشرها أما السلم فرفع على
 (و) الثاني (في السوية) (اللفظ) أي الكلام ولا يسمح كلام أحدهما دون الآخر (و) الثالث
 (اللفظ) أي الطرف فلا يسطر أحدهما دون الآخر (ولا تحور) للقاصي (أن يقول الحمد لله) أخذها
 فان كانت الهدية في غير عمله من غيرها لم يحرم في الاصح وان أهدي اليه هو في عمل ولا يحرم في غيره
 ولا عاده له الهدية قبلها حرم عليه قولها (ويحتمل) القاصي (العصاة) أي تكره ذلك (في سيرة) وقع
 وفي بعض النسخ أحوال (عند العصب) وفي بعض النسخ في العصب قال مصنفه واداً أي في حجة القاصي
 حالة الاستخافه حرم عليه القضاء حينئذ (والخروج) والشع المرفطين (والعطين) وشبهه به السوء والظن
 والفرح المرفط (وعند المرفص) أي المأثم (ومدافعة الاحشني) أي الدول والعائط (و) (مظنة لسان) (و) عبد
 (شدة الحر والبرد) والصابا الجامع لهذه العشرة وغيرها أنه يكره لقاصي القضاء ولا يحل حاله في حلقه
 وادحكم في حال مما تقدم من حكمه مع الكراهة (ولا يسأل) وحوماً أي ادا احسن الحسب من يدي القاصي
 لا يسأل (المدعي عليه الا بعد كمال) أي بعد فراغ المدعي من (الدعوى) الصحيح حتى يثبت قول القاصي
 للمدعي عليه اخرج من دعواه وان أقف ما ادعى به عليه له ما أقر به ولا ينفذه بعد يثبت ذلك وجوبه وان أحس
 ما ادعى به عليه فلعاصي أن يقول للمدعي ألك ينة أو شاهد مع عبدك ان كان في الحور مما يثبت شاهدان
 (ولا يحلفه) وفي بعض النسخ ولا يستحلفه أي لا يحلف القاصي المدعي عليه (الا) بعد سؤال المدعي من أي مدعي
 أن يحلف المدعي عليه (ولا يلبس) القاصي (حصانحه) أي لا يسأل (الاصول) من أي مدعي
 أما المسمار الخضم فإثر كان مدعي شخص فسل على شخص فيقول القاصي للمدعي فسله عمداً أو خطئاً (أو
 بهمة كلاماً) أي لا تعلمه كيف يدعي وهذه المسئلة ساقطة في بعض نسخ المتن (ولا يثبت بالشهادة) وفي بعض
 النسخ ولا يثبت شاهدان يقول له القاصي كيف تحملت وأهلك ما شهدت (ولا يقبل الشهادة لاثمن) أي
 شخص (ثقت عدالته) فان عرف القاصي عدالة الشاهد عمل بشهادته أو عرّب فسقطت شهادته فان لم يعرف
 عدالة ولا فسقه طلب منه مكرية ولا يكتفي في البركة قول المدعي عليه ان الذي شهد على عدل لا يثبت
 احصاء من شهد عند القاصي بعد التفتي يقول له شاهد به عدل ويعترف في المركي شروط الشاهد من العدالة وعدم
 لعداوه وعدم ذلك ويشترط مع هذا معرفة أساسيات الخرج والتعديل وحرة طاب من عدله لصحة أحواله
 أو معاملة (ولا يقبل) القاصي (شهادة عدو في عده) والمراد بعد والشخص من يصبه (ولا) يقبل القاصي
 (شهادة والد) وان سلا (لولده) وفي بعض النسخ لو لوده أي وان سمل (ولا) شهادة (ولولده) وان علم
 أما الشهادة عليهم ما فتعل (ولاية) ان كتاب قاص الى قاص آخر في الاحكام الا بعد شهادة شاهدان
 على القاصي الكاتب (عنايه) أي الكتاب عند المكتوب اليه وأشار المصنف بذلك الى انه اذا ادعى
 شخص على شخص غائب عمال وثقت المال عليه فان كان له مال حاصر قصاه القاصي منه وان لم يكن له مال
 حاصر وسأل المدعي انهاء الحال الى قاصي بلاد العايب أو حاكمه لذلك وقصر الاحتجاب انهاء الحال بان يشهد قاصي
 لبلاد الحاصر عدلين غائبين عنده من الحكم على العايب وقصره الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم حصر عدائه
 الله وأياك ولان وأدعي على دلائل العايب المقيم في بلدك بالنسبة الصلافي وأقام عليه شاهدين وهما فلان وفلان

في موضع بارر للناس
 ولا تحمله ولا تقعد
 للعصاة في المسجد
 ويسوي بين الخصمين
 في ثلاثة أشياء في المجلس
 وفي اللعنات واللفظ ولا
 يحور أن قبل الهدية
 من أهل عمله ويحتمل
 العصاة في عشرة مواضع
 عند العصب والخروج
 والعطين وشدة الشهوة
 والحر والفرح المرفط
 وعند المرفص ومدافعة
 الاحشني وعند العاصي
 وشدة الحر والبرد ولا
 يسأل المدعي عليه
 الا بعد كمال الدعوى
 ولا يحلفه الا بعد سؤال
 المدعي ولا يلبس حصانحه
 ولا يعهده كلاماً
 ولا يثبت بالشهادة
 ولا يقبل الشهادة
 الا من ثقت عدالة
 ولا يقبل شهادة عدو
 على عدوه ولا شهادة
 والد الولد ولا ولد الولد
 ولا يقبل كتاب قاص
 الى قاص آخر في الاحكام
 الا بعد شهادة شاهدين
 يشهدان بعنايه

وقد عدل عندى وحلفت المدعى وحلف به بالمال واشهدت بالكتاب فلا ناو فلا ناو يشترط في شهود الكتاب
والحكم ظهر رعد انهم عند القاضي المكتوب اليه ولا تثبت عند التهم عنده بتعديل القاضي الكتاب اياهم
فصل في أحكام القسمة وهي بكسر القاف الاسم من قسم الشيء قسما بفتح القاف وشرعا تميز بعض
الانصاف من بعض بالطريقتين الآتيتين (و يقتصر القاسم) المنصوب من جهة القاضي (الى سبعة) وفي بعض النسخ
الى سبع (شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحريية والذكورية والعدالة والحساب) فمن انصف بضد ذلك لم
يكن قاسما وأما الذي يمكن القاسم منصوبا من جهة القاضي فقد أشار اليه المصنف بقوله (فان تراضى) وفي بعض
النسخ (فان تراضيا) (الشريكان ممن يقسم بينهما) المال المشترك (لم يقتصر) في هذا القاسم (الى ذلك) أى الى
الشرائط السابقة واعلم أن القسمة على أنواع أحدها القسمة بالاجزاء وتسمى قسمة المتشابهات كقسمة
الماليات من حيوب وغيره ففتح جزء الانصاف كيلا في مكمل ووزناني موزون وذرعاني مدرع ثم بعد ذلك يقرع
بين الانصاف لتعين لكل نصيب منها واحد من الشركاء وكيفية الاقراع أن تؤخذ ثلاث رقائق متساوية ويكتب
في كل رقعة منها اسم شريك من الشركاء وجزء من الاجزاء يميز من غيره منها وتدرج تلك الرقائق في شادق
متساوية من ظن مثلا بعد تحفيقه ثم توضع في حجر من لم يحضر الكتابة والادراج ثم يخرج من لم يحضر همارقة
على الجزء الأول من تلك الاجزاء ان كتبت أسماء الشركاء في الرقاق كريدو بكر وخالد فيعطى من خرج اسمه في
تلك الرقعة ثم يخرج رقعة أخرى على الجزء الذي يلي الجزء الأول من تلك الاجزاء فيعطى من خرج اسمه في
الرقعة الثانية وتعين الجزء الباقي للثالث ان كانت الشركاء ثلاثة أو يخرج من لم يحضر الكتابة والادراج رقعة
على اسم زيد مثلا ان كتبت في الرقاق أجزاء الشركاء ثم على اسم خالد وتعين الجزء الباقي للثالث النوع الثاني
القسمة بالتعديل للسهم وهي الانصاف بالقيمة كارض تختلف قيمة أجزائها بقوة انبات أو قرب ماء ونكون
الارض بينهما نصفين ويساوى ثلث الارض مثلا لجودته ثلثها فيجعل الثلث سهما والثلثان سهما ويكفي في
هذا النوع والذي قبله قاسم واحد * النوع الثالث القسمة بالرد بأن يكون في أحد جانبي الارض المشتركة بئر أو
شجر مثلا لا يمكن قسمته فبردمن يأخذه بالقسمة التي أخرجهما القرعة قسما قيمة كل من البئر والشجر في
لئال المذكور رفاق كانت قيمة كل من البئر أو الشجر ألقاؤه النصف من الارض رد الآخذ ما فيه ذلك خمسة أئة
لا بد في هذا النوع من قاسمين كما قال (وان كان في القسمة تقويم لم يقتصر فيه) أى في المال المقسوم (على أقل
من اثنين) وهذا ان لم يكن القاسم حاكما التقويم بمعرفة نفسه فان حكم في التقويم بمعرفة فهو كقضائه بعلمه
لاصح جوازه بعلمه (واذا دعا أحد الشرى يكن شريكه الى قسمة ما لا ضرر فيه لزم) الشريك (الآخر اجابته)
بالقسمة أما الذي في قسمته ضرر بركمهما لا يمكن جعله جامعا اذا طلب أحد الشركاء قسمته وامتنع الآخر فلا
باب طالب قسمته في الاصح

فصل في الحكم بالبينة (واذا كان مع المدعى بينة سمعها الحاكم وحكم له بها) ان عرف عدلتها والاطلب
بالتزكية (وان لم يكن له) أى المدعى (بينة فالقول قول المدعى عليه بيمينه) والمراد بالمدعى من يخالف قوله
لاهر والمدعى عليه من يوافق قوله الظاهر (فان نكل) أى امتنع المدعى عليه (عن اليمين) المطالبة منه
دبت على المدعى فيحلف (ويستحق) المدعى به والنكل أن يقول المدعى عليه بعد عرض
أضى عليه اليمين أنا نكل عنها أو يقول له القاضي احلف فيقول لا أحلف (واذا انداعيا) أى اثنان (شيأ في يد
أحدهما فالقول قول صاحب اليد بيمينه) أى ان الذي في يده له (وان كان في أيديهما) أولم يكن في يد واحد منهما
بالقول (المدعى به) بينهما (نصفين) ومن حلف على فعل نفسه اثباتا أو نفيًا (حلف على البت والقطع)
ت بموجبه فثبته فثبته معناه القطع. وحينئذ فحلف المصنف القطع على البت من عطف التفسير (ومن
حلف على فعل غيره) ففيه تفصيل (فان كان اثباتا حلف على البت والقطع وان كان نفيًا) مطلقا (حلف على نفي
وهو أنه لا يعلم أن غيره فعل كذا) أما النفي المحصور فيه حلف فيه الشخص على البت

فصل في قسمته
القاسم الى سبعة شرائط
الاسلام والبلوغ والعقل
والحريية والذكورية
والعدالة والحساب فان
تراضى الشريكان ممن
يقسم بينهما لم يقتصر
الى ذلك وان كان في
القسمة تقويم لم يقتصر
فيه على أقل من اثنين
واذا دعا أحد الشرى يكن
شريكه الى قسمة ما لا
ضرر فيه لزم الآخر
اجابته

فصل في الحكم بالبينة
مع المدعى بينة سمعها
الحاكم وحكم له بها وان
لم تكن له بينة فالقول
قول المدعى عليه بيمينه
فان نكل عن اليمين
ردت على المدعى
فيحلف ويستحق
واذا انداعيا في يد
أحدهما فالقول قول
صاحب اليد بيمينه وان
كان في أيديهما تحالفا
وجعل بينهما ومن
حلف على فعل نفسه
حلف على البت
والقطع ومن حلف
على فعل غيره فان كان
اثباتا حلف على البت
والقطع وان كان نفيًا
حلف على نفي العلم

شرايط ان يكون متغنيا
للمكة او غير مصر على
القلييل من المغائر
سليم العتيرة مأمون
الغضب محافظا على
مرواة مثله

ولا تقبل الشهادة الا من اجتمعت
شرايط ان يكون متغنيا
للمكة او غير مصر على
القلييل من المغائر
سليم العتيرة مأمون
الغضب محافظا على
مرواة مثله

ولا تقبل الشهادة الا من اجتمعت
شرايط ان يكون متغنيا
للمكة او غير مصر على
القلييل من المغائر
سليم العتيرة مأمون
الغضب محافظا على
مرواة مثله

ولا تقبل الشهادة الا من اجتمعت
شرايط ان يكون متغنيا
للمكة او غير مصر على
القلييل من المغائر
سليم العتيرة مأمون
الغضب محافظا على
مرواة مثله

ولا تقبل الشهادة الا من اجتمعت
شرايط ان يكون متغنيا
للمكة او غير مصر على
القلييل من المغائر
سليم العتيرة مأمون
الغضب محافظا على
مرواة مثله

ولا تقبل الشهادة الا من اجتمعت
شرايط ان يكون متغنيا
للمكة او غير مصر على
القلييل من المغائر
سليم العتيرة مأمون
الغضب محافظا على
مرواة مثله

ولا تقبل الشهادة الا من اجتمعت
شرايط ان يكون متغنيا
للمكة او غير مصر على
القلييل من المغائر
سليم العتيرة مأمون
الغضب محافظا على
مرواة مثله

ولا تقبل الشهادة الا من اجتمعت
شرايط ان يكون متغنيا
للمكة او غير مصر على
القلييل من المغائر
سليم العتيرة مأمون
الغضب محافظا على
مرواة مثله

ولا تقبل الشهادة الا من اجتمعت (ولا تقبل الشهادة الا من اجتمعت) أي شخص (اجتمعت فيه خمس شهاد) أحدها
(الاسلام) ولو بالتبعية فلا تقبل شهادة كافر على مسلم أو كافرا (و) الثاني (البالوغ) فلا تقبل شهادة صبي ولو
مراهقا (و) الثالث (العقل) فلا تقبل شهادة مجنون (و) الرابع (الحرية) ولو بالندل فلا تقبل شهادة رقيق
فنا كان أو مذبذبا أو مكاتبا (و) الخامس (العادلة) وهي لغة التوسط وشرايط ملكة في النفس تنبها من افتراء
الكبار والرافل المباهة (والله دالة خمس شرايط) وفي بعض النسخ حجة شروط أحدها (أن يكون) العدل
(مجتنباً للكبر) أي لكل فرد منها فلا تقبل شهادة صاحب كبيرة كالزنا وقتل النفس بغير حق والثاني أن يكون
العدل (غير مصر على القليل من المغائر) فلا تقبل شهادة للمصر عليه أو عد الكبار ولمه كوز في الماويات
والثالث أن يكون العدل (سليم السريرة) أي العقيدة فلا تقبل شهادة متبع يكفر أو يفسق يده عنه فلا أول
تحتكر البعث والثاني كساب الدجاجة أما الذي لا يكفر ولا يفسق يده عنه فتقبل شهادته ويستثنى من هذا
الخطاية فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة يجوزون الشهادة لصاحبهم إذا سمعوه يقول على فلان كذا فان قالوا
رأيانه يقرضه كذا قبلت شهادتهم والرابع أن يكون العدل (مأمون الغضب) وفي بعض النسخ مأمون بالغضب
الغضب فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه والخامس أن يكون العدل (محافظاً على مرواة مثله) والمرواة
تخاف أن الإنسان يخاف أمثاله من أبناء عصره في زمانه مكانه فلا تقبل شهادة من لا مرواة له كمن يمشي في السوق
مكتشوف الرأس أو البدن غير العورة ولا يلبس به ذلك أما كشف العورة غرام
ولا فصل والحقوق ضربان أحدهما (حق الله تعالى) وسيأتي الكلام عليه (و) الثاني (حق الآدمي) فاما
حقوق الآدميين فثلاثة وفي بعض النسخ فهي على ثلاثة (أضرب ضرب لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران)
فلا يكفي رجل وامرأتان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو مالا يقصد منه المال ويطلع عليه الرجال) غالباً
كطلاق ونكاح ومن هذا الضرب أيضاً اعتقوبة الله تعالى كحد شرب خمر أو عقوبة لادعي كتعزير وقصاص
(وضرب) آخر (يقبل فيه) أحد أمور ثلاثة (أشاهدان) أي رجلان (أو رجل وامرأتان) أو شاهد واحد
(وبين المدعي) وإنما يكون بينه بعد شهادة شاهده وبعد تعذيبه ويجب أن يذكر في حلفه أن شاهده صادق فيما
شهد له به فان لم يحلف المدعي وطلب بين خصمه فلا ذلك فان نكل خصمه فلا أن يحلف بين الردي الاظهر وفسر
المصنف هذا الضرب بأنه (ما كان القصد منه المال) فقط (وضرب) آخر (يقبل فيه) أحد أمرين (أما رجل
وامرأتان أو أربع نسوة) وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو مالا يطلع عليه الرجال) غالباً لا نادراً
كولادة وحيف ورضاع واعلم أنه لا يثبت شيء من الحقوق باسراء اثنين وبين (وأما حقوق الله تعالى فلا يقبل
فيها النساء) بل الرجال فقط (وهي) أي حقوق الله تعالى (على ثلاثة أضرب ضرب لا يقبل فيه أقل من أربعة)
من الرجال (وهو الزنا) ويكون نظرهم له لأجل الشهادة فلو تعمدوا النظر لغيرها فسقوا وردت شهادتهم أما
أقر شخص الزنا فيكفي في الشهادة عليه رجلان في الاظهر (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى (يقبل فيه
اثنان) أي رجلان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما سوى الزنا من الحدود) كحد شرب (وضرب)
آخر من حقوق الله تعالى (يقبل فيه رجل واحد وهو هلال) شهر (رمضان) فقط دون غيره من الشهور وفي
المبسوطات مواضع يقبل فيها شهادة الواحد فقط منها شهادة الموت ومنها أنه يكتفي في الخرض بعدل واحد
(ولا تقبل شهادة الأعمى الا في حجة) وفي بعض النسخ خمس (مواضع) والمراد بهذه الخمسة ما يثبت بالاستفاضة
مثل (الموت والنسب) لذكر أو اثني عن أب أو قبيلة وكذا الأم ثبت بالنسب فيها بالاستفاضة على الاصح
(و) مثل (الملك المطلق والترجة) وقوله (وما شهد به قبل العمى) ساقط في بعض نسخ المتن ومعناه ان الأعمى
لو تحمّل الشهادة فيما يحتاج للبصر قبل عروض العمى له ثم عي بعد ذلك شهد بما عمله ان كان المشهود له وعيائه
معروف في الاسم والنسب (و) (ما شهد به) (على المضمون) وصورته أن يقر شخص في أذن أعمى بعتق
مواضع الموت والنسب

ولا تقبل شهادة جاز
لنفسه فاعولا دافع
عنها ضررا

في كتاب العتق

ويصح العتق من كل

مالك جاز الامر في

ملكه ويقع العتق

بصرح العتق والكتابة

مع النية واذا أعتق

بعض عبده عتق عليه

جميعه وان أعتق شركا

له في عبده وهو موسر

سرى العتق الى باقيه

وكان عليه قيمة نصيب

شريكه ومن ملك

واحدا من والديه أو

مولوده عتق عليه

في فصل في الولاء من

حقوق العتق وحكمه

حكم التعصيب عند

عدمه وينقل الولاء

من المعتق الى الذكور

من عصبته وترتيب

العصبات في الولاء

كترتيبهم في الارث ولا

يجوز بيع الولاء ولا هبته

في فصل في الولاء من قال

لعبده اذامت فانت حر

فهو مدبر يعتق بعد

وفاته من ثلثه ويجوز له

أن يبيعه في حال حياته

ويبطل تدبيره وحكم

المدبر في حال حياة السيد

حكم العبد القن

(فصل) والكتابة

مستحبة اذا أسأله العبد

وكان مأمونا مكتسبا

أو ملاق لشخص يعرف اسمه ونسبه ويد ذلك الاعبى على رأس ذلك المقر فيتعاق الاعبى به ويضبطه حتى
يشهد عليه باسمه منه عند قاض (ولا تقبل شهادة) شخص (جار لنفسه فاعولا دافع عنها ضررا) وحينئذ
ترد شهادة السيد له في التجارة ومكاتبه

في كتاب أحكام العتق

وهو ائمة مأخوذ من قولهم عتق الفرخ اذا طار واستقل وشرعا ازاله ملك عن آدمي لا الى ملك تقرر بالي الله تعالى
وتخرج بالآدمي الغاير والبهيمة فلا يصح عتقهما (ويصح العتق من كل مالك جاز الامر) وفي بعض النسخ جاز
التصرف (في ملكه) فلا يصح عتق غير جاز التصرف كصبي ومجنون وسفيه وقوله (ويصح بصرح العتق)
كذا في بعض النسخ وفي بعضه او يقع العتق بصرح العتق واعلم أن صريحه الاعتاق والتحرير وما تصرف منهما
كانت عتق أو حرر ولا فرق في هذا بين هازل وغيره ومن صريحه في الاصح فك الرقة ولا يحتاج الصريح
الى نية ويقع العتق أيضا بغير الصريح كما قال (والكتابة مع النية) كقول السيد لعبده لا ملك لي عليك لاساطان
لي عليك ويخود ذلك (واذا أعتق) جاز التصرف (بعض عبد) مثلا (عتق عليه جميعه) موسرا كان السيد ولا
معينا كان ذاك البعض أولا (واذا أعتق) وفي بعض النسخ عتق (شركا) أي نصيبا (له في عبد) مثلا أو أعتق
جميعه (وهو موسر) بباقيته (سرى العتق الى باقيه) أي العبد أو سرى الى ما أسير به من نصيب شريكه على
الصحيح وتقع السرية في الحال على الاظهر وفي قول باداء القيمة وليس المراد بالمولوسر هنا هو الغنى بل من له من
المال وقت الاعتاق ما ينفي بقيمة نصيب شريكه فاضلا عن قوته وقوته من تلزمه نفقته في يومه وليتسه وعن
دست ثوب يليق به وعن سبكني يومه (وكان عليه) أي المعتق (قيمة نصيب شريكه) يوم اعتاقه (ومن ملك
واحدا من والديه أو من مولوده عتق عليه) بعد ملكه سواء كان المالك من أهل التبرع أولا كصبي ومجنون
في فصل في أحكام الولاء وهو لغة مشتق من الموالة وشرعا عصبوبة سببها زوال الملك عن رقيق معتق والولاء
بالمد (من حقوق العتق وحكمه) أي حكم الارث بالولاء (حكم التعصيب عند عدمه) وسبق معنى التعصيب
في الفرائض (وينقل الولاء عن المعتق الى الذكور من عصبته) المتعصبين بانفسهم لا كبنات المعتق وأخته
(وترتيب العصبات في الولاء كترتيبهم في الارث) لكن الاظهر في باب الولاء أن أختا المعتق وابن أخيه مقدمان
على جد المعتق بخلاف الارث أي بالنسب فان الاخ والجدة شر يكان ولا ترث المرأة بالولاء الا من شخص باشرت
عنته أو من أولاده وعنتاؤه (ولا يجوز) أي لا يصح (بيع الولاء ولا هبته) وحينئذ لا ينقل الولاء عن مستحقه
في فصل في أحكام التدبير وهو لغة النظر في عواقب الامور وشرعا عتق عن دبر الحياة وذكره المصنف بقوله
(ومن أي السيد اذا قال لعبده) مثلا (اذامت) أنا (فانت حر فهو) أي العبد (مدبر يعتق بعد وفاته) أي
السيد (من ثلثه) أي ثلث ماله ان خرج كله من الثلث والاعتق منه بقدر ما يخرج من الثلث ان لم تجز الورثة
وما ذكره المصنف هو من صريح التدبير ومنه أعتقتك بعد موتي ويصح التدبير بالكتابة أيضا مع النية تخلت
سبيلك بعد موتي (ويجوز له) أي السيد (أن يبيعه) أي المدبر (في حال حياته ويبطل تدبيره) وله أيضا
التصرف فيه بكل ما يزيل الملك كهبته بعد قبضها وجعلها صدقا والتدبير تعليق عتق بصفة في الاظهر وفي قول
وصية للعبد بعنته فعلى الاظهر لو باعه السيد ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب (وحكم المدبر في حال حياة
السيد حكم العبد القن) وحينئذ تكون أكتساب المدبر للسيد وان قتل المدبر فالسيد القيمة أو قطع المدبر
فالسيد الارش وبق التدبير بطله وفي بعض النسخ وحكم المدبر في حياة سيده حكم العبد القن

في فصل في أحكام الكتابة يكسر السكاف في الاشهر وقيل بفتحها كالتعاق وهي لغة مأخوذة من الكتب
وهو بمعنى الضم والجمع لان فيها ضم نعيم الى نعيم وشرعا عتق معاق على مال منجم بوقتين معلومين فاكثر
(والكتابة مستحبة اذا أسأله العبد) أو الامة (وكان) كل منهما (مأمونا) أي أميناً (مكتسبا) أي قويا على

ولا نصح الابمال معلوم
ويكون مؤحلا الى
أجل معلوم أو له نجمان
وهي من جهة السيد
لارسة ومن جهة
المكاتب بأجرة وله
فسخها متى شاء
وللمكاتب التصرف
فيما يده من المال
ويجب على السيد أن
يضع عنه من مال
الكتابة ما يستعين به
على أداء عيوض الكتابة
ولا يعتق إلا ما داء جميع
المال

فصل في واداء أصاب
السيد أمته فوضعت
ماتين فيه شيء من
خاتن آدمي حرم عليه
بيعها ورهبها وهبتها
وحارله التصرف فيها
بالاستخدام والوطء وإذا
مات السيد عتقت من
رأس ماله قبل الديون
والوصايا وولدها من
غيره بميراثها ومن أصاب
أمة غيره بنكاح ولولد
منها مملوك لسيدها
وان أصابها بشبهة فولده
منها حر وعليه قيمته
للسيد وان ملك الأمة
المطلقة بعد ذلك لم تنصر
أم ولده بالوطء في
النكاح وصارت أم
ولده بالوطء بالشبهة على
أحد القولين والحدثة
رب العالمين

كسب يوقى بها العزم من أداء العيوض (ولا تصح الابمال معلوم) كقول السيد لعبد كفتك على دينارين
مثلا (ويكون المال المعلوم مؤجلا الى أجل معلوم أو له نجمان) كقول السيد في المال كقول السيد يدفع
الى الدينارين في كل عجم دينار فإذا أدبت ذلك وامسح (وهي) أي الكتابة الصحيحة (من جهة السيد
لارسة) فليس له فسخها بعد ولدها إلا أن يعجز المكاتب عن أداء العيوض أو يعرضه عند المخل كقوله عزت عن
ذلك فلا يسد حينئذ فسخها وفي معنى العجز امتناع المكاتب من أداء العيوض مع القدرة عليها (و) (الكتابة) (من
جهة) (العبد) (المكاتب بأجرة) (فداء) بعد عقد الكتابة تحفيز نفسه بالطريق السابق وله أيضا (فسخها متى شاء)
وان كان معه ما يوقى به عيوض الكتابة وأقيم قول المصنف متى شاء ان له اختيار الفسخ أما الكتابة أمامه
خاترة من جهة المكاتب والسيد (وللمكاتب التصرف فيما يده من المال) يبيع وشراء وإيجار ونحو ذلك
لاهمة ويحويها وفي بعض نسخ المتن وتلك المكاتب التصرف فيما يده من مال المالك والمكاتب تلك بعد
الكتابة مساهمة وأكسبه إلا أنه محجور عليه لاجل السيد في استهلا كما في غير حتى (ويجب على السيد) بعد
صحته كتابة عبده (أن يضع) أي يحط (عنه من مال الكتابة) أي شيئا (يستعين به على أداء عيوض الكتابة)
ويقوم مقام الخط أن يدفع له السيد جزأ معلوما من مال الكتابة ولكن الخط أولى من الدفع لان المقصد من
الخط الاعانة على العتق وهي محققة في الخط وهو موهومة في الدفع (ولا يعتق) (الإبداء جميع المال) أي
مال الكتابة بعد القدر الموضوع عنه من جهة السيد

فصل في أحكام أمهات الاولاد (وإذا أصاب) أي وطئ (السيد) مسلما كان أو كافرا (أمته) ولو كانت
حائضا أو محرمة أو مزرعة أو لم يصها ولكن استدخلت ذكره أو ماءه المحترم (فوضعت) حيا أو ميتا وما يجب
فيه عرة وهو (ملك) أي لحم (دين فيه شيء من خاتن آدمي) وفي بعض النسخ من خاتن آدميين لكل أحد أو لا يقل
الخبرة من النساء ويثبت بوضعهما ماد كركونهما مستولدة لسيدها وحيدتها (حرم عليه بيعها) مع مطلقه أيضا
الامن عنها ولا يحرم ولا يطل (و) حرم عليه أيضا (رهبها وهبتها) والوصية لها (وحارله التصرف فيها) بالاستخدام
والوطء أو بالاجارة والاعارة وله أيضا أرش جنانية عليها وعلى أولادها الناعين لها وقيمتها إذا قتلت وقيمتهم إذا
قتلوا ونحو محبها بهير اذ هم الا اذا كان السيد كافرا وهي مسلمة فلا يردها (وإدامات السيد) ولو بقائه ماله (عتقت
من رأس ماله) وكذا عتق أولادها (قبل دفع الديون) التي على السيد (والوصايا) التي أوصى بها (وولدها)
أي المستولدة (من غيره) أي غير السيد بان ولدت بعد استيلاذها ولد من زوج أو من زنا (ميراثها) وحيدتها
فالولد الذي ولده له السيد يهتق بغيره (ومن أصاب) أي وطئ (أمة غيره بنكاح) أو زنا أو حياها فولدت منه
(فولده منها مملوك لسيدها) أما لو عر شخص بغيره أمة فالولد لها فولد حر وعلى المورث قيمته لسيدها (وان
أصابها) أي أمة غيره (شبهة) مذوبة للتعامل كطه أنها أمته أو زوجته الحرة (فولده منها حر) وعليه قيمته
للسيد ولا نصير أم ولده في الحال بلا خلاف (وان ملك) الواطئ بالسكاح (الأمة المطلقة بعد ذلك لم تنصر أم ولده
بالوطء) في السكاح السابق (وصارت أم ولده بالوطء بالشبهة على أحد القولين) والقول الثاني لا نصير أم ولده
وهو الراجح في المذهب والله أعلم بالردوب وقد ختم المصنف رحمه الله تعالى كتابه بالعتق رجاء لعتق الله تعالى
له من النار وليكون سببا في دخول الجنة دار البرار وهذا آخر شرح الكتاب غاية الاختصار بإطناب فالحمد
لرب العالمين (وقد ألفت) عاجلا في مدة يسيرة والمراجع من اطلع فيه على حقوة صغيرة أو كبيرة أن يصلحها
ان لم يكن الجواب عنها على وجه حسن ليكون من يدفع السيئة بالي هي أحسن وأن يقول من اطلع فيه على
الفوائد من جاء ما خيرات ان الحسنات يذهبن السيئات جعل الله والياكم بحسن السيرة في تأليفه مع البيبين
والصديقين والشهداء والعالمين وحسن أولئك رفيقا في دار الجنان وسأل الله الكريم المان الموت على
الاسلام والايمان بحجاء سيد المرسلين وحاتم النبیین وحبیب رب العالمین محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن

- ٣ كتاب أحكام الطهارة
 ١١ كتاب أحكام الصلاة
 ٢١ كتاب أحكام الزكاة
 ٢٤ كتاب أحكام الصيام
 ٢٥ كتاب أحكام الحج
 ٢٨ كتاب أحكام البيوع وعمرها من المعاملات
 ٣٩ كتاب أحكام الفرائض والوصايا
 ٤١ كتاب أحكام المسكاح وما يتعلق به
 ٥٠ كتاب أحكام الحمايات
 ٥٢ كتاب أحكام الحدود
 ٥٥ كتاب أحكام الجهاد
 ٥٧ كتاب أحكام الصيد والذباح والصحايا والاطعمة
 ٦٠ كتاب أحكام النسق والربى
 كتاب أحكام الايمان والدور
 ٦١ كتاب أحكام الاقصية والشهادات
 ٦٥ كتاب أحكام العتق

اعلان

عن كتاب أسى المطالب اشيع الاسلام وكرىا الامارى شارحاتن روص
 الطالب للقاصى الى يدى المي الشير مان المعري فى مذهب امام الائمة محمد بن
 ادريس الشافعى مهمشاحاشية الرملى الكبير فى أربع مجلدات جامعها من
 مشقات المسائل ومتفرقات الاحكام التعبدية والتعاملية ما يدر وجوده فى
 حلافه من كتب الفقه بأسهل عبارة